ياسر الزعاترة

عن الحمْلة الجديدة على «الإسلام السِّياسي» و«التَّديُّن»

لماذا يفشل الإسلاميّون سياسيّاً؟



لماذا يفشل الإسلاميون سياسياً؟

لماذا يفشل الإسلاميون سياسياً؟

عن الحملة الجديدة على «الإسلام السياسي» و«التدين»

الطبعة الثانية

ياسر الزعاترة



جسور للترجمة والنشر

الفهرسة أثناء النشر - إعداد جسور للترجمة والنشر

لماذا يفشل الإسلاميون سياسياً؟ عن الحملة الجديدة على «الإسلام السياسي» و«التدين»/ ياسر الزعاترة.

١٧٤ص.

ISBN 978-614-431-769-3

١. الاسلام والسياسة.

297

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جسور للترجمة والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٩

الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٢٠

جسور للترجمة والنشر

لبنان - بيروت

josour.pub@gmail.com

المحتويات

إهداء ٧

مقدمة ٩

الجزء الأول

معضلة السياسة وفهمها في تجارب الإسلاميين ١٣

بناء الوعي السياسي ٢١

الصحوة والهوية في خطر ٢٩

ولكن كيف ستكون المواجهة؟ ٣٣

المواجهة السياسية ٣٩

فاصل ضروري.. عن سيرة الصحوة ومرحلة استهداف سابقة ٤٣

كيف فهم الإسلاميون مسألة النصر والهزيمة وموازين القوى؟ ٤٧

أسئلة جديدة تواجه القوى الإسلامية ٦٣

تجربة الإخوان في مصر بعد ثورة يناير ٦٩

حركة «حماس» ونموذج لأخطاء سياسية ٧٧

تنظيم الدولة من البداية إلى الخلافة ونهايتها وما بعدها ٨٧

الجزء الثاني

مقالات متفرقة ذات صلة بمضمون الكتاب

كيف كان دور السلفية التقليدية في معارك الأمة؟ ١٠١
زمن التصوف في عرف مطاردي «الإسلام السياسي» ١٠٩
الدين والسياسة.. من يستخدم من؟ ١١٣
مشايخ علمانيون!! ١١٧
عن استخدام الأنظمة للمشايخ ونتائجه وتبعاته ١٢١
مشايخ ورموز.. بين السقوط والصمود ١٢٥
هذه التعددية الدينية المثيرة بين السياسي والواقعي ١٢٩
هل الكتب والأفكار هي سبب العنف؟ ١٣٧
معارك تستند إلى نبوءات دينية ١٤١
آخر ما كتبه أسامة بن لادن لمريديه ١٤٥
عن المطالبة بحذف آيات من القرآن ١٤٩
يهاجمون الدين ويرفضون حق الرد ١٥٣
بعض العلمانيين إذ يستهدفون منظومتنا الاجتماعية ١٥٧
ابتزاز الإسلاميين كنهج لدى البعض ١٦١
تحويل أهل السنّة إلى طائفة ١٦٥
الانقلاب على المبدأ والقتل باسم الدين ١٦٩
خاتمة ١٧٣

إهـداء

إلـى

رجال «صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً».

وفاءً لذكرى من رحلوا وتضحياتهم، وتحية لإخلاص من ينتظرون منهم وثباتهم..

أهدي هذه الصفحات

مقدمة

لا يدّعي هذا الكتاب أنه يقدم إجابات حاسمة على القضايا التي يطرحها - والتي ينتمي بعضها إلى زمنٍ سابق وإن بقيت قائمة، وبعضها إلى زمن راهن، وأخرى إلى زمن قادم - لكنه يتمنى أن يُوفّق في الإشارة إلى معضلات حقيقية واجهت وستواجه الصحوة الإسلامية، والقوى الإسلامية، بل الإسلام ذاته، ولا بد من مواجهتها برؤية عميقة وبصيرة نافذة خلال المرحلة المقبلة، حتى لا تتكرر الأخطاء والمآسي التي وقعت خلال المرحلة الطويلة الماضية.

إنها معضلات تحتاج إلى مزيد من البحث الفردي والجماعي حتى لا يقع الإسلام في مأزق جديد عنوانه التغييب الذي عاناه خلال رحلة طويلة سبقت مرحلة الصحوة الراهنة التي بدأت عملياً مطلع ثمانينيات القرن الماضي (القرن العشرين).

وهنا لا ينبغي للبعض أن ينام في العسل، ويعتبر أن الصحوة الراهنة ليست في خطر، وأن إمكانية تغييب الإسلام من جديد، وإعادة الأمة إلى مسار التغريب القديم غير ممكنة، لا سيما أنه دين يعاني من عداوة جميع القوى المرشّحة لتسيّد المشهد الدولي خلال

المرحلة المقبلة، خلافاً لمرحلة سابقة، حين استفادت الصحوة خلالها من التناقض الذي ساد بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي الغربي.

ما أتمناه هو أن تفتح هذه السطور الأعين على التحديات الراهنة والمقبلة، وأن تساهم في تقديم بعض المقترحات، مع فتح النقاش على كل ما يفيد الصحوة الإسلامية ومسيرة هذا الدين وهذه الأمة نحو المكانة التي تأمل بها بين الأمم، والتي لن تتحقق إذا تم تغييب الإسلام من منظومة حياتها.

ملاحظة: الجزء الثاني من الكتاب هو عبارة عن مقالات نُشرت متفرقة خلال السنوات الأخيرة، وتم تضمينها مع بعض التعديلات تبعاً لصلتها بموضوعه ورسالته وإن بقي الجوهر في الجزء الأول.

الجزء الأول



معضلة السياسة وفهمها في تجارب الإسلاميين

أثبتت تجارب عقودٍ طويلة من العمل الإسلامي أن السياسة كانت نقطة الضعف الكبرى التي أصيبت من خلالها القوى الإسلامية، على الرغم من الإنجازات التي حققتها تلك القوى في الميدان عبر جهد وجهاد عظيمين، لا ينكرهما منصف، وفي مقدمتها النجاح الكبير في إعادة الهوية الإسلامية للجماهير العربية والإسلامية، وإنتاج صحوة دينية واسعة النطاق، ربما لم يُعرف لها مثيلٌ منذ زمن طويل، فضلاً عن تبنيها الصادق لهموم الأمة في الوحدة والحرية والتحرر، وتبني قضية فلسطين، وحشدها للأمة في هذا الاتجاه.

وإذا تذكّرنا أن الهدف الأساس للقوى الإسلامية كان يتمثل في إعادة الاعتبار للهوية الإسلامية للمجتمع والدولة، ونجاحها المهم والمعتبر في الشق الأول، فإن من غير الممكن إنكار فشلها في ترجمة تلك الصحوة وذلك الانتشار الكبير في أوساط الجماهير إلى نجاح عملي في إعادة الهوية للدولة؛ ليس كدولة دينية كما يفهم البعض، أو كسيطرة من فئة معينة عليها، بل من حيث ترجمتها لقيم الإسلام الأساسية في الحرية والشورى والعدل والمساواة.

وعلى الرغم من النجاح في الشق الأول، وحيث بات المجتمع أكثر قرباً من منظومة الدين في الكثير من سلوكياته وبرامجه، إلا أنه كان نجاحاً منقوصاً أيضاً، الأمر الذي تدخلت فيه السياسة أيضاً من خلال فتحها المجال لتيارات دينية تُعلي من شأن التدين الطقوسي الذي ينقصه الالتزام الأخلاقي الحقيقي، ويهمّش الترجمة الحقيقية للدين كفعل حقيقي في واقع المجتمع ومسيرة تغييره نحو الأفضل، وكل ذلك جزء لا يتجزأ من إبعاد قيم الإسلام التي تجعل الحاكم موظفاً عن الشعب، وليس مالكاً له ولمقدراته.

كان السبب الأكبر هو ضحالة النظرة السياسية التي اتسمت بها تلك القوى، وعدم فهمها لحركة السياسة وتعقيداتها، وموازين القوى واستحقاقاتها، وللدولة الحديثة وطبيعتها. وجاءت ثورات الربيع العربي وما بعدها لتؤكد هذا البعد في حراكها. صحيح أن الاستهداف الخارجي والداخلي، ومن ضمنه خلل موازين القوى، هو السبب الأهم، لكن ذلك لم يكن سرّاً، وكان على القوى الإسلامية أن تأخذه في الاعتبار طوال حراكها. ثم إن القضية هنا لا تتعلق بالنجاح الشامل، إذ ربما كان ذلك متعذراً بالفعل، لكنها في المعارك الكثيرة الفاشلة التي تم خوضها، والتقديرات الخاطئة التي أخّرت الإنجاز، وستواصل تأخيره إذا لم يتم تصحيح المسيرة.

والحال أن إدراك تعقيدات السياسة ليس بالأمر الهيّن، فهو يحتاج ابتداءً (في الحالة الإسلامية تحديداً) إلى مزيج من دراسة سيرة النبي عليه الصلاة والسلام في حركته السياسية، وإدارته للصراع على كل المستويات، وعموم حراكه في مجال نشر دعوته، بعيداً عن التبسيط المخلّ الذي حوّل السيرة إلى مسيرة قدرية، وذلك إلى جانب قراءة التاريخ البعيد والقريب، وتجارب حركات التحرر والتغيير،

وعلوم الحرب، مع الفلسفة وعلوم النفس والاجتماع، وفوق ذلك دراسة الدولة الحديثة وطبيعتها، مع حاجته إلى قدر كبير من الذكاء وقوة الحدس.

هذه الحصيلة المعرفية لم تكن متوفرة في الغالب لقادة القوى الإسلامية الذين كانت تجاربهم مسلسلاً طويلاً من الانشغال بالهموم والمتابعات اليومية، في حين غاب مبدأ استشارة من يملكون تلك المعارف، وهم قلة في واقع الحال، لأسبابٍ بعضها ذو صلة بمنهج التثقيف. وكانت طرائق اتخاذ القرار والشورى ملتبسة وغير معبّرة في كثير من الأحيان عن الضمير الجمعي للأفراد الذين كانت بوصلتهم أكثر وعياً في الغالب، وأكثر صواباً من حصيلة التدافع القيادي التي كانت تتدخل فيها عناصر فئوية وشخصية وتوازنات مختلفة، بجانب دور الدول وأجهزتها في توجيه البوصلة بهذا القدر أو ذاك، والتي كانت تتدخل أحياناً في الحراك الداخلي بحيث تدفع هذا أو ذاك إلى المقدمة، أو توجّه القرار من خلال الضغوط والتسريبات، وبطرائق مختلفة تبعاً لقوة الدولة المعنية وأجهزتها الأمنية وذكاء قادتها.

من يتأمل في حشدٍ طويل من القرارات والتوجهات السياسية التي اتخذتها القوى الإسلامية خلال العقود الماضية يلحظ قدراً كبيراً من السطحية السياسية، ومعها العجز وخلل الأولويات، والتي أفضت إلى خسائر لا تحصى، وآخرها حتى كتابة هذه السطور، وربما أكثرها أهمية، التجربة المصرية، وتجربة الإخوان تحديداً بعد ثورة يناير ٢٠١١.

من أقصى التشدد أو التطرف إلى أقصى الاعتدال، خاضت القوى الإسلامية معارك فاشلة كثيرة: سياسية وأحياناً عسكرية، وكل

ذلك بسبب سوء تقديرها للمواقف وموازين القوى قبل خوض تلك المعارك، بجانب سوء تقديرها لوضع الأنظمة والمجتمعات في الدول التي تتحرك فيها، وعجزها عن فهم آليات فعل الدولة الحديثة وقدراتها وإمكاناتها وطبيعة إدارتها.

لو جئنا نحصي تلك التجارب الفاشلة أو المتعثرة فسنعثر على الكثير الكثير منها خلال عقود. تبدأ المسيرة من تجربة الصدام مع عبد الناصر، ثم تتوالى المعارك الفاشلة: الصدام مع النظام السوري نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، صدام الجماعة الإسلامية والجهاد مع النظام في مصر، صدامات الجزائر وليبيا وغيرها، أضف إلى ذلك تجارب سياسية كثيرة في الخليج والمغرب العربي؛ وأكثرها لم تكن ناجحة في قراءة واقعها وفرص عملها؛ على تفاوت فيما بينها. ويمكن أن نضيف إلى ذلك كله حراك القوى الإسلامية الأخرى في مواجهة الأنظمة؛ ربما في معظم الدول العربية والإسلامية، بما في ذلك الفشل في إدارة صراعاتها الداخلية، كما هي حال الأخطاء الكبيرة في إدارة «إخوان» الأردن لخلافاتهم الداخلية التي أفضت إلى جملة انشقاقات. ولك أن تضيف بعد ذلك تجارب الربيع العربي وما بعدها، وكذلك تجربة «حماس» ومشاركتها في انتخابات سلطة مصممة لخدمة الاحتلال عام ٢٠٠٦، بعد رفض صائب في ١٩٩٦، وإكمال ذلك بحسم عسكري حشرها في قطاع غزة، وأطال تيه القضية الفلسطينية، مع ضرورة التفريق بين الصراع مع عدوٍّ محتل والصراعات الداخلية؛ ثم بعد ذلك خطيئة الوثيقة السياسية الجديدة للحركة.

ولا يمكن استثناء تجربة تنظيم الدولة و«القاعدة» كونها تنتمي إلى ذات الإطار الإسلامي بصرف النظر عن تصنيفها. وإذا وسّعنا الإطار، فقد نضع فصولاً من تجربة أردوغان الذي حقق الكثير من

دون أن تخلو تجربته من أخطاء مكلفة نتجت عن سوء تقدير الموقف، خاصة بعد الثورة السورية، وبعد انقلاب ٢٠١٦، ومن ثم ميل أردوغان إلى الفردية؛ وقبل ذلك تجربة السودان وعجزها عن الانتقال من الانقلاب العسكري إلى تجربة إسلامية معبّرة عن قيم الإسلام في الحكم والسياسة، وصولاً إلى نهاية حقبة عمر البشير، وتردد الإسلاميين في الانحياز للجماهير.

بعض التيارات الإسلامية لا تفكر حتى في تغيير منظومة داخلية مضت عليها عشرات السنوات، وثبت فشلها، أو جمودها، كما هي حال من يؤمن بطريقة محددة في الوصول إلى الخلافة، وقُدمت لأجلها تضحيات؛ بل لا تفكر حتى في إعادة النظر في تحليل سياسي كان صحيحاً ذات يوم ولم يعد كذلك.

في كل تلك السياقات دون استثناء حضرت ضحالة النظرة السياسية كسبب للفشل (أو الأخطاء التي نتجت عن سوء التقدير وأفضت إلى خسائر). وحضورها ـ وإن لم تكن هي السبب الوحيد ـ كان لافتاً بامتياز. والمصيبة أننا لا نعثر على اعتراف حقيقي بهذا الخلل ومسار حقيقي لإصلاحه، فما زالت آلية الفرز القيادي هي ذاتها، وطرائق اتخاذ القرار هي نفسها، في ذات الوقت الذي لا نعثر فيه على مقترحات لتحسين الوعي السياسي لدى عناصر وقادة تلك الجماعات والحركات، بحيث يتم تجنب العثرات لاحقاً.

هناك بالتأكيد أخطاء وخطايا لا صلة لها بضحالة النظرة السياسية وسوء تقدير الموقف، إذ يمكن نسبتها إلى الأهواء الفردية، وهذه قصة أخرى ليس هذا مجالها، وإن كان لجمها من قبل قيادات وقواعد القوى التي ارتكبتها داخلاً في السياق بهذا القدر أو ذاك.

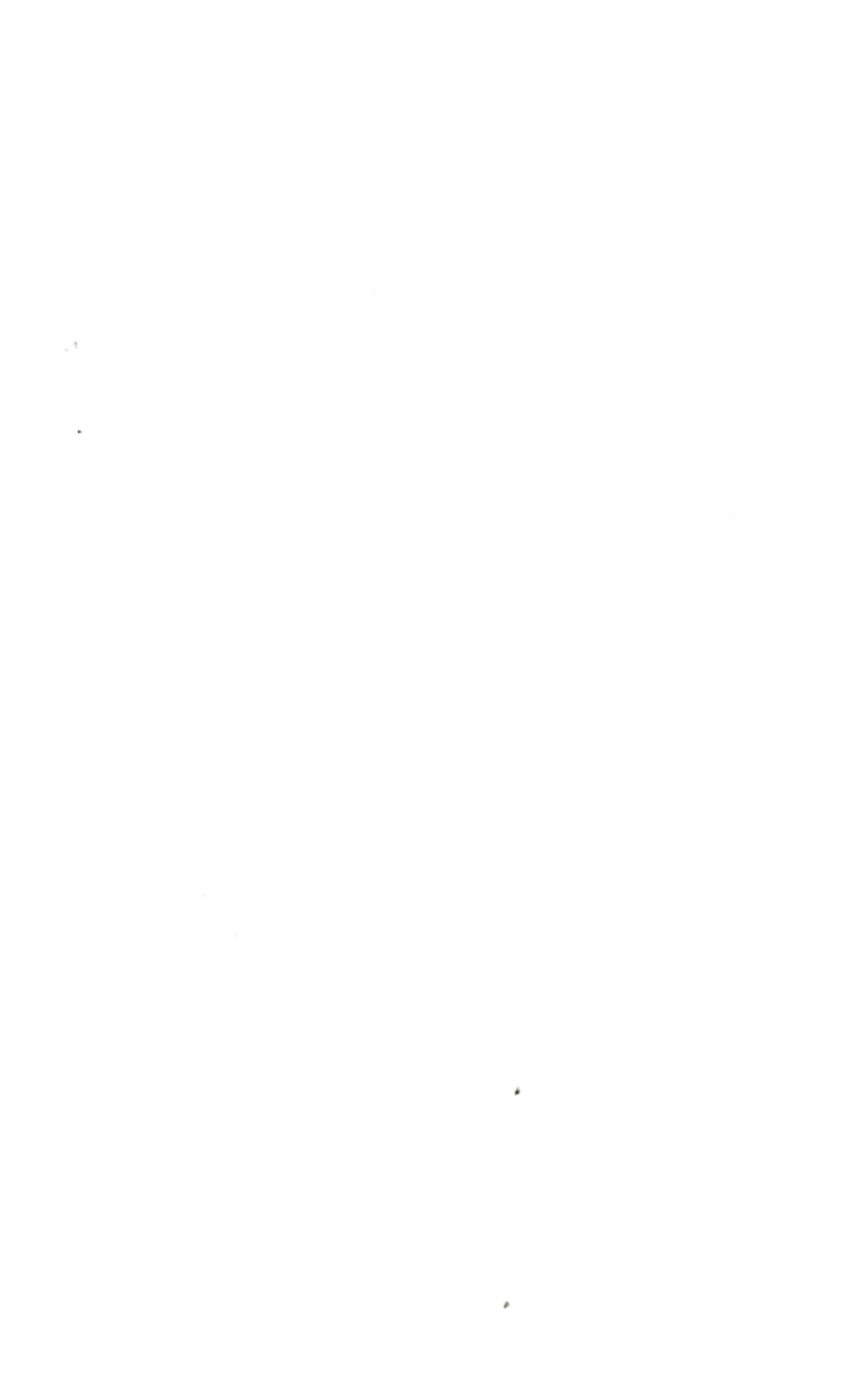
القوى الإسلامية بكل أطيافها في حاجة ماسّة إلى قراءة تجربة النبي عليه الصلاة والسلام، وحركته في سبيل دعوته، بعيداً عن اختزال القصة في آية واحدة ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وبعيداً عن اعتبار كل فعل سياسي نوعاً من التشريع الذي ينبغي اتباعه بحرفيته بصرف النظر عن ظروف الزمان والمكان.

في حركة النبي عليه الصلاة والسلام عشرات الدروس الرائعة، بل المبدعة في الحراك السياسي وإدارة الصراعات. وهنا تجدر الإشارة إلى تلك السلسلة «اليوتيوبية» الرائعة التي أنتجها وضاح خنفر بعنوان «قراءة استراتيجية في السيرة النبوية»، والتي ستصدر على نحو أكثر تفصيلاً في كتابٍ بنفس العنوان، ويمكن أن تكون قد صدرت مع طبع هذا الكتاب، وهي قراءة تستحق أن تكون جزءاً مهماً من ثقافة الأجيال الجديدة من الشباب المعنيين بهموم أمتهم.

وهي ليست وحدها - أعني سيرة النبي عليه الصلاة والسلام وحراكه بالدعوة والسياسة - ففي التجارب الإنسانية أيضاً الكثير من ذلك. وفي عالم السياسة، فإن العنصر الأهم في التقدير هو جلب المصالح ودرء المفاسد، وكل ما يحقق ذلك هو الصائب، لكن القضية هنا هي المصلحة العامة، وليست مصلحة الحزب أو الفئة أو الفرد، والصواب لا يأتي إلا بناءً على تقدير دقيق للموقف من كل جوانبه.

والنتيجة أنه ما لم يفقه الإسلاميون بكل أطيافهم آليات الفعل السياسي وتعقيداته، ومن ضمن ذلك معادلة موازين القوى بكل عناصرها وأبعادها وطبيعة الدولة الحديثة، ويحسنون تقدير

المواقف بكل أبعادها الداخلية والخارجية، والذاتية والموضوعية، ويجيبون عن كل الأسئلة المترتبة على القرارات التي يتخذونها، وليس السؤال الأول فقط، فإن الأخطاء ستتواصل، ومعها التيه والخسائر.



بناء الوعي السياسي

لا يمكن أن تتواصل التجربة السياسية الإسلامية وفق ذات النهج الذي مضت عليه طوال العقود الماضية، والتي تأخذ من الشورى أو الديمقراطية شكلها الخارجي، فتصل إلى نتائج بائسة، تجعل الشورى أداة هدم بدلاً من أن تكون أداة بناء.

في الحالة الإسلامية نحن أمام نماذج لا ترتقي جميعاً إلى مستوى إنتاج القيادات السياسية، ولا الرؤى السياسية القادرة على التعامل مع أوضاع محلية وإقليمية ودولية بالغة التشابك والتعقيد، ومن ثمّ العبور بالجماعات نحو برّ النجاح (ويشمل ذلك تجارب الحكم أو المشاركة السياسية).

في الحالة الإخوانية ـ وهي الأكثر انتشاراً في العالم الإسلامي، أكان من ناحية الجماعات التي تنتمي فعلاً إلى الجماعة، أم تلك التي تنتمي إلى التيار ـ يجري إنتاج القرارات السياسية وفق نسق واحد، يقوم على انتخابات في المستوى الأدنى، تفرز عناصر لمجلس الشورى، ومن خلال هؤلاء يجري فرز القيادة العليا الموكلة باتخاذ القرار (أحياناً يتم الرجوع للمجلس بحسب أهمية القرار). وبين عناصر تلك القيادة يندر أن تجد من يملكون مؤهلات سياسية بالمعنى الحقيقي للكلمة، مع أن بعضهم قد يملك مؤهلات قيادية،

لكنها مؤهلات تصلح لمستويات معينة، ولا تصلح لإنتاج قرار سياسي في المستويات العليا، خاصة حين يتم من دون استشارة أهل الرأي القادرين على تقدير المواقف بكل أبعادها.

في عملية الفرز تحضر الصراعات الداخلية في أوساط تلك الجماعات، ويكون الفرز قائماً بين نوعين: الأول بناء على الولاء للمجموعات المتصارعة داخل القيادة ـ (هنا تحضر الحسابات الفئوية في الغالب، سواء أكانت فئوية أم ذات صلة بقناعات فكرية وسياسية معينة، أم بالصراعات الشخصية، والثانية هي الأقل حضوراً للمفارقة) ـ فيما يتم الثاني بناء على قناعات الأفراد بالأكثر ورعاً وتقوى. وفي النتيجة تتوزع مجالس الشورى على أسس لا صلة لها بالقدرات السياسية ولا بالوعي السياسي، وهو ما ينطبق على القيادة العليا التي تنبثق من المجالس، أو تتم تزكيتها منها، بحسب اللائحة في كل حالة.

لا وجود من الناحية العملية لفكرة المستشارين، بل إن بعض الفروع حين قررت في لوائحها الداخلية أن تضم إلى مجالس الشورى من أطلق عليهم وصف خبراء، تم انتخاب هؤلاء بناء على الحسابات الفئوية ذاتها، وبالطبع لأنهم يصبحون رقماً في التصويت، ولو ظلوا من دون حق المشاركة في التصويت لربما تم اختيارهم على أساس الوعي بالفعل.

الأسوأ بالطبع أن كثيراً من قرارات تلك القيادات يخضع لتأثيرات خارجية، أعني تأثير الدولة التي تعمل فيها الجماعة أو الحزب (بالتوجيه والتسريب والتهديد)، فيما يحضر التأثير أحياناً حتى في صناعة الحراك الداخلي للجماعات، وقد حدث مراراً وتكراراً أن كانت القرارات السياسية التي تتخذها مجالس الشورى للجماعات

مناقضة تماماً لآراء القواعد، وهذا لم يكن ليحدث مصادفة لولا حضور البعد الشخصي والفئوي بجانب التأثيرات الخارجية، فضلاً عن سوء تقدير الموقف من كافة جوانبه. هذا مع العلم أن آراء القواعد ليست دائماً صائبة، لأنها قد تنتج عن قدر من الحماسة في بعض الأحيان دون حساب العواقب، مع أن توجيهها (أي القواعد) ليس صعباً، من خلال التواصل الذي يضعها في صورة الموقف بكل أبعاده.

هناك بالطبع من يتخذ بعض القرارات الاستراتيجية بناءً على استفتاء القواعد في بعض الأحيان من دون أن تُقدَّم لتلك القواعد رؤى حقيقية من قِبل خبراء يناصرون هذا الرأي أو ذاك، فيحدث أن ينتج عن ذلك قرارات خاطئة في قضايا استراتيجية بفارق بسيط من التصويت، ثم يُرد الخطأ إلى الالتزام بالشورى، مع العلم أن هذا قليلاً ما يحدث، ربما لأن بوصلة القواعد غالباً ما تكون أكثر صدقاً من حسابات القيادة التي تتدخل فيها عناصر شتى.

في تجارب أخرى للقوى الإسلامية تحضر المشيخية التي لا صلة لها بالانتخاب، وهذه أيضاً لا ينطبق عليها الوعي السياسي ولا صلة لها به؛ ولا ننسى تلك القوى التي لا أهمية عندها للوعي السياسي أصلاً، لأن مقولاتها جاهزة ولا تحتاج إلى تفكير، وهي أقرب للمحفوظات منها إلى أي شيء آخر. وما هو أكثر تعقيداً يتعلق بالتنظيمات السرية أو المسلحة التي تغيب فيها الشورى، وإذا حضرت فهي بناء على حسابات لا تتصل بالوعي السياسي، بقدر صلتها بالدور في التأسيس، وحسابات الجهد و«الجهاد» وما شابه؛ ويكون الوضع أسوأ حين تذهب بعض تلك التنظيمات إلى إجراء انتخابات تكثر فيها الصراعات من دون إنتاج قيادة واعية، نظراً للطبيعة السرية للعمل والأفراد. ودعك مما ينتج عن ذلك من

انقسامات وتضييع للجهود في الحشد والكولسات (نظام الانتخاب في التنظيمات السرية أو المسلحة (وخاصة المقاومة) قد يحتاج إلى إعادة نظر، والبحث عن بدائل أخرى ليس هذا مجال التفصيل فيها).

هل يمكن لمعادلات من هذا النوع أن تنتج شيئاً غير التخبط، واتخاذ القرارات السياسية التي لا تأخذ في الاعتبار موازين القوى، ولا معادلة جلب المصالح ودرء المفاسد، ولا طبيعة الدولة الحديثة، سواء تم ذلك مشفوعاً بالإخلاص، وهو الغالب للأمانة، أم كان بسبب تأثيرات شخصية وضغوط وتوجيهات خارجية، إن كان قبل صعود الشخصيات للقيادة أم بعد ذلك؟!

هكذا كانت الجماعات الإسلامية في معظم حالاتها؛ أجساماً كبيرة برؤوس صغيرة؛ مع العلم أن الجماعات الإنسانية لا يمكن لها أن تتقدم من دون رأس فاعل يوجّه الأعضاء أو الأطراف ويستثمر قدراتها، كلّ في ميدانه. وقد كان إبداع النبي عليه الصلاة والسلام يتمثل في هذه القدرة الرائعة على استثمار قدرات الأفراد المتباينة، وتوظيفها ضمن المسار العام للدعوة.

ولكن كيف نصل إلى هذه النتيجة المأمولة، فيما نعلم أن القيادة الحكيمة لا يتم إنتاجها في المعامل، وإنما تأتي بمواهب شخصية خاصة.. ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

حين يُقدِّر الله لأي جماعة، بل حتى جمعية أو شركة، أو أي تجمع إنساني، قيادةً حكيمة شجاعة، فهي غالباً ما تأخذه إلى سبل النجاح، أكان القريب أم البعيد، لأن النجاح ليست له صورة محددة، فقد يكون الصمود في مرحلة ما هو ذروة النجاح، وقد يكون التقدم بخطوات معينة، بل قد يكون التراجع خطوات إلى

الخلف هو عنوان الحكمة أيضاً في مرحلة من المراحل، لتثبيت الأقدام وإعادة التقدم؛ بحسب الظروف الموضوعية وموازين القوى. وقد يكون النجاح بتغيير المسار برمته، المهم أن يكون كل ذلك وفق رؤية مدروسة، وتقدير موقف صائب، يأخذ في الاعتبار كل موازين القوى، بكل عناصرها وتشابكاتها، ومن ثم تداعيات أي قرار على مختلف الأصعدة.

الحق أن زيادة الوعي بأهمية النضج السياسي يبدو مقدمة ضرورية للإقلاع والخروج من هذه المعادلة البائسة التي لا تنتج إلا قيادات محدودة الوعي السياسي، ومن الطبيعي أن تخطئ التقدير في كثيرٍ من الأحيان.

لا بد من فاصل مهم هنا، فالوعي السياسي لا يعني بالضرورة قدرةً على القيادة، لأن مؤهلات القيادة شيء مختلف، وإن كان من ضمنها الوعي السياسي، لكن القائد الناجح هو ذلك القادر على الاستفادة من كل المؤهلات. والعالم لم يكتشف المريخ حين قرر للقادة مستشارين في شتى الشؤون، إذ من العبث الاعتقاد بإمكانية الحصول على قائد يفقه في كل شيء.

وإذا كان الحديث عن قواعد واسعة تملك الوعي السياسي أمراً بالغ الصعوبة، فإن فرز قطاعات من الكوادر تمضي في هذا الاتجاه قد يمثل حلاً، بحيث تذهب في اتجاه التخصص، وتكون من أكثر العناصر ذكاء، ولها الرغبة في ولوج هذا المجال، وتجري عملية بناء متكاملة للوعي لدى هذه الكوادر عبر قراءات عميقة، ومتابعات دائمة للشأن السياسي، وبعد ذلك يجري وضع آليات لتأثير هذه الفئة في القرار، سواء وصلت إلى مجالس الشورى أم لم تصل.

وقد يعتقد البعض أن هذا اللون من التسييس لا ينسجم مع

التدين والتقوى، وهو كلام غير صحيح، فالتقوى لا صلة لها بالتخصص. وهنا نقول أيضاً إن قراءة التجربة النبوية بكل تفاصيلها هي الأهم في هذا السياق، ولكن من خلال قراءات حديثة وواعية، وليس من خلال قراءات تقليدية.

وستكون هذه المسألة بالغة الأهمية، ربما لأن هناك من يشترط للمواقف ما يشبهها في تجربة النبي عليه الصلاة والسلام والصحابة من بعده، مع أن جعل الالتزام الحرفي بها لا يبدو صائباً، لأن أكثر المواقف كانت اجتهادية خاضعة لظروف الزمان والمكان، وليست توقيفية.

بعد ذلك تأتي قراءة عموم التجربة التاريخية الإسلامية، ومن ثم قراءات التاريخ الإنساني القديم والحديث وتجارب حركات التغيير، بجانب القراءات التي تعمق الرؤى في الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس، وهنا تحضر الروايات التاريخية والإنسانية كجزء من معادلة التثقيف، وكل ذلك مما يعزز قوة الحدس لدى هذه الفئة، ويجعلها قادرة على تلمس المسارات السياسية، وقراءة طبيعة تفكير الأطراف الأخرى من خصوم وأعداء، وحتى أصدقاء، بجانب المزاج العام في الشارع الشعبي، وما يتقبله وما لا يتقبله، وكل ذلك تبعاً لوجود الكثير من السنن المشتركة في الصراعات.

هي عملية معقدة ولكنها ليست مستحيلة، وعمادها الذكاء والقدرات الخاصة، ومن ثم القراءة والتأهيل، وحين يحدث ذلك سترفد التجارب الإسلامية بأناس قادرين على التوصل إلى القرارات السياسية الصائبة، وليسوا ممن ينخدعون بالتسريبات، لأن التحليل في عالم السياسة أهم من المعلومات والتسريبات التي يمكن أن تكون موجّهة، بل غالباً ما تكون كذلك في أجواء الصراعات

السياسية، ومع تراكم الخبرة بجانب الثقافة تتشكل ملكة التحليل القادر على الوصول إلى النتائج الصائبة.

والحال أن تركيز خلايا الحركات الإسلامية على علوم الدين لم يكن صائباً في الأصل، لأن هذه العلوم ينبغي أن تدرس في المساجد، بينما يكون التركيز في محاضن التنظيم الخاصة بالشأن السياسي والعام، الأمر الذي يساهم في نضج الأعضاء، وبروز عناصر مميزة من بينها بمرور الوقت، بدلاً من أن يكونوا مجرد أرقام عادية لا أكثر. وسيؤدي ذلك إلى إنتاج قيادات أفضل من الوضع الراهن.

قد يحدث بالطبع أن تكون أخطاء القرارات عائدة إلى أسباب لا صلة لها بسوء التقدير السياسي، بقدر صلتها بالعجز عند القيادة، وهذا يعني أن فرز تلك القيادة كان خاطئاً من الأساس.

هناك ملاحظة بالغة الأهمية، وهي أن الحديث عن قرارات سياسية لا يتعلق بالسياسة وحدها، بل بحسن تقدير الموقف في كل الاتجاهات، لأن الوعي الذي نتحدث عنه هو وعي شامل، يمنح صاحبه القدرة على تقدير الموقف في كل الاتجاهات بعيداً عن التسطيح، لأن القرار في لحظة ما قد يتمثل في تجنب السياسة المباشرة، والعمل في ميادين أخرى، كما أنه ليس محصوراً في الأحزاب والبرلمانات، بل يشمل الجمعيات والنقابات والجامعات والمدارس والمساجد، وسائر أماكن اللقاء مع الجماهير والتأثير فيها.

يبقى القول إن منظومة فرز القيادات يمكن أن تتغير، وهذه تحتاج إلى دراسة أكثر عمقاً، بحسب ظروف كل جماعة أو حزب وكل بلد وهامش الحرية فيه (يمكن أن تكون على مرحلتين مثلاً،

وهذا موجود في بعض التجارب)، لكن الجانب الأهم يبقى هو ذاته ممثلاً في زيادة الوعي السياسي لدى القواعد، وإنتاج كوادر أكثر تخصصاً في هذا الجانب تقدم الاستشارة حتى لو لم تكن ضمن القيادة المنتخبة. ويمكن أن نضيف هنا مبدأ الشفافية الذي يمنح القواعد فرصة التعرف على مواقف وأدوار من ينتخبونهم في الأطر العليا، حتى يقيّموا أداءهم بعد الانتخاب.

هذه هي الرسالة الأولى لهذا الكتاب. أما الثانية فتتعلق بالتحدي القادم لكل قوى ما يعرف بالإسلام السياسي، بل كل المعنيين بالصحوة الإسلامية من علماء ومفكرين ومخلصين، وهي المتعلقة بمستقبل هذه الصحوة وما يتوقع أن يواجهها من تحديات. أما الثالثة، وهي ذات صلة بالأولى، فتتعلق بقراءة مجريات السياسة، ومعاركها، وصلتها بموازين القوى، والتسطيح الذي تعانيه القوى الإسلامية في فهمها، وفي إدراكها لمعادلات الهزيمة والانتصار.

الصحوة والهوية في خطر

قلنا إن النجاح الأكبر الذي حققته القوى الإسلامية ـ بجانب الحركة العفوية للجماهير، منذ ظهور الجماعة الأولى من جماعات ما يعرف بـ«الإسلام السياسي» ـ هو إعادة الهوية الإسلامية لمجتمعاتنا بعد تغييب وتغريب قسري، وصناعة صحوة دينية واسعة النطاق أدخلت التدين إلى كل بيوت المسلمين في أرجاء العالم العربي والإسلامي والمهاجر. وبلغ النجاح حداً باتت فيه أكثر الأنظمة تجامل المظاهر الإسلامية، بل تتوسلها في تثبيت الشرعية.

وإذا تذكّرنا أن هدف الجماعات الإسلامية كان يتمثل في استعادة الهوية الإسلامية للمجتمعات والدول، فإن النجاح قد تحقق بنسبة كبيرة في الحالة الأولى، لكنه لم يبلغ إلا قليلاً في الحالة الثانية، وها إن الانقلاب متوقع أو قادم على البعدين في آن.

ما يعنينا في هذا الجزء من الحديث هو التركيز على الاستهداف الذي تواجهه الصحوة الإسلامية في هذه المرحلة بعد ما عُرف بـ«الربيع العربي»، وبالطبع اعتقاداً من الأنظمة أنها عدو يمنح حاضنة لما يسمى قوى الإسلام السياسي، والأخيرة هي التي تدفع الشارع نحو تبني مطالب التغيير والإصلاح.

وبصرف النظر عن صحة هذه النظرية ـ وهي ليست صحيحة، لأن مطالب الإصلاح والتغيير ستتواصل كتعبير عن هموم الناس ـ فإن عملية الاستهداف قد بدأت عملياً، وهذه تأخذ مسارات عديدة، لعل أولها عملية الملاحقة التي تتم لقوى «الإسلام السياسي» على كل صعيد، بوصفها حارسة الصحوة وعنوان المطالبة بالإصلاح والتغيير؛ لكن الجانب الأكثر خطورة الذي يستوقفنا هنا هو مطاردة حالة التدين، بل الدين من حيث أتى، وذلك لأنه يمنح حاضنة شعبية لما يسمى «الإسلام السياسي».

والسؤال الذي ينبغي الإجابة عنه هو: كيف يمكن للمخلصين في هذه الأمة أن يواجهوا هذا المخطط متعدد الاتجاهات والمواقع الذي يستهدف الدين والتدين في آن؟ وهل يمكن أن ينجحوا في ذلك أم أن الأمر سيكون أكبر من قدراتهم؟

لن يتأتى النجاح في المواجهة من دون إدراك فصول المخطط، وهنا يمكن القول إن الأمر يبدأ من استهداف سائر المؤسسات التي ساهمت في صناعة الصحوة، بدءاً بالمساجد والجامعات والمدارس والنقابات والجمعيات الخيرية ودور تحفيظ القرآن الكريم ومخيمات الدعوة، ومن ضمن ذلك استهداف سائر النشاطات التي كان الدعاة يتواصلون من خلالها مع الناس، ويقرّبونهم من خلالها من الدين.

أما في الجانب الثاني من المواجهة، فتحضر لعبة استهداف ثوابت الدين ومظاهره، والتي تتمثل في دعم خطاب يشكك في ذلك كله؛ من الحجاب إلى سائر العناصر الأخرى، وسيلبس هذا في بعض تجلياته مسوح الإنسانية والتسامح، ونبذ التشدد والتطرف والإرهاب، وكذلك «التجديد»، فيما وُجهتُه الحقيقية هي ضرب التدين، بل الدين من حيث أتى.

لا حاجة للحديث عن آليات ذلك، فالذين يتابعون المشهد العام يدركون أن ترويج خطاب التجديد هو البضاعة الأهم هنا، والتجديد الذي يتم الحديث عنه هو أقرب إلى الهدم منه إلى البناء.

هناك بالطبع لعبة الانفتاح كما يسمونها، والتي تخفي في جوهرها هدف التغريب، وهذه ستحظى برعاية رسمية، بحيث يجري إبعاد الناس بالتدريج عن الالتزام بالمعايير الدينية في الحياة. والدولة الحديثة، بتدخلها في كل تفاصيل حياة الناس، قادرة على فتح مسارات من هذا النوع، في ذات الوقت الذي تملك فيه القدرة على إغلاق مسارات التدين، والحيلولة دون الاقتراب منه. هذا مع العلم أن التشدد لم يكن عنصر جذب للصحوة، لأن الوسطية وتقدير الحرية (المنضبطة بالطبع) تنتج تديناً أكثر عمقاً وإيجابية من التشدد وجرّ الناس إلى الدين بالعصا.

ولكن كيف ستكون المواجهة؟

لكل جانب من ذلك المخطط أدوات لمواجهته، فالحصار الذي سيُضرب على عملية نشر الدين في المجتمعات ينبغي أن يُواجه بالرفض وتجييش الشارع الشعبي ضده، ومن خلال نضال شعبي لا يتوقف في الجامعات والنقابات، والشارع عموماً.

لا يجب السكوت عن أية ممارسة تبادر إليها الأنظمة وتفضي في النهاية إلى محاصرة دروب التدين، مقابل فتح المجال للمسارات الأخرى التي تبعد الناس عنه، ولا شك أن القوى المحافظة في المجتمع قد تساعد القوى الإسلامية «المسيّسة» في ذلك، وهي ليست بالضرورة حزبية، لكنها تميل إلى النهج المحافظ في إدارة شؤون المجتمع.

حين يتم الحديث لاحقاً عن تغيير ثوابت الدين، وخصوصاً ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، فلا ينبغي التسامح مع ذلك. وسنسمع في قادم الأيام، وقد بدأنا نسمع، الكثير عن حرية العلاقات الجنسية، والمثلية، وتغيير النصوص المتعلقة بالميراث وما شابه ذلك، وهنا لا ينبغي السكوت عن ذلك وتمريره بأي حال بدعاوى الحرية، لأن من حق المجتمع وحده أن يحدد سقفه الأخلاقي ونظامه الاجتماعي، لا أن يُفرض عليه بسطوة السلطة، فضلاً عن أن

يكون جزءاً من إملاءات خارجية. وهنا يجب أن يعمّق الإسلاميون والمؤمنون والمخلصون من سائر المواقع الشعبية والدينية من استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي في تجييش الناس، والحيلولة دون العدوان على الدين ومظاهره، بجانب النضال في الشارع وعبر الأطر المتاحة، وهو الأهم بكل تأكيد.

ولكن ماذا عن لعبة التشكيك في ثوابت الدين، والهجمة الممنهجة عليه من قبل دوائر كثيرة عبر مواقع وندوات ومؤتمرات وما شابه ذلك من أدوات تتمتع بدعم مالي من جهات عديدة، ومن ضمن ذلك إشاعة فكرة الإلحاد (وأقله تجاهل الدين) التي بدأت تنتشر في دوائر الشباب؛ إن بشكل مباشر أو غير مباشر؟

هنا، وفي هذا المجال تحديداً ينبغي أن تكون هناك وقفة جادة لمواجهة هذا الموقف الذي سيكون أكثر إلحاحاً بمرور الوقت، وسيكون في بعض تجلياته أكبر من ممارسات الحكومات، حيث سيأخذ في الاتساع، خاصة مع التأثير الكبير لثورة التكنولوجيا ومواقع التواصل وقوى المجتمع المدني.

الحق أن المصيبة التي لا يمكن إنكارها هي أن كثيراً من فصول الخطاب الإسلامي ومفرداته خلال العقود الأخيرة كانت تنتمي إلى اللون التقليدي، والذي قد يكون صالحاً في ذروة صعود الصحوة الدينية، واتساع الإقبال على التدين، ما يدفع الناس إلى أخذه بطريقة التسليم الكامل.

اليوم، هناك أجيال جديدة لم تعد تستقي معلوماتها من شيخ المسجد، ولا من النصوص التقليدية فقط، بل تنفتح على كل العوالم الأخرى التي تواجهها بأسئلة بالغة الحساسية حول الدين وكل مفرداته الاعتقادية والفكرية والفقهية، وأمثال هؤلاء لا يمكن أن يتقبلوا مقولة

إن «الدين ليس بالعقل»، وهم بحاجة إلى خطاب مقنع يحافظ على دينهم وتدينهم وإلا ذهبوا في اتجاهات عبثية؛ من بينها الإلحاد أو الفوضوية واللادينية، كما حصل في الغرب المسيحي، وبات يحدث مع أديان أخرى.

نعم؛ الخطاب الإسلامي التقليدي لن يكون مقنعاً للأجيال الجديدة وإن تقبّله البعض، وهي الأجيال التي لم تعد تأخذ الدين بالوراثة وحسب، بل تنفتح على كل الأسئلة الصعبة والحساسة، وتتوقف عند كل نصّ بروحية المتسائل أو الناقد أحياناً.

من الضروري تبعاً لذلك أن تجري عمليات تنقية للخطاب الديني من قِبل العلماء والمفكرين المخلصين، لا أن يتركوه للعابثين الذين يستخدمون حججاً بعضها صحيحة؛ ليس بهدف التصحيح كما يزعمون، بل من أجل الهدم.

حين يكثر الجدل بشأن الحديث النبوي، فالقصة لا تتعلق فقط بجدل «البخاري» الذي يظهر بين حين وآخر، بل بكل الأحاديث التي تم تصحيحها سنداً، وفيها أضعاف ما في «البخاري» من حيث المتون، والتي يجد فيها كل أحد ما يريد، بدليل أن التيارات السلفية من أقصى اليسار إلى اليمين تستخدم ذات الأحاديث، وغالباً بذات الرأي في السند، ولكنْ كلٌّ بطريقته، فتصل إلى خلاصات مختلفة، فضلاً عن أحاديث تصادم حقائق علمية وتاريخية، ولا يمكن أن يكون النبي عليه الصلاة والسلام قد قالها، بصرف النظر عن نسبتها من المجموع، ما دام هناك إصرار على نسبتها إلى النبي عليه الصلاة والسلام، وتجاهل أنها ظنية الثبوت، بما يوفر إمكانية النظر فيها.

هنا ينهض الفارق بين من يريد شطب السنّة النبوية والسيرة من المعادلة، وقد يصل لاحقاً إلى القرآن الكريم، ومن يريد تنقيتها وفق

أصول علمية كي تكون أكثر انسجاماً مع القرآن الكريم وروح الدين، ومع ما ثبت تاريخياً وعلمياً، وذلك حتى لا تُستخدم في سياق التشكيك في أصل الدين. ومن يتابع المواقع التي تستهدف الإسلام فسيرى كيف تستخدم تلك المواقع بمختلف أشكالها بعض الأحاديث والتراث الفقهي والتفسيري في استهداف الإسلام كدين، أكان من أجل تشكيك أتباعه أم من أجل تسخيفه في عيون الآخرين، وهم غالبية البشر بطبيعة الحال. ودعك من دور ممارسات تُحسب على الإسلام في توفير مادة جيدة لمن ينشطون في هذا الاتجاه.

إن مهمة العلماء المخلصين هو التجديد القائم على أسس صحيحة، وهم اليوم لديهم من المعارف الإنسانية القديمة والحديثة ما هو أكبر مما توفر للأجيال السابقة، وبوسع هؤلاء حين يكون هاجسهم الإخلاص لدين الله أن يقدموا خطاباً جديداً لا يقطع مع القديم، لكنه يقطع الطريق على أولئك المشككين في أصل الدين، والذين يريدون فضّ الناس من حوله، ولن يتم ذلك إلا من خلال الجرأة في الطرح، بدلاً من وضع الدين موضع الاتهام؛ فقط من أجل عدم رد حديث صحّحه فلان، على الرغم من إجماع الأمة على أنه «حديث آحاد»، ظنّي الثبوت، بل قد يثبت أن في سنده شيئاً لم يتم الانتباه إليه سابقاً، أو ربما تناقض مع أحاديث أخرى أكثر صحة.

كيف يمكن إقناع الأجيال الجديدة بخطاب عقائدي يتحدث عن الله والكون كأن الكرة الأرضية هي عنوانه الوحيد، فيما تقرأ تلك الأجيال عن ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليار مجرّة لا تبدو مجرّة درب التبانة التي تنتمي إليها الأرض بجانبها شيئاً مذكوراً؟ وكيف يمكن إقناعها بخطاب يرى أن قتال الآخر يتم فقط لأنه كافر؟ وكيف يمكن إقناعها بخطاب يقول إن الإسلام يدعو إلى طاعة الحاكم ولو جلد

الظهور وسلب الأموال؟ وكيف يتم إقناعها بأن نحو ٦ مليارات من البشر من غير المسلمين مصيرهم جهنم، دون تفريق بين أحوالهم، بينما لا يدخل ميدان الحساب يوم الحساب سوى المسلمين الذين يُقال إنهم تفرّقوا إلى ٧٣ فرقة، «كلها في النار إلا واحدة»؟ كيف سيؤثر ذلك على صورة الخالق الرحمن الرحيم في وعي هذه الأجيال، وكيف سيتقبلون ذلك؟ ودعك من أسئلة النظريات العلمية الجديدة، وبعضها بات أقرب إلى الحقائق، وما سيتبعها من أسئلة تنشأ كل يوم، وستتسارع أكثر فأكثر بمرور الوقت، ولا بد من معالجة لها من قِبل أهل العلم المخلصين لدينهم، ومن سائر التخصصات؟

والحال أن من يُقدَّر له أن يعيش العقود القليلة القادمة فسيرى تطورات مذهلة في قضايا الفضاء والعوالم الأخرى، والاكتشافات العلمية، والتطورات الطبية، وكلها ستطرح أسئلة جديدة بحاجة لتأملات عميقة في القرآن الكريم الذي نزل عابراً للزمان والمكان، وسيجد الناس فيه دائماً ما يجيب عن أصعب أسئلتهم؛ إنْ في القضايا المشار إليها أو في قضايا أخرى ذات صلة بتفاصيل الكون والخلق؛ بل حتى في قضايا ذات صلة بالتاريخ والسياسة. ولك أن تتخيل مثلاً كيف قرأ الناس خلال القرون الماضية قبل منتصف القرن الماضي أوائل آيات سورة الإسراء، حول «العلو الكبير»، وهذه الفئة الصغيرة التي ستغدو «أكثر نفيراً»، بينما يرى ذلك اليوم رأي العين.

إننا أمام مهمات تاريخية يواجهها العلماء والمفكرون المسلمون، والعاملون لدين الله، فيما يتعلق بأسئلة المستقبل. وإذا ما أصروا على قراءة القرآن وكل المعادلة الدينية «بعيون الموتى» - وفق تعبير المفكر الفرنسي الشهير روجيه غارودي - فسيكون التيه، وسيضل الشباب الجدد بدلاً من أن يهتدوا، من دون أن يعني ذلك

دعوة لإهالة التراب على ذلك التراث الفقهي والتفسيري العظيم، لكنه سيكون وحده قاصراً عن الإجابة عن الكثير من الأسئلة الراهنة، فضلاً عن تلك المتوقَّعة في العقود القليلة القادمة.

المواجهة السياسية

وإذا كنا قد تحدثنا آنفاً عن مواجهة كل ما من شأنه المسّ بالدين ومؤسساته ودعاته، فإن الأهم من ذلك في سياق المواجهة هو جعل الدين جزءاً أساسياً من معادلة التعبير عن هموم الناس في مواجهة الظلم والفساد والفقر والتبعية للخارج ومواجهة العدوان على الأمة؛ فالتدين الذي لا يعبر عن هواجس الناس في الحرية والتحرر والعدالة الاجتماعية وسائر الهموم الأخرى هو تدين لا يمكن أن يستمر، والأفكار تنتشر بمقدار فاعليتها في التعبير عن هموم الناس، وليس فقط من خلال الضخ المعرفي والروحي فقط.

حدث ذلك بالتأكيد في المرحلة الثانية من مراحل الصحوة الإسلامية، حين انتشرت على أكتاف تضحيات كبيرة وعلى خطاب سياسي يحمل هموم الناس، وكان جهاد الإسلاميين في فلسطين حاضراً هنا بقوة، فكثر الطلب على المعارف الدينية. ثم قامت كثير من الأنظمة بمنح المنابر الدينية لتيار يتحدث عن «طاعة ولي الأمر»، وهو الجانب الذي كان يُحشر حشراً في سياق المعارف الدينية التقليدية التي احتاجها الناس في التعرف على دينهم بعد أن اختطوا مسار التدين، وهو ما أثر كثيراً على مسار الصحوة.

والنتيجة أن مواجهة مخطط ضرب الصحوة له مساران: الأول

مواجهة مساعي محاصرة الدين ومطاردته، إن كان على الأرض، أو في ساحة الأفكار، ومن خلال التغريب؛ أما الثاني فيتمثل في تثبيت دعائم الصحوة من خلال خطاب إسلامي يحمل هموم الناس في سائر المجالات الداخلية والخارجية، وبخاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتوالية التي تعصف بالعالم، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء (الانحياز للغالبية الفقيرة ضرورة ملحة)، بجانب الدكتاتورية والفساد واحتكار السلطة والثروة من قِبل فئات معينة، وفوق ذلك كله قضايا الأمة الكبرى، بحسب كل مرحلة، وفي المقدمة قضية فلسطين، وقبلها وبعدها قضايا الحرية والعدالة والتحرر من التبعية للخارج.

إن ترك هذه القضايا وعدم تبنيها سيُفسح المجال أمام صعود التيارات اليسارية التي بدأت ترفع صوتها وتحاول تعزيز حضورها من جديد بعد الربيع العربي، وسيكون الوضع أكثر وضوحاً إذا تزامن مع تراجع مد التديّن في الشارع. وما يجري الآن في السودان (أوائل ٢٠١٩) دليل مهم، فقد أدى تردد الإسلاميين في الانضمام إلى الاحتجاجات الشعبية على دكتاتورية وفساد نظام عمر البشير إلى منح دفعة لقوى اليسار ـ هامشية الحضور قبل ذلك ـ فيما كان الوضع في الجزائر مختلفاً في ذات التوقيت؛ بحضور الإسلاميين في الاحتجاجات ودور العلماء، وهو ما فرض تنحي بوتفليقة بعد قراره بخوض الانتخابات لولاية خامسة. وفي الحالتين كانت مطالب الشعبين هي ذاتها تقريباً، فيما بدا أنه فصل جديد من الربيع العربي (أياً تكن النتيجة القريبة)، وهو ربيع سيواصل التجدد بأشكال عديدة ما دامت مطالب الشعوب لم تتحقق.

ولا شك أن مواجهة من هذا النوع تستدعي الكثير من التكاتف بين كل القوى والفعاليات الإسلامية التي استُخدم بعضها ضد بعض

خلال المرحلة الماضية، لأن الإسلام هو المستهدف في هذه المرحلة، والتدين عموماً، وليس لوناً منه، باستثناء ذلك التدين الصوفي الطقوسي (هناك تصوّف عاقل يمكن أن يكون جزءاً من المواجهة). وقد تنطبق مقولة التعاون على قوى أخرى مسيّسة وغير إسلامية، لكنها حريصة على ثوابت الأمة ولا تعادي الدين.

فاصل ضروري.. عن سيرة الصحوة ومرحلة استهداف سابقة

لا شك أن من يقرأ الكلام السابق قد يذهب نحو التخفيف من حدة التحذير الذي ذهبنا إليه، وذلك عبر الحديث عن سيرة استهداف سابقة للصحوة الإسلامية انتهت إلى لا شيء من الناحية العملية. وهنا يجدر التذكير بتلك التجربة، والحديث عن مسارها، وكيف انتهت، والفارق بينها وبين التجربة الحالية.

إذا جئنا نؤرخ للصحوة الإسلامية الراهنة، فلا مناص من العودة إلى بداياتها نهاية سبعينيات القرن الماضي وبداية الثمانينيات منه. وإذا كان بالإمكان الحديث عن ظروف موضوعية أنتجتها، فلا مناص من الحديث عن الهزائم التي منيت بها الأمة منذ عام ٦٧، وما تلاها من فشل المشاريع القومية واليسارية في تحقيق النهوض، وذلك الجهد الكبير الذي بذله مخلصون بعد ذلك في سياق تقديم البديل الإسلامي للمجتمعات العربية المأزومة.

على أن الدفعة التي تلقتها الصحوة كانت بدورها ذات شقٍّ سياسي مهم، تمثّل في التقاء المصالح بين الإسلاميين والأنظمة التي كانت تسمى «رجعية» على مواجهة المد الشيوعي (والقومي

الاشتراكي)، وذلك حيث اقتنعت الولايات المتحدة أن التيار الوحيد القادر على فعل ذلك هو التيار الإسلامي.

في هذا السياق، تم إفساح المجال للإسلاميين بالعمل والحركة، حيث أفرج السادات عن الإخوان في مصر، فيما كان هؤلاء قبل ذلك يتمتعون بحاضنة مهمة في الخليج، وكانوا يؤدون دوراً مهماً في نشر الصحوة الإسلامية في تلك الدول، ويقدمون دعماً مادياً ومعنوياً لإخوانهم في الدول الأخرى.

هذا التسامح، أو لنقل التفاهم الضمني، أنتج الحالة الأفغانية وتداعياتها التي ساهمت في نهاية المطاف في تفكيك الاتحاد السوفياتي، كما أنتجت صحوة إسلامية كبيرة في معظم الدول العربية والإسلامية.

قد يعدّ البعضُ هذا التوافق سبباً لإدانة الحالة الإسلامية، لكن الواقع أنه لقاء لم يعبّر عن لون من العمالة، بل عن قناعة بأهمية المواجهة مع تهديد الهوية الإسلامية للمجتمعات العربية، بدليل أن مواقف الإسلاميين من أمريكا والكيان الصهيوني لم تتغير، وثبت ذلك لاحقاً. كما أن هذا البعد لم يكن الوحيد الذي صنع الصحوة، بدليل وجودها في سوريا مثلاً قبل ذلك، وفيها نظام بعثي يُصنَّف في المربع الآخر. وكل ذلك لا ينفي أن موقف الإسلاميين من أمريكا والغرب ومن الاقتصاد «النيوليبرالي» يحتاج إلى مراجعة، من دون تجاهل القوى الدولية الصاعدة الجديدة، وفي مقدمتها الصين وروسيا والتي تتخذ مواقف من الإسلام لا تقل سوءاً في بعض الأحيان، مع أن ذلك قد يتغير في ظل صراعات تلك القوى على مواقع النفوذ.

بعد ذلك، ومع انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة، بدأت الأنظمة التي أفسحت المجال للإسلاميين في إعادة النظر في

سياساتها حيالهم، لا سيما أنهم أصبحوا قوة المعارضة الرئيسة، ودعاة الإصلاح السياسي والتغيير، وهنا بدأت عملية تحجيم تدريجي لهم؛ إن بحرمانهم من المساجد، مقابل منحها للتيار السلفي التقليدي (صاحب نظرية الطاعة لولاة الأمر)، أو عبر ضرب مواقع الاتصال بينهم وبين الجماهير، بجانب استيعابهم في ديمقراطيات ديكورية هنا وهناك، يحصلون من خلالها على بعض التمثيل الذي يجري تحجيمه بالتدريج لاحقاً، أو حتى استيعابهم ضمن مشاركات هامشية في حكومات مبرمجة، بهدف حرقهم سياسياً ما أمكن ذلك.

كانت هذه السياسة قد بدأت تحقق نجاحاً تدريجياً بالفعل، ولوحظ ذلك في دول عديدة، فيما كان «إخوان» سوريا قد تلقوا ضربة قاسية قبل هذه المرحلة خلال صدام مطلع الثمانينيات.

جاءت حرب الخليج الأولى، والمعارضة التي أبداها الإسلاميون للتدخل الأمريكي، لتعزز قناعة واشنطن والأنظمة التابعة لها بضرورة المضي في برنامج تحجيم «الإسلام السياسي». ثم تواصل الأمر محققاً نجاحات ملحوظة، إلى أن جاءت هجمات أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة ٢٠٠١، والحرب «الصليبية» التي أعلنها بوش (الابن)، فكان لها تأثيرها الكبير في الصحوة الإسلامية، إذ أفضت بجانب عوامل أخرى - من أهمها دور الجماهير ومخزون الوعي التاريخي الكامن عندها، ثم صعود الفعل الإسلامي في فلسطين (حماس تحديداً بجانب الجهاد في انتفاضة الأقصى)، وبجانبها ظاهرة الدعاة الجدد والفضائيات وشبكة الإنترنت لاحقاً - أفضت إلى صناعة صحوة إسلامية عارمة، تجاوزت القوى المحسوبة على «الإسلام السياسي»، وتمثلت في موجة تدين غير مسبوقة ربما منذ قرون.

هنا يتبدى الفارق بين عملية الاستهداف التي أشرنا إليها في السطور السابقة، وعملية الاستهداف الجديدة؛ فهذه التي نتحدث عنها كانت تستهدف «الإسلام السياسي»، لكنها كانت تجامل التدين التقليدي، وهو ما عزز من الصحوة الدينية وإن أصاب القوى الإسلامية وحجّم نشاطها (تحجيم كان لأخطائها وضحالة رؤيتها السياسية دور فيه كذلك). وهذا فارق كبير بين المرحلة الماضية والحالية، ذلك أن الحالية لم تعد تستهدف «الإسلام السياسي» وحسب، بل تستهدف التدين (كحاضنة للأول)، بل الدين ذاته، ما يؤكد في النتيجة ما ذهبنا إليه حول خطورة المرحلة الحالية والمقبلة.

نذكّر هنا بأن المقاربة أعلاه التي توجّه بوصلة الأنظمة هي مقاربة غبية، فالربيع العربي لم يكن احتجاجاً دينياً، بل شعبياً له مطالب معروفة، ولو لم يكن الإسلاميون هنا لتصدّره سواهم، إن في البداية أو في المرحلة التالية، لا سيما أنهم لم يكونوا المبادرين في أكثر الأحيان وإن التحموا بالحراك لاحقاً ومنحوه الكثير بوصفهم القوى المنظمة القوية. والنتيجة أن هدف الأنظمة ممثّلاً في لجم مطالب الإصلاح والتغيير عبر محاربة «الإسلام السياسي» والتدين لن يتحقق.

كيف فهم الإسلاميون مسألة النصر والهزيمة وموازين القوى؟

منذ التجربة الأولى لما يسمى حركات الإسلام السياسي ـ ممثلة في تجربة الإخوان المسلمين في مصر، وحتى تجربة تنظيم الدولة ـ طيف واسع من التجارب التي يمكن القول إنها ذهبت في اتجاه الفشل في تحقيق أهدافها الكبرى (كلٌّ بحسب توصيفها لتلك الأهداف)، في وقت لم يتوقف أحدٌ عند الأسباب الحقيقية التي وقفت وراء ذلك، أو ربما أخطاء التقدير التي أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه، ورأينا كيف يكرر بعض تلك الحركات والجماعات ذات الأخطاء في كل مرة، وينتهون غالباً إلى ذات النهاية، فأين يكمن الخلل؟

ما يجب أن يُقال ابتداءً هو أن النجاح والفشل في تلك التجارب يبقى نسبياً، ذلك أن بعضها لم يجعل الدولة هي العنوان الوحيد، كما هي حال الإخوان ومن سار معهم وفي فلكهم ممن حققوا نجاحات نسبية في باب إعادة الهوية للأمة، أو غيرهم ممن اختطوا مساراً غير سياسي، كجماعة الدعوة والتبليغ، فيما جعل آخرون الأمر كذلك (الخلافة في حالة حزب التحرير)، والدولة في حالة تنظيم الدولة، بينما ذهب آخرون في سياقات أخرى مثل مسألة

تثبيت العقيدة، كما هي حال بعض التيارات السلفية، لكن التركيز هنا يبقى منصباً على البعد السياسي ممثلاً في ترجمة قيم الإسلام الأساسية في الحرية والشورى والعدل والمساواة في منظومة الدولة، وقبل ذلك وبعده ما يتعلق بمجمل نشاط تلك القوى في المجال العام والصراعات التي خاضتها.

الذي لا شك فيه أن هذه قضية بالغة التعقيد، فهي جزء لا يتجزأ من نهضة أمة مستهدفة، تواجه قوى استعمارية تدرك حقيقة أنها أمة تملك مقومات عظيمة للنهوض، ويمكنها أن تجد لها مكاناً مهماً في الواقع السياسي الدولي، ولذلك من الطبيعي أن يكون الاستهداف كبيراً، سواء كانت الراية المرفوعة إسلامية أم قومية أم علمانية غربية. وقد رأينا كيف استُهدف محمد علي باشا في مصر، وهو يرفع راية العلمانية، واستُهدف جمال عبد الناصر وهو يرفع راية القومية، في ذات الوقت الذي استُهدف فيه محمد مرسي، وهو يرفع الراية الإسلامية، وبالطبع لأن مصر هي العنوان الأكبر لتماسك الوضع العربي، وبنهوضها ينهض الوضع العربي كله.

لكن ذلك لا يعني أن العامل الخارجي الذي وقف خلف الفشل في الوصول إلى الأهداف الكبيرة ـ وهو الأهم عملياً ـ يبرر فشل تلك التجارب الكثيرة التي مرّ بها الإسلاميون، ذلك أن دخول معركة فاشلة يمثل عنوان الفشل في الأساس، والأصل أن يكون البرنامج الصائب هو عدم دخول معركة إن لم تكن شروط الانتصار فيها متوفرة، والعمل ضمن مسار آخر يمهّد لها، أو يكون بديلاً عنها، بدلاً من تضييع الجهد والعودة إلى نقطة الصفر في كل مرة.

هنا يأتي البعد الذي نعنيه في هذه السطور ممثلاً في سوء تقدير المواقف والقراءة الخاطئة لتعقيدات السياسة وموازين القوى، وطبيعة

الدولة الحديثة، وصولاً إلى الفشل. والأمر هنا لا يعني أن يتوقف الناس عن المحاولات، لكن بشرط أن تكون تلك المحاولات جزءاً لا يتجزأ من مسار الصعود، وبالطبع عبر تحديد برنامج لكل مرحلة، إذ يمكن أن تخوض الجماعة المسلمة معركة فاشلة في مرحلة ما، وهي تعلم أنها كذلك، لكن ضمن رؤية تجعلها جزءاً لا يتجزأ من الإعداد، ولها أهدافها الآنية المهمة، كما هي حال معركة مؤتة في السياق النبوي.

يبدأ الخلل المنهجي عند القوى الإسلامية من القراءة التاريخية للتجربة الإسلامية الأولى، حيث يجري التركيز على الإيمان كسبب أساسي في معادلة الهزيمة والانتصار، واستبعاد ـ وأقله تهميش ـ العوامل الأخرى المتعلقة بموازين القوى الداخلية والخارجية، وإمكانات العدو ووضعه، فضلاً عن العناصر الأخرى المتعلقة بإدارة المعارك وما إلى ذلك.

يقرأ أغلب الإسلاميين تجربة الصعود الإسلامي منذ بعثة النبي عليه الصلاة والسلام، وصولاً إلى تسيّد المشهد الدولي في زمن قصير على أنه نتاج الإيمان والعقيدة، من دون أن يدركوا المعادلة الدولية التي بدأت فيها مسيرة الإسلام، والتي سمحت بذلك التقدم السريع، ولا الإبداع الذي واكب العملية، خاصة في بداياتها الأولى، والذي لم يكن في أكثر تجلياته وحياً بل اجتهاداً بشرياً.

يخبرنا القرآن الكريم عن تلك المعادلة في مطلع سورة الروم بقول الحق سبحانه: ﴿الٓمٓ ۞ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۞ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۞ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۞ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [١ ـ ٥].

في هذه الآيات، يضع الحق سبحانه نبيه عليه الصلاة والسلام في صورة ميزان القوى الدولي في تلك الأثناء، والذي يمكن تلخيصه بالتالي: هناك إمبراطوريتان تتحكمان بالعالم، خاضتا حرباً عالمية أولى انتهت بانتصار الفرس على الروم، وستكون هناك حرب عالمية ثانية في غضون عشر سنوات، ستنتهي بانتصار الروم على الفرس، ما يعني أن كلتيهما ستكون في حالة إنهاك (المنتصر والمهزوم)، وهو ما يسمح للقوة الصاعدة الجديدة بالتقدم صوب أهدافها.

تخيّلوا لو كانت الإمبراطورية الرومانية في وضع قوي، ثم تحداها المسلمون في «مؤتة» بذلك العدد القليل؛ هل كانت ستسمح لهم بالانسحاب بتلك السهولة ثم العودة إلى قواعدها كأن شيئاً لم يكن؟ كلا بكل تأكيد؛ فهي تلقت إهانة بالغة بأن تجرأت عليها قوة محدودة المستوى والقدرات، ولا بد من الانتقام منها، وملاحقتها حتى عقر دارها والقضاء عليها كما تقتضي سنن الحرب، لكنها لم تفعل لأنها كانت منهكة. ومن ناحية أخرى، لو لم يكن سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام مدركاً لهذه المعادلة لما أرسل جيشاً صغيراً كي يخوض معركة من هذا النوع. وفي تفاصيل السيناريو الخاص بالمعركة (تسمية ثلاثة قادة) كان عليه الصلاة والسلام مدركاً للخلل الرهيب في ميزان القوى، لكنه كان يبعث برسالة للعالم أجمع بأنه هو القوة الصاعدة التي تتحدى الإمبراطورية الأكبر؛ المنتصرة لتوها على الإمبراطورية الأخرى، ما جعل الأوضاع المحيطة تستسلم له بسهولة؛ فمن سيفكر من القوى الصغيرة في تحدي من تحدى القوى الأكبر في العالم وخرج بسلام؟

هنا في حالة مؤتة تتجلى فكرة ميزان القوى، ذلك أن اعتبار النبي عليه الصلاة والسلام أن عودة خالد بن الوليد بجيش مؤتة يمثل انتصاراً، بينما رآه كثيرون هزيمة وفراراً، إنما يعكس إدراكاً لفكرة

ميزان القوى في الحروب، والتي ترجمها القرآن الكريم بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ۞ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥ ـ ٦٦].

وفي سياق آخر يتم التأكيد على نسبة واحد إلى اثنين: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: ١٣]. وحتى الغلبة للقلة لا تكون إلا والكثرة قد أصابها الضعف بنسبة ما، بدليل قصة معركة «حنين» التي لا تجعل الكثرة هي المعيار الوحيد: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

ذلك أن النزول بفكرة ميزان القوى من واحد مقابل عشرة، إلى واحد في مقابل اثنين، وفي ذات السياق والآية، إنما كان للفئة المؤمنة التي ربما تراجعت روحها المعنوية قياساً بالصفوة الأولى في بدر، لكن الإيمان بقي حاضراً بما يمنحه من دفعة معنوية تجعل الرجل في المعركة يساوي رجلين، من دون إغفال العناصر الأخرى المتعلقة بالوضع المعنوي والتسليحي للعدو، وحسن إدارة المعركة التي تجعل من النسبة متأرجحة دائماً بين النسبة الأولى والنسبة الثانية. أما الأهم فهو أن القضية لا تتعلق هنا بحرفية القياس، أي رجل في مقابل رجل، وإنما بفكرة ميزان القوى ذاتها، والتي تنسحب بالضرورة على التجهيز وسائر ظروف المعركة وإدارتها (هزيمة «أحد» مثال على ذلك). وفيما كان الفرق في الحساب قائماً في القديم بين

المقاتل الراجل والمقاتل الفارس، فإن الأمر ينسحب على الحرب الحديثة فيما يتعلق بالقوى البحرية والجوية واختلاف قدراتها، إذ لا يمكن بحال احتساب الطيار بطائرته في مقابل مقاتل عادي على الأرض. ويشمل ذلك بالطبع الإبداع في إدارة المعركة، ولنتخيل مثلاً معركة الخندق من دون الفكرة المبدعة والجديدة على جزيرة العرب، والتي فاجأت حلف الكفار، أعني فكرة الخندق التي لم تكن وحياً، بل كانت فكرة سلمان الفارسي؟ أو معركة بدر من دون الفكرة الرائعة للحباب بن المنذر في مكان نزول المسلمين في أرض المعركة، وهكذا. وكل ذلك بالطبع مقابل وضع الطرف الآخر المعنوي والنفسي، وإدارته للمعارك، مقابل الإدارة المبدعة لجيش المسلمين التي جسّدها كثيرون، يتقدمهم خالد بن الوليد الذي ما زالت خططه الحربية تدرّس في أكاديميات عسكرية غربية.

ربما يبدو أمر الجيوش مستبعداً هنا تبعاً لكون حديثنا متعلقاً بحركات إسلامية في مرحلة التمكين، لكنه يصحّ بهذا القدر أو ذاك في بعض الحالات، إذ مرّت بعضها به، كما هي حال تجربة تنظيم الدولة والنهاية الطبيعية التي انتهى إليها كدولة، وكما هي حال تجربة حركة طالبان، ونهايتها كدولة في زمن سريع أمام سطوة الطيران الذي يحرق كل شيء من الجو، وكما هي حال ثورات حملت السلاح.

وعموماً، فإن للثورات ضد الاحتلال، والصراعات الداخلية، معادلات أخرى مختلفة، لأن فكرة المقاومة ضد محتل أو نظام سياسي وحشي من خلال حروب العصابات تختلف في معادلاتها عن فكرة المواجهة بين الجيوش، ويختلف الأمر حين تسيطر تلك القوى على مناطق يصبح استهدافها سهلاً بالطيران بغياب المضادات.

في حالة المقاومة وحرب العصابات يمكن لقوى بقدرات أقل بكثير أن تستنزف قوة كبرى وصولاً إلى دحرها، وإن بخسائر أكبر بكثير، كما حكت تجارب كثيرة في التاريخ الحديث؛ من فيتنام إلى الجزائر وعموم حروب المقاومة ضد المستعمرين، وصولاً إلى هزيمة الغزو الأمريكي للعراق بعد انتصار سهل حققه على الجيش العراقي، وكذلك الحال مع حركة طالبان واستنزافها للأمريكان بعد انتصارهم بسهولة عليها في العام ٢٠٠١، من دون أن يعني ذلك غياب معادلة ميزان القوى في الأحوال المذكورة، لكنه ميزان من نوع يختلف عن معادلة حروب الجيوش التي عكستها الآية الكريمة، وسائر تجارب التاريخ عند المسلمين وغيرهم، مع العلم أن انتصار فئة قليلة على فئة كبيرة ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، لم يكن حكراً على المسلمين، بل شمل كثيرين في التاريخ تبعاً لمعادلة موازين القوى أيضاً، والتي تشمل كل ما يتعلق بالمعركة، ووضع الطرفين فيها، وطريقة إدارتها، وليس بعديد الجيوش وحسب.

ثمة بُعد، أو ربما سنّة في لحظة التغيير، أو في الحرب، تتمثل في ملاحظة وضع القوة المسيطرة، حين ينتقل من الشباب إلى الشيخوخة، ومن حالة القوة والنهوض إلى حالة الترف والانحلال والاسترخاء، هنا تتضح أكثر معادلة القلة والكثرة.

ولأننا نتحدث عن تجارب تتعلق بالثورات الشعبية، وبمسارات الإصلاح والتغيير، وصراعات القوى الإسلامية مع الأنظمة، فسنعود إلى التركيز على النوع الثاني، متجاوزين الحالة الأولى في حرب الجيوش.

هنا في الحالة التي نحن بصددها يشمل ميزان القوى معادلة

محلية وخارجية، يبدو أن أكثر الإسلاميين في تجاربهم الحديثة لم ينتبهوا لها، وظلوا قابضين على التفسير التقليدي الذي يتحدث عن نصر الله للفئة المؤمنة مهما كانت قدراتها، مع أن الآية تقول: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ما يعني أن الأمر ليس تعميماً، وإنما له شروط معينة، تتعلق بوضع الطرف الآخر الذي قد يكون في حالة شيخوخة وانهيار، أو في حالة شباب وصعود، وبمجمل الأبعاد الداخلية والخارجية المؤثرة.

ودعك هنا من كلام مرسل يتكرر على ألسنة الإسلاميين وأقلامهم، بأن «الله لن يتركنا»، وأن «دماء الشهداء لن تضيع هدراً»، من دون أن يتوفر ما يسنده؛ لا في الفقه الواقعي ولا في تجارب التاريخ (أعني في الدنيا، أما الآخرة فشأن آخر). وحتى حين يجري الاستشهاد ببعض التجارب يكون الاستشهاد خاطئاً في القياس على الأغلب، كما يتم تغييب السنة القرآنية في تحمّل نتيجة الأخطاء.. ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقبلها قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

في المعادلة التي نحن بصددها يمكن القول إن معادلة الثورة المحلية تتلخص في وجود قضية وحاضنة شعبية وإسناد خارجي، وهذه الحاضنة لا ينبغي أن تكون محدودة، بل لا بد من أن تشمل قطاعاً عريضاً من الناس، في ذات الوقت الذي تشمل وضع النظام، أي نظام، من حيث وضع الجيش والمقدرة على المواجهة

والحكم، أي حالة الشباب والشيخوخة ومدى دعمه الخارجي.

والخلاصة أنه من دون أن يكون النظام في وضع متعب، وشائخ، سيكون من الصعب تحديه، مع ضرورة أن تكون حركة الثورة أو التغيير في وضع قوي ومتماسك وتحظى بحاضنة شعبية، وقوة إسناد خارجي، لأنه من دون ذلك سيسهل حصارها وهزيمتها.

أما البعد الخارجي فهو بالغ الأهمية، ذلك أن حجم التدخل الخارجي في التاريخ القديم لا يمكن مقارنته بالوضع الدولي خلال العقود الماضية، حيث كانت القوى الخارجية أكثر تأثيراً بكثير، وما لم يكن النظام معزولاً، والطرف الثائر يحظى بدعم، فإن المعادلة تغدو صعبة، وربما يستحيل الانتصار فيها، مع العلم أن حياد العالم الخارجي قد يكون كافياً في بعض الأحيان بحسب الحالة. وقد نضيف هنا أن قوة هذا العامل ليست ثابتة، بل تتغير بين حين وآخر، وهي في المرحلة الأخيرة ـ أي نهاية العقد الثاني من القرن الجديد ـ باتت أضعف من ذي قبل في ظل تراخي القبضة الأمريكية على المشهد الدولي.

فكرة العامل الخارجي وتقدير دوره تبعاً لكل مرحلة غابت إلى حدٍّ كبير في تفكير الإسلاميين وتجاربهم، وانحصروا في البعد الداخلي، ولم يروا مثلاً أنه لولا الدعم الأمريكي لما كان للثوار الأفغان أن يحسموا معركتهم مع العدو السوفياتي بتلك الكيفية بعد حصولهم على صواريخ «ستينغر» المضادة للطيران، ولا تسأل عن وجود الفضاء الحدودي المفتوح بالدعم من باكستان. وقد حدث ذلك رغم ما كان بين قوى المقاومة من تناقضات كبيرة.

خلال عقود طويلة خاض الإسلاميون معارك كثيرة، وقد يخوضون معارك أخرى من دون الأخذ في الاعتبار معادلة القوة

الداخلية من حيث قوة النظام وتماسكه وشبابه أو شيخوخته، والأخرى الخارجية من حيث ما يتمتع به من قوة إسناد خارجي إقليمي ودولي، مقابل ما يتمتعون به هم، وكانت النتائج المحبطة التي تعرضوا لها في جميع الأحوال.

وأي إساءة للتقدير هي معضلة، لأن المبالغة في العامل الخارجي مثلاً في مرحلة ما، خلافاً لواقعه، أو إساءة قراءة مواقف القوى الكبرى، قد ينطوي على حسابات خاطئة، وكذلك في الشأن الداخلي.

لا شك أن الصراعات المسلحة ضد الأنظمة لم تعد مقبولة، وبالطبع نظراً لحقيقة أن عناصرها مسلمون، ولا تتبنى القوى الإسلامية الإصلاحية فكرة التكفير، ولا حتى الخروج المسلح، باستثناء حالات الاضطرار، لكننا نتحدث عن أصل الفكرة، وطبيعة التجارب، وفي ظل عدم وجود «فيتو» على أي شكل من أشكال التغيير حين يفرض نفسه بقوة الظروف الموضوعية.

هناك بطبيعة الحالة فاصل ضروري يتعلق بتجارب المقاومة ضد الاحتلال، كما هي الحال في فلسطين، ذلك أن هذا اللون من المقاومة ينبغي أن يتواصل كنوع من التأكيد على بقاء القضية حية، بصرف النظر عن موازين القوى، وبصرف النظر عن الآليات والأدوات في كل مرحلة، والتي ينبغي أن تخضع لمعايير تتعلق بالوضع المحلي والإقليمي والدولي أيضاً.

هناك تجربة النضال السلمي التي تجلت في الربيع العربي، وهي التي تقرها القوى الإسلامية التي أجمع أكثرها على رفض العنف المسلح، وأفضت إلى نجاح أولي للثورة في مصر، فهذه لها حساباتها الدقيقة أيضاً، إذ لولا أن الوضع الدولي كان يمر بمرحلة

من الفوضى والخروج من حالة الأحادية الأمريكية لما كان للثورة في مصر (وكذلك تونس) أن تحقق نجاحها الأولي، لكن ميزان القوى المحلي (الدولة العميقة وقوتها) والإقليمي والدولي ما لبث أن فرض نفسه في المرحلة التالية، من دون أن نتجاهل كمّ الأخطاء الكبير الذي تم ارتكابه في إدارة المعركة قبل الانقلاب وبعده، كما سيرد لاحقاً.

لكن المشهد الداخلي كان مهماً أيضاً، فهنا كان نظام في حالة شيخوخة بدأ يشتبك مع الجيش بسبب لعبة التوريث، فضلاً عن الفساد الذي ينخره، وحجم السخط الشعبي الهائل ضده، وهذه كلها تدخل في حساب ميزان القوى بكل تأكيد، خلافاً للنظام التالي الذي جاء شاباً ومتماسكاً بمؤسسته العسكرية والأمنية.

ولنتذكر أن نظام مبارك الذي تهاوى أمام حركة الجماهير السلمية هو نفسه الذي صمد مثلاً حين كان شاباً وقوياً، ومعه ميزان قوى مساند، وتمكن من القضاء على تمرد مسلح قوي خلال الثمانينيات وصولاً إلى مطلع التسعينيات من القرن الماضي بتوقيع الجماعة الإسلامية والجهاد، والذي يدخل في ذات مربع التجارب الفاشلة للإسلاميين.

إن حركة التغيير أو الثورة أو التحرير أياً كانت (سلمية أم مسلحة) ينبغي أن تخضع لتقدير موقف بالغ الدقة قبل التحرك، وإلا فستكون قفزاً في الهواء، وتضييعاً للجهد، ومغامرة بمصالح الناس وحياتهم وبالأوطان، بصرف النظر عن النوايا الطيبة لأصحابها. ولا تسأل بعد ذلك وقبله عن سطحية الاعتقاد بإمكانية إجراء تغيير حقيقي من خلال صناديق الاقتراع وحدها في ظل دولة عميقة تتحكم في كل شيء، ومن دون قوة حقيقية، أو التحام شامل مع الجماهير كبديل، ووضعها في مقابل الدولة العميقة حتى تحجيمها، لأن الديمقراطية

في الغرب تتعلق بإدارة الهوامش أكثر من الاستراتيجيات التي وقعت حروب دموية داخلية وبينية هائلة حتى تم الاتفاق عليها، وحين حدث مثلاً أن هددتها قوة من لون آخر تم سحقها، كما في تجربة «المكارثية» مع الشيوعيين في أمريكا خلال الخمسينيات من القرن الماضي. وهذا يعيدنا إلى فهم طبيعة هذه الدولة، والفارق الهائل بينها وبين الدولة القديمة، أو الوضع الذي واجهه النبي عليه الصلاة والسلام وصحابته.

ولنأخذ مثالاً على ذلك تجربة الصدام المسلح للإخوان المسلمين في سوريا مع النظام هناك، ولنتخيل كيف يمكن لعقل أن يتخيّل أن أمريكا والوضع العربي، وكذلك الدولي الداعم لتلك الثورة، أو المتسامح معها في بعض الحالات، كان يمكن أن يقبل بنجاح ثورة إسلامية على حدود الكيان الصهيوني، وبما يهدد أنظمة عربية أخرى.

إن اعتقاداً كهذا هو ضرب من العبث دون شك، وما كان لعقل سياسي يتمتع بقليل من الرشد والإدراك لتعقيدات السياسة الإقليمية والدولية أن يقول بذلك، والمصيبة أن من جاؤوا يقيّمون التجربة لاحقاً راحوا يتبادلون الاتهامات حول طريقة إدارتها، مع العلم أن أي قائدٍ مهما كان إبداعه ما كان له أن ينتصر في معركة بهذه المعطيات؛ كان هدف الداعمين لها هو مناكفة النظام أو إضعافه كجزء من صراعات تلك الحقبة، وليس إنهاءه ووضع بديل إسلامي مكانه، تماماً (مع بعض الفوارق بالنسبة إلى الدول المحيطة) كما كانت الحال في الثورة السورية الأخيرة بعد الربيع العربي التي أجمعت القوى الدولية الكبرى على حرمانها من الانتصار؛ بل إن أمريكا التي كان يقال إنها داعمة للثورة هي السبب الأكبر في حصارها عبر الضغط على الجميع لحرمانها من السلاح النوعي، وهو

الأمر الذي يتعلق بكل تأكيد بمصلحة الكيان الصهيوني الذي أراد منذ البداية تحويل سوريا إلى «ثقب أسود» يستنزف جميع الأعداء في آن، مع أننا نكتب هذه السطور ولم تتضح كل معالم النهاية في سوريا، والتي ستخضع بدورها لتدافع بالغ التعقيد في بلد بالغ التعقيد أيضاً، تحكمه طائفة لا تتعدى نسبتها ١٠ بالمئة من السكان، وفي منطقة حساسة على حدود الكيان الصهيوني، وفي ظل وجود إيران ودور روسيا ومواقفها، والأهم في ظل صراع إقليمي ودولي، ومخاض تاريخي بالغ الأهمية سينتج معادلات جديدة على مستوى العالم.

يمكن بالطبع المرور على كثيرٍ من التجارب الفاشلة التي خاضتها القوى الإسلامية، من لدن صِدام الإخوان مع جمال عبد الناصر، وحتى تجربة تنظيم الدولة، في سوريا والعراق، وكذا جبهة النصرة في سوريا، وما بينها الكثير من التجارب في مصر ذاتها وفي ليبيا والجزائر، فضلاً عن التجارب السياسية التي لا صلة لها بالعمل المسلح، والصراعات والانشقاقات فيما بين الجماعات ذاتها بسبب سوء الإدارة، وعدم إدراك موازين القوى وطبيعة الدول والمجتمعات، وضرورات كل مرحلة، والإشكالات الفئوية في كل مجتمع. لكن كل تجربة من هذه التجارب ستحتاج إلى الكثير من التفاصيل. أما المهم فهي أنها جميعاً تنتمي إلى ذات المعضلة المتعلقة بفهم تعقيدات السياسة والدول وموازين القوى وطرائق إدارة البشر والجماعات، وآليات خوض الصراعات وإدارتها والانتصار فيها، أو الصمود أو التراجع، بحسب كل مرحلة ومقتضياتها.

لم يقلْ ربُّ العزة أن الإيمان يجعلك قادراً على خوض أي معركة، سياسية أم عسكرية أم سلمية، ومن ثم الانتصار فيها. هو

يمنحك مزيداً من القوة، وقد يضاعف قوتك. أما ما تبقى فينبغي أن يكون خاضعاً لمنطق السنن، وللدراسةِ من كل الجوانب حتى لا يكون الفشل.

ربما كان بوسعك أن تخوض معركة استشهادية على صعيد فردي إذا أردت، لكن قيادة جماعة أو تيار أو حزب أو فئة، فضلاً عن أمة، يحتاج إلى دراسات عميقة لكل التفاصيل، لأن السياسة لا تحتمل الأخطاء، ومن يخطئ يتحمّل نتيجة أخطائه، وما لم تكن لديك فرصة حقيقية للانتصار فما عليك سوى الانتظار والإعداد، أو البحث عن أولويات أخرى، لأن السياسة أيضاً أولويات، وتحديدها بالغ الأهمية في إدارة المشهد، كما أن أي خطوة تحتاج إلى الإجابة عن كل أسئلتها التالية وليس السؤال الأول فقط.

في لحظة ما في مسيرة نبينا كانت هناك ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ٧٧]، ثم بعد ذلك جاءت المراحل التالية، فكانت سرايا وغزوات ومعاهدات وتحالفات ومساومات، وكانت هناك إدارة للداخل أيضاً، بين المنافقين والمؤمنين. تسامحٌ هنا وحسمٌ هناك، وشدةٌ هنا ولينٌ هناك، مجاملة للمؤلفة قلوبهم وتجاهل للمنافقين أحياناً: «حتى لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه». وكل ذلك في سياق بالغ الذكاء في إدارة المشهد الداخلي والخارجي، والبوصلة هي مصلحة الجماعة المسلمة، وجلب المصالح ودرء المفاسد.

تلك هي السياسة، بالغة التعقيد والتركيب، ومتغيراتها أكثر من ثوابتها في أكثر الأحيان، ولا بد من عقول ذكية وذات معارف واسعة

لفهمها وإدراك تعقيداتها، وإدارة معاركها، مع التذكير مجدداً بأن الأمر يشمل الحروب والصراعات الساخنة، كما يشمل حراكات الإصلاح والتغيير بكل أشكالها. ولذلك فإن إعداد أصحاب تلك العقول يحتاج إلى مسار جاد، كما ورد في سياق سابق.

أسئلة جديدة تواجه القوى الإسلامية

كما قلنا سابقاً؛ لا يزعم هذا الكتاب أنه يطرح كل الأسئلة الصعبة التي تواجه القوى الإسلامية، وهي كثيرة ومتغيرة، كما لا يزعم أنه يقدم الإجابات الحاسمة عليها، لكنه يثير النقاش حول تلك الأسئلة. أما جوهر مقاربته فهي تلك المتعلقة بالوعي السياسي في مسيرة تلك الحركات، وهو الوعي الكفيل باتخاذ القرار الصائب في كل حالة على حدة، بناءً على المعطيات التي تعيشها في كل ظرف خاص، وبناءً على معطيات عامة تخصّ العالم الراهن برمته.

من الأسئلة الجديدة التي تواجه القوى الإسلامية أو بعضها ما يتعلق بالتناقض بين الشعار الكبير الذي تطرحه بعضها ممثلاً في «الخلافة»، وإغراق بعضها الآخر في القُطرية. وفي الحالتين يبدو الأمر قاصراً، ذلك أن الحديث عن دولة واحدة، وقيادة واحدة، لما يقرب من مليارين من البشر، موزعين على ٥٢ دولة، متوزعة بدورها على قارات شتى، يبدو أقرب للمستحيل؛ أقله في المدى المنظور. ومن هنا يبدو أن الأكثر جدوى وواقعية هو البحث عن طروحات جديدة لتعميق التعاون بين هذه الدول؛ كأن يتم الحديث عن رابطة أدنى من الوحدة، ولكن ليس على غرار جامعة الدول العربية، أو منظمة التعاون الإسلامي، بل عن سوق مشتركة مثلاً، وحرية عمل

وتنقل، أو ما شابه ذلك من صيغ التعاون، كما حال الاتحاد الأوروبي مثلاً.

نفتح قوساً هنا كي نشير إلى خطاب إسلامي يمثله «حزب التحرير»، والذي جعل من قضية الخليفة والخلافة محوراً لخطابه ونشاطه منذ التأسيس عام ١٩٥٣، من دون أي تغيير ولا تبديل، وقدّم في هذا السبيل تضحيات كبيرة جداً؛ وهي تضحيات تجعل المراجعة أكثر أهمية.

لا خلاف ابتداءً على أن إعادة الاعتبار لفكرة الوحدة ليست مسألة هامشية، لكن المعضلة هي تجاهل الظرف الموضوعي الذي لا يسمح بحشرها في صيغة معينة تبدو مستحيلة راهناً (الخلافة أعني).

أما الجانب الآخر فيتمثل في اختصار السؤال الكبير المتعلق بالهزيمة والانتصار والتخلف والنهوض بالخلافة ووجود الخليفة، الأمر الذي لا يبدو صائباً بحال، فقد هُزمنا مراراً وتكراراً خلال القرون السابقة بوجود الخليفة والخلافة، وقتلنا الاستبداد ومعه الفساد بوجود الخلافة والخليفة. وفي المقابل فقد قاتلنا محتلين ومستعمرين كثراً وانتصرنا مراراً بغياب الخلافة والخليفة.

دعك هنا من المعضلة الأخرى في خطاب الحزب، والتي تتعلق بالوسيلة التي سيصل بها إلى الخلافة، (النصرة على غرار ما فعله النبي عليه الصلاة والسلام في المدينة)، والتي يراها توقيفية مثل العبادات، مع أن العمل السياسي برمته هو عمل اجتهادي، ميزانه جلب المصالح ودرء المفاسد، وفق ظروف الزمان والمكان التي تتغير أحياناً بشكل هائل.

في المقابل، فإن تجاهل شعار الوحدة في خطاب بعض القوى الإسلامية ليس صائباً، خاصة الوحدة العربية، إذ لا ينبغي ترك هذا

الشعار المهم للقوميين، بل يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من خطاب الحركات الإسلامية، وهو خطاب يرتبط بمواجهة المشروع الصهيوني الذي لم يكن زرعه إلا تكريساً لحالة الشرذمة للأمة العربية.

هناك سؤال مهم يتعلق بفهم المجتمعات العربية والإسلامية، وطبيعة تكوينها بعد قرون من التغريب، إن كان على صعيد المؤسسات الحديثة، أو الفئات التي ترفض «الأسلمة»، وإن التقى بعضها مع القوى الإسلامية في قضايا تتعلق بالسيادة ورفض التبعية، أو الانحياز لقضايا الحرية والتحرر والعدالة. وكل ذلك يطرح أسئلة تتعلق بالتعامل مع هذه الفئات بعيداً عن لغة التكفير، ومن ثم التوصل لقواسم مشتركة بعيداً عن الإقصاء، ويشمل ذلك أقليات ليست مسلمة في مجتمعات ذات غالبية إسلامية أيضاً.

هناك سؤال يتعلق بطبيعة المجتمع الدولي الراهن، والذي يتحكم فيه الغرب، وفي مقدمته أمريكا، بالإعلام والمؤسسات الدولية الكثيرة المهمة، بما يسمح بمحاصرة أي تجربة إسلامية وخنقها، ومن ثم كيفية التعامل مع هذه المعضلة التي لم تواجه التجربة الإسلامية الأولى، وكل ذلك سيفرض شكلاً من أشكال المناورة والتدرج في تطبيق بعض الأفكار، بناءً على معادلة المصالح والمفاسد، والممكن وغير الممكن. وهو وضع قد يتغير بمرور الوقت، لأن العالم يمر بمرحلة سيولة استثنائية، وقد يشهد تغيرات كبيرة مستقبلاً.

أما الأهم من ذلك كله فهو ما ورد مراراً في السابق، والمتعلق بطبيعة الدولة الحديثة التي تختلف جوهرياً عن تلك التي سادت في المراحل الأولى للتجربة الإسلامية، والتي أخذت تتغير بمرور الوقت بين تجربة وأخرى.

الدولة الحديثة تختلف اختلافاً جوهرياً من حيث مركزية السلطة وهرميتها ومؤسساتها وفي مقدمتها الجيش والأجهزة الأمنية والوزارات التي وضعت تحت سلطتها كافة مرافق المجتمع، بما في ذلك المساجد نفسها. بل إن الحكومة التي تنفّذ إنما هي جزء من الدولة وليست الدولة ذاتها.

المهم أن تبذل القوى الإسلامية جهداً كافياً في دراسة الدولة الحديثة، وفهم سماتها وآليات عملها، وعلاقاتها بالمجتمع وطبقاته المختلفة، والشروط التي حكمت نشأتها (الاستعمار هو من وضع لبناتها الأولى الأساسية)، ومن ثم علاقتها بالإمبريالية والرأسمالية (السطوة الأمريكية على حركة الاقتصاد الدولي وقدرتها على فرض عقوبات على من تشاء)، والمؤسسات الدولية ذات الصلة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الأممية الأكبر مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وعموم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم العلاقات في البر والبحر والجو.

بل إن الأكثر ضرورة هو فهم الديمقراطية الغربية وارتباطها بدولة الرفاه من جهة، وطبيعة تشكلها من جهة أخرى، حيث وقعت حروب دموية حتى تم الاتفاق على معظم الاستراتيجيات، وصار التنافس داخلها تنافساً بين متشابهين، مثل «البيبسي» و«الكولا»، بحسب تعبير أحد مرشحي الرئاسة الأمريكية الذي يفشل دائماً (رالف نادر). أي إنها لعبة مبرمجة في الكثير من تجلياتها، ولا يمكن للحكومات أو الرؤساء المنتخبين إجراء انقلابات في طبيعة تلك الدولة، لأن هناك دولة عميقة عابرة للحكومات المنتخبة، بل إن وصول المنتخبين أنفسهم سيمر بمراحل تصفيات عديدة، لا يُسمح من خلالها بوصول من يتناقضون مع رؤيتها وبرنامجها الداخلي والخارجي.

كل ذلك لا يلغي إمكانية العمل، ولكن إدراكه يعزز القدرة على تحديد المسارات الممكنة بشكل صائب بعيداً عن خوض المعارك الفاشلة وركوب الأوهام وتضييع مصالح الناس والأوطان أو المغامرة بها.

في كل الأحوال، ينبغي أن تمثل القوى الإسلامية ضمير الشعوب الذي يعبّر عن أشواقها، وأقله أشواق غالبيتها الساحقة في كل المجالات الداخلية والخارجية، لأن التناقض سيبقى قائماً، وهي (أي القوى الإسلامية) تحدد مساراتها بناء على تقدير دقيق للمصالح والمفاسد، ولا توجد صيغة محددة يمكن الحديث عنها في تحقيق ذلك، إذ يخضع الأمر لظروف الزمان والمكان. وهو ما يعيدنا إلى جوهر فكرة هذا الكتاب التي كررناها مراراً، وهي رسالته الأهم.

تجربة الإخوان في مصر بعد ثورة يناير

تستحق تجربة الإخوان المسلمين في مصر بعد ثورة يناير وقفة ضمن هذا الكتاب، على الرغم من تجنبنا الحديث عن تفاصيل تجارب، وذلك تبعاً لأهميتها في سياق تحديد مسار التعاطي مع القوى الإسلامية عموماً، ومع الصحوة الإسلامية برمتها بعد ذلك.

والحال أن تجربة الإخوان هناك هي أكثر ما عكست بساطة الرؤية السياسية للجماعة، ليس في إدراك طبيعة الدولة وحسب، بل ربما المجتمع وتعقيداته أيضاً، بجانب أخطاء التكتيك السياسي في إدارة الصراع برمته.

لقد كان دور الإخوان في الثورة مبدعاً ورائعاً، لكن الفشل كان سمة المسار بعد ذلك، والذي تجلى ابتداءً في القناعة بإمكانية أن تسلم لهم الدولة العميقة الأمر بمجرد فوزهم في انتخابات ديمقراطية (كان ذلك شبه مستحيل في وضع متوازن، فكيف به مع هستيريا من الخارج تمثلها أنظمة الثورة المضادة، وإسناد صهيوني في لحظة «علو»)، بل ربما قبل ذلك حين لم يدركوا طبيعة ميزان القوى المحلي والدولي الذي أفضى إلى سقوط مبارك، والذي سبق أن تحدثنا عنه، خاصة في السياق المحلي، ممثلاً في حقيقة أن المؤسسة العسكرية والأمنية لم تدافع عنه بما يكفي، تبعاً لرفضها له بعد وضوح نوايا

التوريث لديه، وبالتالي سرقة عناصر القوة والسيطرة منها.

والحال أن غالبية مجلس شورى الجماعة كانت تدرك بحسٍّ سياسي معقول، وربما فطري، أن الأفضل هو عدم خوض انتخابات الرئاسة تبعاً لواقع الدولة القائم والوضع الإقليمي المحيط، لكن إشكالية صناعة القرار التي تطرّقنا لها سابقاً ما لبثت أن فعلت فعلها، وتم استدراج المجلس (لا تشكيك في النوايا هنا) إلى الموافقة على الترشيح، ويبدو أن تسريبات من المجلس العسكري والجهات الأمنية بإمكانية قبول خيرت الشاطر كمرشح هي التي دفعت في هذا الاتجاه. وهنا المعضلة الكبرى التي ظلت تحكم سلوك الإخوان طوال الوقت حتى الانقلاب، أعني معضلة الاستماع إلى التسريبات، وعدم إعمال منطق التحليل السياسي في قراءتها (التسريبات)، وفي قراءة ما يجري ونوايا سائر الأطراف الفاعلة. هذا مع العلم أن فوز الشاطر بدلاً من مرسي لم يكن ليغير الكثير عملياً، مع صعوبة الجزم بموقفه في الأيام الأخيرة قبل الانقلاب.

حدث ما حدث، وترشح الدكتور محمد مرسي وفاز، لكن، ومنذ الشهور الأولى لفوزه، كان واضحاً أن الدولة العميقة قد قررت إفشاله بكل وسيلة ممكنة، ولم يكن المرء بحاجة إلى كثير من الذكاء حتى يدرك هذا الأمر، فذلك الحشد من الإعلاميين الذين توجّههم المخابرات لم يكونوا ليتجرؤوا عليه على ذلك النحو لولا الإيحاء لهم بذلك، ودعك من مواقف القضاء وما تبقّى من الدولة العميقة.

والحال أن عدم وقوف الدولة العميقة بجانب أي رئيس هو كافٍ لإفشاله، فكيف إذا كانت تتآمر ضده بشكل مفضوح كما كان يظهر جلياً في تلك الأثناء؛ من الإعلام إلى القضاء، والأهم مواقف عموم المؤسسة الأمنية؟!

لم نكن نخطّ في الرمل حين مكثنا نحذّر طوال أكثر من ٦ أشهر قبل الانقلاب بأنه قادم، فكل ما يجري أمامنا كان يقول ذلك بوضوح، لكن التسريبات كانت تقول لقادة الإخوان غير ذلك، وكانوا يصدقونها.

سأروي واقعة بسيطة هنا حدثت قبل ٤ أشهر من الانقلاب؛ إذ التقيت بمثقف مهم ذي صلة طيبة بالإخوان وإن لم يكن من الجماعة، فأخبرني مع صديق آخر بأن كبار قادة الجيش قد طلبوا لقاءه، وأخبروه بأن الجيش في وضع مهلهل، وأنهم يعملون على إعادة تأهيله من جديد، وليسوا معنيين أبداً بصراعات السياسة، فقلت له مباشرة: لقد قالوا لك ذلك كي تخبر الإخوان فيناموا في العسل، ويُبعدوا هاجس الانقلاب من وعيهم، ولا بد من أنك أخبرتهم بما جرى؛ فأجاب بأنه فعل.

حتى هذا اللقاء كان مقصوداً، وهو جزء من لعبة التسريبات التي تواصلت دون توقف، وكان قائد الانقلاب هو من يديرها بذكاء يجب الاعتراف به. وحين تحدد موعد ٣٠ حزيران/ يونيو قلنا دون تردد إنه حشد هدفه الوحيد هو توفير الغطاء الشعبي للانقلاب، ولن يكون من الصعب توفير حشدٍ كبير، بمليون أو حتى أكثر من ذلك (لعبة التضخيم كُشفت لاحقاً)، فالأقباط وحدهم يمكن أن يفعلوا ذلك (وكان موقف غالبيتهم الساحقة حاسماً، تبعاً لموقف الكنيسة التي تلقت الإيحاء من الدولة العميقة أيضاً)، فكيف إذا أضفنا لهم بعض القوى اليسارية والقومية، وبعض «الليبراليين»، ومن وراء هؤلاء جميعاً قوة الدولة العميقة، وبعد عام من الشيطنة للإخوان وللرئيس؟!

لقد كان الفشل في إدراك تآمر الدولة العميقة وحقيقة الانقلاب

القادم هو ما أفضى إلى مجمل التخبط اللاحق، والذي انتهى إلى ما انتهت إليه الحال، وكان يمكن للرئيس أن يخرج للناس منذ البداية ليخبرهم بالواقع الذي وجده أمامه على كل صعيد، خاصة الاقتصادي، بدلاً من الصمت، ويلتحم بالجماهير من أجل ترويض تلك الدولة (العميقة)، وإذا ما فشل كان عليه أن لا ينتظر موعد ٣٠ حزيران/يونيو، بل يقبل باستفتاء، أو بانتخابات رئاسية مبكرة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. والأفضل بعد ذلك عدم تكرار الخطأ السابق، ودعم ترشيح شخصية مستقلة بتفاهم معها على المرحلة التالية لترويض «الدولة العميقة» وتحييدها، بدلاً من التعنت الذي ضيّع كل شيء.

ولم يتوقف مسلسل الفشل عند عدم إدراك حقيقة الانقلاب القادم، بل تجاوزه إلى المرحلة التالية عبر الاعتقاد أن بالإمكان إفشال ذلك الانقلاب عبر اعتصام سلمي (رابعة)، ثم تجاوزه أيضاً بالحديث المتواصل عن «انقلاب يترنح»، فيما هو قوي ومتماسك ويحظى بدعم دولي، وهو الأمر الذي أفضى إلى تصعيد شعبي أول الأمر أدى إلى كسر العظام وسحق الجماعة على النحو الذي حدث لاحقاً. والسحق هنا لا يشمل الشعبية وإن تأثرت بما جرى على نحو لا بأس به.

أتذكر في هذا السياق أنني تطوّعت من منطلق الحرص على تجربة «الربيع العربي»، ومن تقديرٍ للجماعة على الرغم من عدم وجود صلة مباشرة بها (كانت هناك تجربة سابقة انتهت قبل ذلك بنحو عقدين). . تطوّعت بإرسال رسالة إلى مقربين من الإخوان بعد «فض رابعة» كانت بمثابة تقدير موقف يتعلق بالخطوة التالية التي ينبغي اتخاذها لتقليل الخسائر، وتحدثت فيها عن الهزيمة التي وقعت، وعن قوة النظام، وعدم إمكانية هزيمته من خلال الحشد الشعبي الذي سيتراجع بالتدريج وصولاً إلى التلاشي. واللافت أن

الوسطاء لم يرسلوا الرسالة، ثم أرسلتها بالبريد الإلكتروني بعد ذلك لأحد قادة الجماعة الكبار، ولا أدري هل قرأها أم لا، مع أنني حدثته عنها قبل إرسالها خلال لقاء عابر في فضائية عربية.

وقلت فيه (تقدير الموقف) بالنص إن الخطوة التي ينبغي اتخاذها هي إعلان سياسي كبير (ليس صفقة، نكرر ليس صفقة) يتم التوجه من خلاله إلى الشعب دون المطالبة بأي ثمن على شاكلة الإفراج عن المعتقلين (تُخصص لهم فعاليات لاحقاً) أو أي شيء آخر، لكي يكون الخطاب موجهاً إلى ضمير الناس ووعيهم من أجل كسبهم.

ومن الأفضل أن تخرج الجماعة بالإعلان المشار إليه بعد حشد قوي جداً في يوم واحد لساعات يضع الإخوانُ ومناهضو الانقلاب فيه كل قوتهم، ومن الضروري أن يُستشار فيه الشركاء الآخرون في تحالف أنصار الشرعية.

خلاصة الإعلان أو البيان الذي اقترحته هي: «إننا نؤمن إيماناً صريحاً وقاطعاً أن ما جرى كان انقلاباً عسكرياً جرى الإعداد له بعناية، لكننا مع ذلك، واحتراماً منا لقطاعٍ من أبناء شعبنا الذين آمنوا بأنه تعبير عن إرادة شعبية بسبب فشل يرونه في أداء الرئيس مرسي خلال العام الذي مكثه في الحكم، وأن هدفه (أي الانقلاب) هو استعادة ثورة يناير التي وقفنا خلالها مجتمعين ضد النظام المخلوع، فإننا نعلن أننا سنتوقف عن الاحتجاج، ونمنح فرصة للوضع الجديد لكي يثبت ولاءه لإرادة الشعب التي تجسّدت في ثورة يناير عبر تكريس دولة مدنية ديمقراطية تكون مرجعيتها إرادة الشعب.

من المؤكد أننا نأمل أن تصدق آمال البعض في أن يحدث ما يأملون، لكننا - ومع شكنا العميق في ذلك بل قناعتنا بعكسه -،

سنمنح الفرصة لهذا المسار كي يمضي في طريقه، وإذا ثبت أنه ليس سوى انقلاب على إرادة الشعب، وأنه يريد دولة أمنية بديمقراطية شكلية يتحكم الأمن والجيش بكل تفاصيلها، فإننا سنتوحد مع جميع الشرفاء من أبناء شعبنا في مسيرة نضال جديدة، عنوانها استعادة ثورته المجيدة التي فجَّرها في ٢٥ يناير.

حينها، فإننا نتعهد لأبناء شعبنا أن نكون وقود التغيير، والتجمع الذي يحرص على الوحدة والحرية والتعددية والعدالة الاجتماعية، وسنعمل مع كل الشرفاء من أجل شراكة حقيقية في بناء هذا الوطن الذي نحمله في عيوننا وقلوبنا ونفديه بأرواحنا.

لقد اجتهدنا خلال مسيرتنا القصيرة في سلطة محدودة (ليس من بينها الأمن والجيش) من أجل الانتقال بالبلد من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، لكن المؤامرة كانت أكبر من قدرتنا على المواجهة، وساعدت في ذلك بعض الأخطاء التي ارتكبناها عن غير قصد منا، ولا رغبة في الاستئثار بالسلطة، لأن من كان يدعو الناس إلى صناديق الاقتراع (وفاز في ٥ جولات) لا يمكن أن تكون نيته الاستئثار بالسلطة. وعموماً فإننا نرى أن مستقبل مصر سيكون أفضل في ظل نظام برلماني وليس رئاسياً كي يكون التوافق هو عنوان مرحلة بناء مصر الجديدة.

هذا هو رأينا وما عزمنا عليه، وكلنا ثقة في أن أبناء شعبنا العظيم سيظلون أوفياء لثورتهم المجيدة (ثورة يناير)، ولن يسمحوا بتجاوزها وإقامة نظام أمني مهما كان الثمن». انتهى نص البيان المقترح.

لم يحدث ذلك بالطبع، وتواصل الاحتجاج الذي قلت في الرسالة إنه سيتراجع وصولاً إلى التلاشي بمرور الوقت، وهو ما

كان، وكانت عملية السحق الرهيبة التي استهدفت الجماعة دون رحمة خلال ذلك وبعده، وامتدت لتشمل المنطقة برمتها، ثم تجاوزت ما يُعرف بقوى الإسلام السياسي إلى مطاردة التدين، بل الدين، كما أشير مراراً من قبل. وفي المحصلة، لم يكن ما جرى بعد ذلك مفاجئاً، حيث تحدثنا عنه منذ البداية، إذ تشكلت دولة أمنية بديكور ديمقراطي، ليس فيها مكان للديمقراطية الحقيقية.

سيردّ البعض على هذا الكلام بالقول: إن مخطط النظام والثورة المضادة كان كذا وكذا، وإنه كان سيُنفذ مهما فعل الرئيس مرسي والإخوان. وهذا الكلام ينطوي على «قدرية سياسية» - إن جاز التعبير - وفهم مغلوط يتكرر كثيراً في سياقات مختلفة بالقول (عن الأعداء أو الخَصوم) أن تلك نيتهم أو عقيدتهم أو برنامجهم، لكأن السياسة تتحدد بناءً على النوايا والعقائد وليس بناءً على موازين القوى، والممكن وغير الممكن؛ طبعاً ما لم تتسم بالرعونة وتكثر من الأخطاء، وحين يحدث ذلك فهي ستكون مفيدة، لأن أخطاء عدوك أو خصمك وحماقاته ستصبّ في صالحك، فكيف حين يتعلق الأمر بحركة تغيير أهم ما يعنيها هو التفاف الناس من حولها أو تأييدها ولو تأييداً قلبياً حين لا يُتاح التأبيد العلني، أو يكون مكلفاً في مرحلة من المراحل؟

ونذكّر هنا بأن الحركات الثورية أو حركات التغيير لا تقاتل بعضلاتها فقط، وإنما (وهو الأهم) بجماهيرها وحاضنتها الشعبية.

ملاحظة: هذه الصفحات القليلة السابقة مجرد مرور عابر على قضية محورية فيها الكثير من التفاصيل، لكنها تكفي للتعبير عن صلتها بجوهر هذا الكتاب ورسالته.

حركة «حماس» ونموذج لأخطاء سياسية

نتوقف هنا أيضاً عند جزء من تجربة أخرى على الرغم من حرصنا على تجنب تفاصيل التجارب، حتى لا ندخل في جدالات بلا طائل تضيّع فكرة الكتاب.

إنه جزء يتعلق بحركة «حماس» تبعاً لأهمية فعلها في قضية الأمة المركزية (فلسطين)، وتراث الحركة الرائع في البطولة والتضحيات ومقاومة الاحتلال، بل حتى في الحركة السياسية؛ وهذا الجزء يتعلق بمرحلتين معينتين، تبعاً لأهميتهما ضمن مسارها التاريخي المهم، والمؤثر في مسار الحالة الإسلامية برمتها.

هذه الوقفة لا تقلل من شأن الحركة ولا تراثها العظيم، ولكنها تعطي فكرة عن طبيعة التفكير السياسي القاصر، والذي لا يأخذ كل المعادلات بنظر الاعتبار، ويجيب عن السؤال الأول، ولا يجيب عن بقية الأسئلة، فضلاً عن طريقة اتخاذ قرار قاصرة في شأن استراتيجي خطير، وبعد ذلك تجريب المجرّب.

القرار الأول الذي يعنينا هنا هو قرار المشاركة في انتخابات سلطة أوسلو عام ٢٠٠٦؛ ففي حين كانت قيادة الحركة في الداخل والخارج حاسمة في رفض المشاركة في انتخابات تلك السلطة عام

١٩٩٦، جاء الجدل حول المشاركة في انتخابات ٢٠٠٦، وذلك بعد عام من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

كانت القيادة في معظمها ـ وبدعم من الشيخ أحمد ياسين، الأسير وقتها (وهو رجل آتاه الله الكثير من الحكمة والبصيرة) ـ مدركة لطبيعة هذه السلطة المنبثقة عن اتفاق أوسلو، وكونها مصمَّمة لخدمة الاحتلال، ولذلك رفضوا منحها أي شرعية بالمشاركة في انتخاباتها. وقد حدث ذلك على الرغم من وجود تيار لا بأس به في الحركة كان يريد المشاركة حينها، وضغط كثيراً في هذا الاتجاه، خاصة في غزة التي أسس بعض رموز الحركة فيها حزباً سياسياً سمّوه (حزب الخلاص الوطني الإسلامي).

وبدلاً من أن تكون القيادة عام ٢٠٠٦ حاسمة في ذات الاتجاه تبعاً لتطابق الحالتين، ذهبت بعد تردد في اتجاه استفتاء القواعد، وقيل يومها إن نتيجة الاستفتاء كانت متقاربة، لكن خيار المشاركة هو الذي تفوق، وقد حدث ذلك من دون أن يجري وضع القواعد في صورة المخاطر الكامنة وراء تلك المشاركة مقابل الفوائد التي تترتب عليها، لا سيما وجود ما يغري بخيار المشاركة، إثر خروج قطاع غزة من دائرة الاحتلال المباشر، وشيوع مقولة أن من شاركوا في التحرير ينبغي أن يشاركوا في القرار والإدارة، دون الانتباه إلى أن الانسحاب كان جزءاً من خطة سياسية لشارون، سمّاها «الحل الانتقالي بعيد المدى»، وليس بسبب كثرة الخسائر، على الرغم من أهمية ذلك، لأن الخسائر في الضفة كانت أضعاف أضعافها في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى، وبالطبع نظراً لكثرة الأهداف هناك، قياساً بعدد قليل من المستوطنات المحصّنة هنا.

ومن دون الخوض في تفاصيل المسار التالي بعد الفوز في الانتخابات، والذي انطوى على أخطاء أيضاً، بتشكيل حكومة منفردة، جاء الخطأ الأكبر ممثلاً في الحسم العسكري في قطاع غزة بعد عام ونيف من الانتخابات، وهو حسم أفضى إلى سيطرة كاملة على قطاع غزة، وحشر الحركة بين كيان الاحتلال ونظام يعادي الحركة، ما حوّلها عملياً إلى حركة لإدارته وتأمين متطلباته والدفاع عنه، أكثر من مبرر وجودها المتعلق بفلسطين كلها، والتي تشكل قطاع غزة ١,٥ بالمئة من مساحتها التاريخية، و٦ بالمئة فقط من الأراضي المحتلة عام ٦٧.

تجاهل أهل القرار أن الجمع بين السلطة والمقاومة وهمٌ كبير، وجاءت جولات المواجهة مع العدو منذ نهاية ٢٠٠٨، وهي مهمة وبطولية دون شك، لتعزز هذا الوهم، في تجاهل لحقيقة أن العدو هو الذي كان يهاجم، وأن ما يفعله القطاع هو الدفاع، مع فارق هائل في الخسائر، وبالطبع لأن الحرب هنا تتم بين جيشين، وليس حرب عصابات كما في حالات المقاومة ضد احتلال يتواجد بين الناس، والتي لا تزال متاحة في الضفة وما تبقى من فلسطين.

والخلاصة أنه مهما رَكَم القطاع من سلاح، فإنه بوضعه المحاصر لن يشكل تهديداً وجودياً للاحتلال، وإن بقي بسلاحه خطراً كبيراً بطبيعة الحال. ومن يطلب التهدئة وإعادة الإعمار لن يهاجم كي يجلب الدمار من جديد، لا سيما أن هجومه قد يوجع العدو، لكنه لن يشكل تهديداً وجودياً، وستكون الخسائر أكبر بكثير، من دون أن يعني ذلك التقليل من أهمية قاعدة المقاومة التي بنيت ويمكن توظيفها ضمن مواجهة شاملة مع العدو؛ لو تغيرت بوصلة القيادة وبالتالي عموم القضية الفلسطينية.

وما يُذكّر أكثر بوهم الجمع بين السلطة والمقاومة هو سؤال: ماذا لو كان الحسم يشمل الضفة الغربية حيث يوجد جيش الاحتلال؟ هل سيكون بقاء السلطة ممكناً؟ وما هو الرد التالي؟ من هنا يبدأ نقاش جوهر هذه السلطة ووجودها، وخطأ المشاركة فيها، فهي مصممة لخدمة الاحتلال، وحين حاول عرفات رحمه الله التمرد على طبيعتها تم اغتياله وإعادة الاحتلال الكامل من جديد، فيما عُرف بعملية «السور الواقي»، ربيع العام ٢٠٠٢.

مصيبة السياسة تبدأ كما قلنا حين تجري الإجابة عن السؤال الأول، ويتم تجاهل السؤال الثاني والثالث وما بعد ذلك. حين اتُخذ قرار الحسم العسكري ـ وأيضاً بقرار منفرد من القيادة في قطاع غزة دون علم قيادتي الضفة والخارج ـ لم يسأل أهل القرار أنفسهم: ثم ماذا بعد؟ وكيف تتم السيطرة على جزء صغير من البيت ثم يُترك الجزء الأكبر منه مستباحاً للطرف الآخر وسياسته المعروفة، بدعوى الدفاع عن النفس (وماذا سيجري لفرع الحركة في الضفة)؟ لم يُطرح سؤال: «ماذا بعد ذلك؟». هل سيتم القبول بانتخابات جديدة يحشد الطرف الآخر فيها بكل وسيلة ممكنة للفوز بالتحالف مع آخرين، في ظل حقيقة أن الفوز الأول لم يكن بتفوق كبير لولا قانون الانتخاب (القائمة والدوائر)، وحيث لم يتجاوز الفارق مع «فتح» في نظام القائمة سوى ٣ بالمئة حين كانت حماس في ذروة تألقها؟ أم سيتم فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، ومن ثم الوقوع بين مطرقة الجار المصري وسندان الاحتلال، أو العكس؟ وكيف سيتم تدبر معيشة الناس دون دفع أثمان سياسية؟!

لم يسأل أصحاب قرار الحسم هذه الأسئلة، واكتفوا بالقول إن

الطرف الآخر كان يقتل ويضطهد، في تجاهل لحقيقة أن العدو الصهيوني لم يكن يمانع في ذلك الحسم، بل كان يفضّله، كما كشفت وثائق ويكيليكس، وفي تجاهل لمصير فرع الحركة الآخر في الضفة، والثمن الذي سيدفعه، وقد دفعه بالفعل. بل، لقد ثبت أن الحسم كان هدية ثمينة لمحمود عباس، حيث أعاد له كل شيء في الضفة الغربية، ومكّنه من حشد «فتح» من وراء خياراته دون أي اعتراض، تبعاً لبروز عدو أكثر إلحاحاً من العدو الصهيوني، وفق عقلية القبيلة الحزبية القائمة.

هكذا تحوّلت حماس منذ صيف ٢٠٠٧ إلى حركة لإدارة قطاع غزة، والدفاع عنه، وتأمين متطلباته، وبقيت القضية الأكبر أسيرة برنامج العبث الذي تمارسه قيادة السلطة التي يعترف بها العالم. ولو تُركت الانتخابات برمتها كما حدث في ١٩٩٦، حين حضرت بوصلة الشيخ الشهيد أحمد ياسين الحكيمة، لأخذ عباس فرصته المحدودة في التفاوض، والمعروفة النتيجة بالطبع، ولكان بالإمكان بعدها حشد الشعب الفلسطيني في سياق المقاومة، بعيداً عن سياسة العبث التفاوضي، تماماً كما حدث بعد ٤ أعوام من انتخابات ١٩٩٦، في سياق انتفاضة الأقصى، بعد قمة كامب ديفيد صيف العام ٢٠٠٠، بل ربما تعرّضت «فتح» لبعض التشقق، تبعاً لخيارات قيادتها العبثية التي يرفضها الشارع، وخرج منها تيار جديد، لا سيما أنها عانت صراعاً كبيراً وتمرداً خلال الانتخابات؛ حتى بمشاركة حماس، فكيف لو قاطعت؟

أما العلاقة مع دولة الاحتلال، فيعلم الجميع أن دور القطاع في مقاومة العدو لا يتجاوز رد عدوان لن يحتاج العدو إلى شنّه ما دامت قيادته (أي القطاع) مضطرة للتهدئة بسبب حاجات أهله ومعاناتهم، الأمر الذي يتعزز في ظل الهدوء النسبي في الضفة،

وحيث يردد الناس هنا: لماذا نبقى نحن وحدنا في المعاناة، بينما يعيش الشق الآخر من الوطن في وضع أفضل؟! الأمر الذي سيتغير لو تغير مسار القضية برمته، وصار الشعب كله في حالة اشتباك مع العدو.

مرة أخرى، ما ورد آنفاً لا ينفي بحال بُعداً بالغ الأهمية يتمثل في أن خطأ الاجتهاد أو التقدير الذي تحدثنا عنه، لم يمنع الحركة من أن تصل الليل بالنهار من أجل صناعة قوة ردع مسلحة مذهلة في ظل ظرف بالغ الصعوبة، على حدود الكيان الصهيوني، وهي قوة قد يكون لها دور مهم في مسيرة القضية في حال تغيّرت بوصلة القيادة الفلسطينية التي تريد جرّ القطاع إلى الخيار الكارثي الذي تقود من خلاله الضفة الغربية.

الخطأ، بل ربما الخطيئة التي ارتكبتها «حماس» بعد ذلك تمثّلت في الوثيقة السياسية الجديدة التي أصدرتها عام ٢٠١٧، والتي يمكن تلخيصها بمبدأ «تجريب المجرّب»، كما يمكن وضعها ضمن ذات سياق الورطة في إدارة قطاع غزة بما يشبه دولة، والبحث عن شرعية خارجية، أو قبولٍ ما في الإطار الدولي والعربي.

منذ سنوات بعيدة، ربما ما قبل الألفية الجديدة، والجدل قائم في أوساط حماس حول تغيير «ميثاق الحركة» الذي صدر عام ٨٨. وكانت حجة الرافضين أن الميثاق قد تم تجاوزه عملياً، وأي تعديل على النص الأصلي لن يكون سوى رسالة تنازل بلا جدوى، مشيرين في هذا السياق إلى أن ميثاق منظمة التحرير نفسه لم يتم تغييره وإن نُسخ عملياً عبر خطوات سياسية متوالية.

أياً يكن الأمر، فقد انتصر الرأي القائل بإصدار وثيقة جديدة تتجاوز عثرات الميثاق القديم، والذي لم يكتب بلغة سياسية، بل

بلغة دينية، جعلت اليهود (كدين) هم العدو، وليس المحتلين الصهاينة، فضلاً عن أشياء أخرى.

تم تجاوز الميثاق عملياً في كل الأدبيات اللاحقة، من حيث رفض فكرة الصراع على أساس ديني، وحصره بمن يحتلون فلسطين، في حين تم تجاوزه سياسياً، بقبول الشيخ أحمد ياسين، ومن بعده طبعاً، بفكرة الهدنة، والتي نُسخت لاحقاً، وتأكد نسخها الآن بالوثيقة الجديدة. وكانت هناك الإشكالية الأخرى المتعلقة بالموقف من منظمة التحرير، وهذه أيضاً تم تجاوزها سابقاً، بقبول مبدأ الدخول فيها بشروط.

كل ذلك يتبدى في الوثيقة الجديدة، وما توقف عنده الكثيرون هو البعد المتعلق بالقبول بدولة في حدود ٦٧، إلى جانب عدم النص على الصلة بجماعة الإخوان. وإذا كانت المسألة الأخيرة لا تنطوي على إشكال، لأن الصلة المذكورة لم تكن قيداً في أي يوم، فإن القضية الأخرى بالغة الأهمية.

السؤال الذي يحق لكثيرين طرحه هنا هو ما إذا كانت الوثيقة هي نهاية المطاف، أم يمكن أن تتكرر تجربة تجاوز الوثائق، والأهم المواقف، كما حدث مع «فتح»، ذلك أن الإصرار على الحق في كل فلسطين لا يجيب عن سؤال: ماذا بعد قبول دولة في حدود ٦٧؟ وهو سؤال جدلي، وهل يغيّر عدم الاعتراف بما تبقى من فلسطين للعدو في حقيقة أنه سيغدو واقعاً بوجود من يعترفون به، وهم حتى اللحظة من يملكون شرعية القرار على الصعيد العربي والدولي؟!

مؤكد أن الفارق كبير بين من يعترفون ومن لا يعترفون، أقله في المدى القريب والمتوسط، لكن على الأرض لا يوجد فرق كبير، وفي حال قيام الدولة العتيدة بالمواصفات إياها (جدلاً بالطبع)، فإن

الانخراط فيها يعني القبول بالتزاماتها الدولية. ويبقى السؤال الأهم، وهو: من يضمن ألا يتم التورط في تجاوز الوثيقة الجديدة، كما تم تجاوز الميثاق من قبل (بالهدنة)، ومن ثم قبول مبدأ الاعتراف؟!

كل ذلك محض جدل بالطبع، فالعدو حصل على تنازلات أكبر بكثير من حدود ٦٧ (كشفتها وثائق التفاوض بين عباس وأولمرت عام ٢٠٠٦)، ولكن ذلك كله لم يشبع شهيته، وهو لن يعترف بفلسطينية أي جزء من فلسطين، لأن ذلك سيضرب روايته للصراع برمته، وما يعرضه عملياً هو حكم ذاتي يخلّصه من عبء إدارة السكان الفلسطينيين.

قصة الدولة هي الإشكالية التي وقعت فيها «فتح» من قبل، وتكررها حماس هنا، ذلك أن الأصل أن تتحرر الأرض، وبعد ذلك تقوم الدولة على ما يتحرر، لا أن توضع العربة أمام الحصان، وإذا كان هناك من يتحدث عن مفاوضات فالأصل أن يتقدم من يحتل الأرض بعروض، وليس الشعب الواقع تحت الاحتلال، ثم يقال له إن هذا غير كافٍ، فهات المزيد.

الخلاصة أن تغيير الوثيقة، والحديث عن دولة ٦٧، هو تجريب للمجرّب، وهو استعادة لتجربة ماثلة للعيان. أما إذا قيل إن تلك ضرورة تمليها الظروف العربية والدولية، فإن الحقيقة أن ما قُدم في الوثيقة لن يكون كافياً، وسيُطلب المزيد، و«شروط الرباعية» الموضوعة على الطاولة أمام حماس منذ سنوات بعيدة معروفة، ومنها الاعتراف بدولة العدو ونبذ المقاومة.

كنت ضد إصدار الوثيقة من قبل، وما زلت على رأيي، بل تأكد الآن، تبعاً للمواقف، فضلاً عن النص الذي لا يليق بحركة كبيرة ومهمة كحماس، إلى جانب خلطها بين وثيقة التأسيس والبرنامج

السياسي. وعموماً فإن من الواجب علينا أن نواصل التحذير من تجريب المجرّب، ومن تكرار ذات المسيرة التي اختطتها حركة فتح دون جدوى، لا سيما أن «فتح» لم يكن لديها تجربة تقيس عليها، بينما تجربة الأخيرة ماثلة أمام أعين قادة «حماس»، وما كان عليهم أن يجرّبوها من جديد.

تنظيم الدولة من البداية إلى الخلافة ونهايتها وما بعدها

نجد من الضروري التوقف هنا أيضاً عند تجربة أثارت الكثير من اللغط في الساحة الإسلامية، وهي تجربة تنظيم الدولة الإسلامية.

لم تعرف الألفية الجديدة تنظيماً أثار ذلك المستوى من الجدل الذي أثاره تنظيم الدولة، حتى انقسم الناس في شأنه من أقصى التطرف إلى أقصى الاعتدال، وقيلت فيه نظريات كثيرة، مال كثير منها إلى عقلية المؤامرة بعيداً عن القراءة الواقعية لمسيرته منذ البداية وحتى صعوده الصاروخي بعد سيطرته على مدينة الموصل العراقية ٢٠١٤، ومن ثم فقدانه السيطرة على الأرض في العام ٢٠١٩.

وما يعكس ذلك التباين في الآراء حيال التنظيم هو وصول البعض حد القول إن أمريكا هي من تقف وراءه، فيما ذهب آخرون إلى القول إن إيران هي من يقف وراءه ويوجّهه، بينما ارتبك حلفاء إيران في توصيف التنظيم، بين نسبته إلى أمريكا والكيان الصهيوني، ونسبته إلى السعودية وقطر وتركيا، ولم يخجلوا من ذلك وهم يرون الطيران الأمريكي يحرق المناطق التي يسيطر عليها حرقاً، ولا

خجلوا حين استهدف التنظيم المتهمين بدعمه عملياً ومن خلال الخطاب.

يمكن بالطبع التوقف عند الشق البريء من تلك التوصيفات، في مقابل تجاهل الأخرى التي أطلقها حلفاء إيران، تبعاً لحقيقة أنهم يعرفون أنهم يكذبون، وأنهم إنما كانوا يفعلون ذلك من أجل إقناع حواضنهم الشعبية وحلفائهم بأنهم يقاتلون أمريكا والكيان الصهيوني.

في الحديث عن الشق البريء من تلك التوصيفات يجدر القول إن التنظيمات الكبيرة ذات الأبعاد الأيديولوجية والامتدادات الاجتماعية لا يمكن صناعتها في أروقة الأجهزة الأمنية أياً تكن قوتها، وإذا كان بوسع الأخيرة أن تفعل شيئاً على هذا الصعيد، فلن يتجاوز الأمر صناعة تنظيمات مسلحة صغيرة تستخدمها لهذا الهدف أو ذاك.

أما الحديث عن الاختراقات فما من تنظيم مسلح أو سري إلا وتعرّض للاختراقات، لكن السؤال هل كانت تلك الاختراقات من اللون المؤثر في التوجّه والقرار، أم هي مجرد اختراقات هدفها التجسس لا أكثر؟

الحديث عن دورٍ لأمريكا في نشأة تنظيم الدولة هو ضرب من الهراء في واقع الحال، ويكفي أن واشنطن هي من قادت الحرب عليه، وهي المساهم الأكبر في حرمانه من الأرض التي سيطر عليها. لكن الأهم من ذلك أن التنظيم هو عملياً من أطلق المقاومة ضدها بعد احتلالها للعراق ٢٠٠٣، وهي المقاومة التي دفعتها (أي واشنطن) إلى التحالف مع القوى الشيعية، وتلك المقاومة هي البداية العملية للتنظيم، فكيف لعاقل أن يقول إن دولة ستؤسس تنظيماً كي يتولى مقاومتها، ومن ثم إفشال غزو كانت تعوّل عليه لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط برمتها؟!!

ولنا أن نتخيّل لو نجح برنامج الغزو كيف ستكون حال المنطقة حينها؛ إن بالنسبة إلى إيران التي كانت المُستهدف التالي، أو بالنسبة إلى عموم المنطقة التي كانت تنتظر إعادة التشكيل (سياسياً وجغرافياً وثقافياً) على مقاس الكيان الصهيوني الذي صاغ رجاله (المحافظون الجدد) برنامج الغزو.

هنا يطلّ الطرح الآخر برأسه، أعني القائل بأن إيران هي من يقف وراء التنظيم، لا سيما أن مؤسسه (أبو مصعب الزرقاوي) قد مرّ من أراضيها في اتجاه شمال العراق أثناء خروجه من أفغانستان بعد سيطرة حركة طالبان عليها. وهذا طرح بلا قيمة أيضاً، لأن التنظيم ما لبث أن أصبح من ألد أعداء إيران، وإن أفادها سياسياً من الناحية العملية كما في الحالة السورية حين منحها والعالم فرصة وصم الثورة بالإرهاب، لكن يبقى أن الثمن الذي دفعته إيران في المواجهة كان باهظاً.

نفتح قوساً كي نشير إلى قصة مثيرة في سياق الجدل حول التنظيم ونشأته، ذلك أن حشداً من رموز اليسار والقوميين الذين انضموا إلى الحلف الإيراني في وقوفه ضد الربيع العربي بعد الثورة السورية، وصاروا يرددون بصفاقة كلام طهران وأتباعها حول عمالة التنظيم لأمريكا والصهاينة.. أن حشداً من هؤلاء كانوا يرون «أبو مصعب الزرقاوي» بطلاً حين كان يواجه الأمريكان في العراق، بل كان بعضهم يبرر استهدافه للقوى الشيعية والسنيّة المنضوية في العملية السياسية!!

قد يبدو هذا الكلام لقصار النظر ضرباً من الدفاع عن التنظيم، لكن من يفقهون لغة العلم والتحليل لا يطلبون من الكاتب أن يقدم لهم من الرؤى ما يوافق أهواءهم بقدر من يطالبونه بقراءة موضوعية

للواقع، وهذا ما نفعله هنا، مع العلم أن موقف كاتب هذه السطور لم يكن في أي لحظة منحازاً لرؤية التنظيم الفكرية، ولا حتى السياسية، وخاض في هذا المجال جدلاً طويلاً، وله عشرات المقالات التي تؤكد ذلك، وهو ما سيتوضح لاحقاً أيضاً.

والحال أن تطرقنا لقصة تنظيم الدولة في هذا الكتاب إنما تأتي كجزء من الحديث عن ضحالة رؤيته السياسية، كما هي حال أكثر القوى الإسلامية بشتى أطيافها، وإن أضاف التنظيم إلى ذلك مشاكل كبيرة في الرؤية الفقهية والفكرية، وعلى نحو لم يسبقه إليه أحد في العقود الماضية، ربما باستثناء بعض الفصائل الجزائرية خلال التسعينيات من القرن الماضي، إضافة إلى تنظيمات أخرى في الألفية الجديدة، كما هي حال حركة الشباب المجاهدين في الصومال، و«بوكو حرام» في نيجيريا، وطالبان باكستان، بجانب مجموعات أخرى ذات صلة بالتنظيم نفسه.

قبل تتبع سيرة التنظيم، لا بد من التذكير بأن العنف المسلح واسع النطاق لا ينشأ بسبب الأفكار، وهي وحدها لا يمكن أن تفعل ذلك، بدليل أنها دائماً موجودة في بطون الكتب وعقول البعض.

العنف المسلح ينشأ حين تتوفر الظروف الموضوعية لذلك، وفي مقدمتها قضية ملحة يلتف الناس من حولها، ودوافع كافية لذلك. وحين تتوفر فغالباً ما يحمل العنف (المسلح أو الثوري أو الجهادي.. سمّه ما شئت) نمط الأيديولوجيا السائدة وقت نشوئه، ويتطرف في بعض الأحيان رداً على تطرف الآخرين في مواجهته. هل يمكن أن نتجاهل عنف القوى الشيعية في العراق مثلاً وتجارب السجون الرهيبة التي خرّجت قطاعاً من قادة التنظيم؟! هل بوسع أحدٍ أن يتجاهل أمثال «أبو عزرائيل»، حيث كان يتباهى بشواء الجثث أمام الكاميرات؟!

بدأت سيرة تنظيم الدولة الإسلامية من تنظيم صغير أسسه أبو مصعب الزرقاوي في أفغانستان، ولم يكن تابعاً لتنظيم القاعدة، واسمه «التوحيد والجهاد»، وحين سيطرت حركة طالبان على أفغانستان لجأ الزرقاوي إلى شمال العراق عند تنظيم إسلامي صغير هناك.

ما إن سقطت بغداد بيد الأمريكان عام ٢٠٠٣ حتى نزل الزرقاوي وثلة ممن معه إلى مدينة الفلوجة العراقية، وهناك بدؤوا العمل المسلح ضد الاحتلال الأمريكي.

كان المجتمع العربي السنّي في حالةٍ من الذهول، فيما كان الشارع العربي والإسلامي في حالة من القهر بسبب سقوط أهم حواضره بتلك الطريقة المهينة. وحين أطلق الزرقاوي ومن معه بخبراتهم القديمة عملياتهم ضد قوات الاحتلال أعادوا الروح إلى المجتمع العربي السنّي، فيما كان الطرف الآخر الشيعي في حالة من الانتشاء، وبدأت بعض فصائله التابعة لإيران بعمليات استهداف واسعة النطاق ضد من يصنفونهم بعملاء النظام السابق، وهم نخبة المجتمع السنّي، فضلاً عن عمليات اختطاف وتعذيب بلا حصر.

شعر المجتمع العربي السنّي بالتماسك، وأعطى للقادمين الجدد الكثير من الثقة والدعم، ومنحهم حاضنة شعبية كبيرة ومدداً بشرياً، وهكذا بدأ التنظيم ينمو بسرعة مذهلة، وأرهق الأمريكان بعملياته العسكرية، فكان أن حظي أيضاً بدعم غير مسبوق من فعاليات إسلامية كثيرة خارج العراق، بما في ذلك فعاليات غير إسلامية، وقد أشرنا آنفاً إلى مواقف بعض اليساريين والقوميين على هذا الصعيد. ولك أن لا تنسى هنا ذلك الدعم اللوجستي الذي وفّره له النظام السوري، وذلك بالطبع لأنه كان يدرك أن نجاح مشروع الغزو

سيكلفه الكثير تالياً. ألم يهدد نوري المالكي بشار الأسد بمحاكمته أمام محكمة الجنايات الدولية بسبب ذلك؟!

نتوقف هنا قليلاً عند معضلة خطيرة ساهمت في منح تنظيم الدولة ذلك التمدد في الوسط العربي السنّي، وهي المتمثلة في تعاطي النخبة السياسية في هذا الوسط مع قضية الاحتلال، والتي كانت سلسلة من الكوارث السياسية، وتقدمها «الحزب الإسلامي».

منذ مجيء الاحتلال إلى العراق، برز الحزب الإسلامي بوصفه التنظيم شبه الوحيد الفاعل في الساحة، وبالطبع بعد تلاشي حزب البعث إثر الهزيمة التي وقعت، وأصبح هو الممثل الفعلي للعرب السنّة في الساحة السياسية، وهو الذي وقّع باسم هذه الفئة على سائر الخطوات السياسية الإشكالية التي صاغها الاحتلال؛ من تشكيل مجلس الحكم بصيغة المحاصصة الطائفية (٢٠ بالمئة فقط للعرب السنة)، إلى سائر الحكومات التالية، ومروراً بالدستور، وما بعده من خطوات إشكالية كان من الطبيعي أن تؤدي في نهاية المطاف إلى نهايته كرقم هامشي في الساحة السياسية.

لقد كان بوسع قادة الحزب (حين كان ممثلاً لجماعة الإخوان) لو امتلكوا الجرأة والشجاعة أن يكونوا سادة الموقف ويغيّروا معادلة السياسة والمقاومة في عراق ما بعد الاحتلال، لكنهم آثروا السلامة، فلم ينعموا بها إلا قليلاً، وكان ما كان للفئة التي ينتسبون إليها وللعراق برمته.

هل كان من المنطق أن يمرروا معادلة العشرين بالمئة، ثم يسكتوا عن حلّ الجيش والأجهزة الأمنية؛ هم الذين كان بوسعهم رفضها واجهاضها أو تغيير مسارها لو توفرت الإرادة، وكذلك حال قانون الانتخابات الذي ظلم الفئة التي ينتسبون إليها، ومن ثم سائر

الخطوات البائسة التالية التي مثّل دورهم فيها مراهقة سياسية عجيبة، تبعهم فيها غالبية العاملين في الساحة السياسية، ممن أصبحوا ألعوبة بيد القوى الشيعية، تشتريهم بالمواقع والمكاسب التافهة. وكل ذلك خلق فراغاً كان من الطبيعي أن يملأه تنظيم الدولة، على الرغم من محاولات من «هيئة علماء المسلمين» التي كان غياب تنظيمٍ لها عاملاً مهماً في عجزها عن ملء ذلك الفراغ.

ولأن تنظيم القاعدة كان في ذروة شهرته بعد عامين ونيف من هجمات أيلول/ سبتمبر، فقد أدرك الزرقاوي أن الانتماء إلى التنظيم سيمنحه مدداً غير مسبوق. وهكذا، وبعد مراسلات بينه وبين أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، تم الدمج، وأصبح اسم التنظيم الجديد هو «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين».

هذا التطور منح التنظيم مدداً بشرياً هائلاً بجانب الإمداد المالي، في ذات الوقت الذي نشأت فيه تنظيمات مسلحة كثيرة تقاوم الاحتلال، مثل الجيش الإسلامي وكتائب ثورة العشرين وجيش أنصار السنّة، وسواها.

نفتح قوساً كي نشير هنا إلى أن جدلاً قد دار بين الظواهري والزرقاوي خلال المراسلات حول استهداف الشيعة، حيث رفض الظواهري ذلك، لكن الزرقاوي أصرّ، وأمضى رأيه، والسبب الواقعي لذلك أن الزرقاوي كان يعبّر عن مواقف حاضنته العربية السنيّة، أعني الجزء المؤيد له من هذه الفئة، فيما كان تنظيم القاعدة في حالة ضعف بعد ضربته في أفغانستان، ولا يملك فرض شروطه.

مع صعود التنظيم، ومعه مقاومة الاحتلال، تم إفشال الغزو عملياً، لكن الحصيلة أن الاحتلال لجأ إلى القوى الشيعية، ومن رضي من العرب السنّة بالتعاون معه، وبدأ يسلمهم السلطة عملياً،

وينسحب بالتدريج، وهنا بدأ التنظيم يسيطر على مناطق كبيرة، فأنشأ «مجلس شورى المجاهدين»، وقرر أن على الآخرين الانضمام إليه، وحين لم يحدث ذلك بدأ الصدام بينه وبين القوى الأخرى، وفي المقدمة من انضوى من السنّة في العملية السياسية، وتصاعد الموقف أكثر فأكثر حين أعلن «الدولة الإسلامية في العراق»، معتبراً أن من يرفضونها خارجون على الدولة ومن الجائز قتالهم.

هكذا اصطدم التنظيم عملياً مع بقايا الاحتلال، ومع النظام الجديد، ومع المجتمع العربي السنّي الذي ضجر من تغوّل التنظيم عليه، وبمرور الوقت كان يفقد سطوته تباعاً، حتى وصلت الحال إلى فقدانه الأرض، وعودته إلى وضعه السابق كتنظيم سري مسلح يطارده الجميع.

في عام ٢٠١٠، كان العرب السنّة قد وصلوا إلى قناعة بضرورة الانضواء في العملية السياسية، وخاضوا الانتخابات، وحققت القائمة التي تمثلهم المرتبة الأولى، قبل أن يجري الالتفاف عليهم بتحالف شيعي تصدّره نوري المالكي.

وبدلاً من أن يبادر الأخير إلى تفاهم واسع مع العرب السنّة لكي يبعدهم عن التنظيم، لم يلبث أن عزز من الإقصاء الطائفي. وهنا جاء اندلاع الربيع العربي، ووصل سوريا، فشعر العرب السنّة أن بوسعهم التمرّد لتحسين وضعهم، فكان اعتصامهم الشهير في الرمادي الذي رد عليه المالكي بقوة السلاح.

عند هذه المحطة، وفي ظل الشعور بلا جدوى السياسة مع طائفية نوري المالكي، عادت الحاضنة الشعبية للتنظيم من جديد، فيما كانت الثورة السورية قد دخلت محطة «العسكرة»، فكان الصعود الجديد للتنظيم وسيطرته تبعاً لذلك على مناطق واسعة في الأنبار

وصلاح الدين، وصولاً إلى لحظة الصعود الكبرى بالسيطرة على الموصل عام ٢٠١٤، ومن ثم إعلان «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، أو «الخلافة الإسلامية»، وإعلان «أبو بكر البغدادي» خليفة للمسلمين.

نفتح قوساً هنا كي نشير إلى أن معركة السيطرة على الموصل كانت فاصلة في دفع التنظيم إلى القناعة بقوته وإمكانية تمدد دولته، لكنه لم ينتبه أبداً إلى السبب الكامن وراء ذلك، ممثلاً في حالة الفساد والانهيار الذي كانت تعيشه الدولة العراقية، خاصة في الموصل (السنيّة)، حيث فرّ عناصر الجيش، ولم يقاوموا بطريقة مثيرة تابعها الجميع.

ومع إعلان الخلافة، والامتداد في سوريا، بدأ صدام التنظيم مع العالم أجمع، ومع فصائل الثورة السورية، بمن فيها «جبهة النصرة»، التي كان مؤسسها «أبو محمد الجولاني» جزءاً من التنظيم، وانتقل للعمل في سوريا، لكنه قرر الانفصال عملياً، وحين طالبوه بالبيعة للخليفة رفض وأعلن انتماءه لتنظيم القاعدة وبيعته للظواهري، وهنا تم الطلاق العملي بين القاعدة وتنظيم الدولة، والحرب متعددة الأشكال بينهما.

هكذا صار التنظيم و«خلافته» في جبهة، والعالم بأسره في جبهة أخرى، وهنا تحديداً تتبدى المعضلة الكبرى في فهم التنظيم للقضية السياسية والعسكرية، إذ كيف اقتنع قادته أنَّ بوسعهم قتال العالم أجمع، أو حتى قوى معتبرة منه، بذلك الفارق المذهل في موازين القوى، ومن ثم الانتصار في المعركة والتبشير بفتح روما ومن بعدها بيت المقدس؟! ولا نريد أن نكرر هنا إشكالية هذا الفهم لمسألة الانتصار والهزيمة وموازين القوى ودور الإيمان في تغييرها، فقد ورد

ذلك بالتفصيل سابقاً. أما الذي لا يقل أهمية، فهو كيف اقتنعوا بإمكانية بقاء دولة تتناقض مع المنظومة الدولية برمتها، من حركة الاقتصاد والمال إلى حركة الملاحة البرية والجوية؟ وهي منظومة لا صلة لها بالمنظومة التي عرفها المسلمون في تجاربهم الأولى.

وكانت النتيجة التالية أمراً طبيعياً، وقد قلنا ذلك مراراً قبل الوصول إليها، إذ بدأت المطاردة للتنظيم من مدينة إلى أخرى، وصولاً إلى النهاية في دير الزور، ودائماً بسياسة الأرض المحروقة التي تستحيل مواجهتها، بغياب مضادات الطيران، وبوجود قوى معادية تزحف على الأرض.

ولعل المشكلة الأكبر في سيرة التنظيم تتمثل في خلطه بين أخطاء الرؤية السياسية في عدم إدراك معادلة موازين القوى، مع أخطاء الرؤية الفكرية، وحيث اعتبر أن الكفر يمثل مبرراً للقتال، كما توسّع في مفهوم الردة، فضلاً عن التوسع في قضية «التترس»، وصولاً إلى التفنن في القتل الاستعراضي للكفار والمرتدين حسب توصيفه، وأمام الكاميرات، الأمر الذي عزز من تجييش العالم ضده، وتعزز ذلك أكثر، وأساء لصورة الإسلام، حين دعا أنصاره إلى عمليات «نكاية» في المدن الغربية، وتم تنفيذ عدد منها ضد مدنيين في أماكن عامة.

لقد مثّلت «الخلافة» التي أعلنها البغدادي بعد السيطرة على الموصل حالة من «اليوتوبيا» أو الحلم بالنسبة إلى جحافل من الناس، وكان هؤلاء يعتقدون أن ذلك الحلم قد تحقق، فجاؤوا من كل حدب وصوب لينضموا إليها.

مثل هذه القضية ليست حكراً على الحالة الإسلامية، فهناك تجربة مشابهة لليسار، في الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ -

١٩٣٩)، حين شارك ما يقرب من ٦٠ ألف متطوع جاؤوا من نحو ٥٠ دولة في الدفاع عن الجمهورية الاشتراكية الفتية هناك، لكن ميزان القوى ما لبث أن خذلهم أيضاً، فكانت الهزيمة. وهي القضية التي جسّدها الروائي العظيم آرنست همنغواي في روايته الشهيرة «لمن تقرع الأجراس».

أما التجربة الإسلامية المشابهة إلى حدٍّ ما فكانت تجربة الجهاد الأفغاني، حين تدفق عشرات الآلاف من شباب المسلمين إلى أفغانستان، لمواجهة الشيوعية، وتهديد الهوية الإسلامية، واعتبار أن أفغانستان ستمثل فاتحة للدول الإسلامية، أو المشروع الإسلامي، وإن كانت هذه التجربة بتشجيع من عدد من الدول العربية والإسلامية.

هل انتهت قصة تنظيم الدولة؟ الجواب هو أنه من دون نهاية حقيقية للظروف الموضوعية التي منحته الصعود الثاني بعد ٢٠١٠، ممثلة في الإقصاء الطائفي في العراق، ومثله في سوريا، بجانب الظروف التي أنتجت فروعه في أماكن أخرى، فسيواصل الفعل بهذا القدر أو ذاك، وإنْ كتنظيم سري ليست له سيطرة كاملة على أي جزء من الأرض.

الجزء الثاني

مقالات متفرقة ذات صلة بمضمون الكتاب

كيف كان دور السلفية التقليدية في معارك الأمة؟

ليس من الصعب القول إن العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين قد تميزا بانتشار السلفية التقليدية، بجانب السلفية الجهادية، وإن بقي التركيز الإعلامي من نصيب الثانية، ربما لاعتبارات تبرير حرب الإرهاب التي لم تتوقف فصولها بعد.

هناك بالطبع ما يعرف بتيار السلفية الإصلاحية، وهو تيار له حضوره في بعض الدول العربية، خاصة في السعودية وبعض دول الخليج (يطلق عليه البعض مصطلح «السرورية»)، لكن صوته بقي محدوداً قياساً بالتيارين الآخرين، لاسيما أنه تعرض للملاحقة والتضييق، تماماً كما هي حال التيارات الإسلامية الحركية الأخرى، وفي مقدمتها تيار الإخوان الذي بقي الأكثر حضوراً في العالم العربي، على تفاوت بين بلد وآخر، وذلك على الرغم من الحملات الشرسة التي تعرّض لها وما زال يتعرّض لها.

ما نعنيه بالسلفية التقليدية ابتداء هو ذلك المنهج الذي يركز على «التصفية والتربية»، بحسب تعبير عالم الحديث محمد ناصر الدين الألباني، والذي يركز اهتمامه على تصفية العقيدة وإشاعة فقه معين

يقول إنه «يستند إلى الكتاب والسنّة بفهم سلف الأمة»، مع تركيز أكبر على السنّة. وتعد مقولة «من السياسة ترْكُ السياسة» أحد أهم مقولاته، في حين يدعو المسلم إلى طاعة ولي الأمر، «ولو جُلد ظهره وأخذ ماله»، (هذه إضافة على حديث مشهور في «صحيح مسلم» ضعفها الإمام الدارقطني)، ما دام يأذن للناس بالصلاة، استناداً إلى مقولة أن هذا الطرح هو ما استقر عليه أهل السنّة والجماعة.

من الضروري الإشارة هنا قبل إجراء عملية نقدية لهذا التيار إلى أن هذا الانتشار الذي حظي به لا يعود بمجمله إلى قدرته على الإقناع، أو إلى أرضية تتقبل وجوده في الواقع العملي، على الرغم من أن بعض الناس قد يجده كذلك، أقله بعض الأوساط الأقرب إلى التشدد في التزام المظاهر الإسلامية.

نقول ذلك لأن عموم الناس يظلون أقرب إلى الفقه الوسطي غير المتشدد، في زمن لم يعد التشدد سهلاً بسبب ثورة المعلومات وتعقيدات الحياة المعاصرة، مع العلم أن المذهب الذي يُعد هذا التيار صداه في الواقع (أعني المذهب الحنبلي) كان مذهباً محدود الانتشار طوال تاريخ الأمة، بينما كان المذهب الذي يتناقض معه في منهج الاستدلال (أعني المذهب الحنفي الذي يركز على القرآن الكريم ويقلل من أهمية الحديث) الأكثر انتشاراً، بجانب الشافعي والمالكي.

يعود انتشار هذا التيار في جوهره إلى سطوة المال والسياسة أكثر من أي شيء آخر، وقد جاء ذلك نتاج تراجع ثقل الأزهر ومصر عموماً في حركة التدين الحديث، مقابل حضور السعودية بمالها وسياساتها، وهي ذاتها التي تتبنى المذهب الحنبلي أو الوهابي، أو السلفي التقليدي بتعبير أدق. وقد كان للمال السعودي دوره الحاسم

في نشر أدبيات هذا المذهب في العالم العربي والإسلامي.

أما السبب الأهم لانتشار هذا التيار في أكثر الدول فيتمثل في احتضان أكثر الأنظمة له من الناحية العملية، خاصة منذ التسعينيات من القرن الماضي وحتى المرحلة الأخيرة التي بدأ الموقف منه خلالها في التراجع، تبعاً للموقف من عموم التدين، كما أشير سابقاً.

نعم، بدأ انتشاره منذ وقوع الانقلاب على الحركات الإسلامية المسيّسة التي باتت خصم الكثير من الأنظمة (فضلاً عن الولايات المتحدة) بعدما كانت حليفتها في مواجهة الشيوعية واليسار، وعززت انتشاره كثرة فضائياته ومواقعه، بجانب اتساع مد التدين في المجتمعات، وحاجتها إلى المعارف الدينية، وتلبيته لتلك الحاجة على طريقته.

هكذا انتشر هذا التيار بقوة دفع الأنظمة وأجهزتها الأمنية التي أرادته عملياً في مواجهة السلفية الجهادية، وكذا في مواجهة الحركات الإسلامية المسيّسة، والأكثر ميلاً إلى المعارضة من جهة أخرى. وحدث ذلك عبر منحه امتياز النطق باسم الدين من خلال المساجد، في مقابل مطاردة الآخرين والحيلولة دون تواصلهم مع الناس، وبالطبع عبر قوانين الوعظ والإرشاد وسائر أشكال التضييق الأخرى. وإذا جئنا نقيّم دور هذا التيار في التأثير في واقع الأمة، وحراكها من أجل النهوض، فسنجده سلبياً إلى حدٍّ كبير. فإذا تحدثنا عن التحدي الأول، والأكثر أهمية، والمتمثل في قضية الظلم والاستبداد، ولكون معظم الدول العربية، وربما الإسلامية أيضاً، تعيش في ظل سيطرة نخب معينة على السلطة والثروة وتراجع هامش الحريات ومشاركة الناس في صناعة قرارهم السياسي. إذا تحدثنا في هذا الجانب، فستبدو مشاركة هذا التيار سلبية إلى حدٍّ كبير، فهو لم

يكتفِ بالوقوف ضد أي شكل من أشكال التعبير السياسي المطالب بتعزيز الحريات والإصلاح والمشاركة السياسية، بل قبل من الناحية العملية بتوظيفه أمنياً وسياسياً في سياق المواجهة مع من يحاولون الدفع في اتجاه التغيير. ولعل مواقف التيار خلال ثورات الربيع العربي أكبر دليل على ذلك، ولا حاجة لذكر الأمثلة، مع ضرورة الإشارة إلى أن نفراً من المنتسبين إلى التيار المذكور كانت لهم مواقفهم المشهودة لصالح ثورات الجماهير، من دون أن يتغير المسار العام لمواقف التيار.

في هذا السياق استُخدمت مقولة «من السياسة ترك السياسة» لإقناع أبناء هذا التيار بمسارهم، مع العلم أنهم لم يتركوا سوى السياسة المعارضة، أما المؤيدة فكانوا يمارسونها كل يوم عبر دعوة الناس إلى طاعة ولاة الأمر (ليس ولي الأمر فحسب)، مهما كانت ممارستهم ما داموا يأذنون بالصلاة، تحت زعم أن ذلك هو منهج أهل السنّة والجماعة، وتصل الحال حدّ تحريم كل ما من شأنه إزعاج الحاكم، بما في ذلك المظاهرات، وصولاً إلى منع انتقاده في العلن، على اعتبار أن ذلك مدخلٌ للفتن.

وفي حين تستخدم قضية الخروج على الحاكم في سياق تحريمها، بل تجريمها، إلا أن التيار المذكور لم يفرّق عملياً بين الخروج المسلح والنضال السلمي من أجل تعزيز الحريات ورفض الظلم والفساد وسرقة أموال الشعوب واستعادة المرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع، وهو نضال أقرب إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منه إلى أي شيء آخر، كما لم يفرّق بين التكفير والخروج، وحقيقة أن الخروج لا يستدعي التكفير بالضرورة.

بل إن مقولات استئناف الحياة الإسلامية التي كانت متوفرة في

تنظيرات آباء هذا التيار، كما في كتب الشيخ الألباني القديمة، لم تعد موجودة عند هؤلاء، لأن الوضع القائم هو نهائي بحسب رأيهم، وأن الحاكم القائم لا يختلف عملياً عن الخلفاء الراشدين من حيث وجوب طاعته (كذلك من جاء بعدهم في العصور اللاحقة التي اتسع فيها فقه الطاعة ورفض الخروج). وحدث ذلك بصرف النظر عن مرجعية الدولة، أكانت إسلامية أم غير ذلك (حقيقة أم شعاراً).

ليس هذا مقام الرد على مقولة تحريم انتقاد الحاكم أو تحريم الاحتجاج السلمي على تصرفاته، فالردود كثيرة وبنصوص قرآنية وحديثية، ومتاحة في كتب ومقالات لا تُحصى، لكن الأهم الذي يعجزهم أكثر ولا يقبل التأويل هو موقف الحسين ﷺ بخروجه على يزيد بن معاوية، وكذا مواجهة عدد من الصحابة ليزيد يوم الحرة (دعك من تأييد الإمام مالك وأبي حنيفة لخروج محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم على أبي جعفر المنصور). فهل كان أولئك الصحابة مخالفين لنهج النبي عليه الصلاة والسلام بما فعلوا، وتبعاً لهم من رأى من الفقهاء غير ما ذهب إليه أنصار التيار الذي نتحدث عنه؟!

لكن موقف علماء الأمة بعد ذلك من هذه القضية (الخروج المسلح) كان مرده صعوبة التغيير، بل ربما استحالته في مواجهة الدولة الحديثة المدججة بأدوات القوة، وفي القديم كان مرده الخوف من الفتن والمزيد من القتل، فمال بعض أهل العلم إلى الاعتراف بحاكم الغلب وصار بدوره ولي الأمر «واجب الطاعة». ولعلنا نشير هنا إلى أن ذلك كله قد تغيّر في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات التي أتاحت تغيير حكام أذلوا البلاد والعباد عبر الاحتجاج السلمي، مع العلم أن الاحتجاج بالصراعات التالية في بعض الدول لا يبدو مقنعاً، لأن ثورات الشعوب لم تكن يوماً ميسورة، وغالباً ما مرّت بمراحل وتعرجات، وشهدت تضحيات كبيرة، فضلاً عن أن الأصل

هو توجيه الاتهام لمن ردوا بالموت والدمار على مطالب الشعوب المشروعة وليس لمن طالبوا بحقوقهم. وفي النهاية، وهذا هو الأهم، نحن إزاء قضية سياسية، وحشرها في قضايا الاعتقاد هو تعسّف ما بعده تعسّف.

خلاصة القول هي أن لهذا التيار دوراً كبيراً في تشريع الاستبداد، بل تشجيعه من الناحية العملية، وإلا فما معنى أن يكون الحاكم واجب الطاعة بمجرد سماحه بالصلاة، مع العلم أن الكيان الصهيوني يسمح للناس بالصلاة، بل بإنشاء تجمعات إسلامية أيضاً؟! فضلاً عن دور التيار في حرب دعاة التغيير عبر تحريم العمل الحزبي حتى لو أذن به ولي الأمر (كان ذلك مناسباً لهذا الأخير بالطبع).

التحدي الثاني الذي كان يواجه الأمة ولا يزال هو المتمثل في الهجمة التي تتعرض لها منذ عقود، وربما قرون، من قِبل الغرب الاستعماري، وفي مواجهة هذه الهجمة يبدو دور هذا التيار بالغ السلبية، فهو لم يكتفِ بعدم المساهمة في المواجهة، بل كان ينتقد من يمارسونها على الأرض، وذلك بوضع الجهاد رهن إذن ولي الأمر، حتى لو نصّبه الغزاة، كما في الفتوى التي أطلقها عبد المحسن العبيكان في الحالة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، والتي تساوقت معها فتاوى أخرى صدرت من رموز التيار المذكور.

ولنا أن نتخيل هنا لو ركنت الأمة لمقولات هذا التيار في العراق على سبيل المثال، ولم تواجه المشروع الأمريكي، إذاً لوصل بهم الحال إلى حد المطالبة بنسخة جديدة من القرآن الكريم تصلح لزمن العولمة والحداثة. ونتذكر أن الغزو قد جاء بشعار إعادة تشكيل المنطقة، وبالطبع ليس سياسياً وجغرافياً فحسب، وإنما ثقافياً أيضاً. ألم يقارنوا حربهم على الإرهاب بالحرب على الشيوعية؟! ونتذكر

كيف وقف التيار المذكور ضد المقاومة وندد بها، ولم يفرق بين ما كان صائباً منها وما كان غير ذلك.

التحدي الثالث هو تحدي حمل الإسلام للأمم الأخرى، وهنا تبدى إشكالية هذا التيار في اختيار التفسيرات الأكثر تشدداً للإسلام في سياق الحياة اليومية ومعاملاتها ومظاهرها، الأمر الذي يحول دون انتشار أوسع للدين، ومثال ذلك التشدد في رفض الموسيقى، مع أنها قضية خلافية، والموقف المتشدد من قضايا المرأة، فضلاً عن البعد المظهري في سائر قضايا الفقه، من اللباس إلى الشعائر ذاتها.

يدخلنا هذا إلى تحدٍّ آخر يتعلق بعموم حالة التدين ومستقبلها في الشارع العربي والإسلامي كما فصّلنا في بداية الكتاب، حيث يميل هذا التيار إلى نشر تدين فردي طقوسي لا صلة له بروح الدين الفاعلة في حياة الناس اليومية (يتناقض مع السلوك في كثير من الأحيان)، الأمر الذي يهدد موجة التدين برمتها ويبشرها بحالة من الانحسار، لأن التدين الفاعل في حياة الناس، والذي يتبنى قضايا العدالة والحرية، هو الأكثر قابلية للبقاء والانتشار، خلافاً للتدين الذي يركز على النجاة الفردية، بعيداً عن السلوك اليومي في المعاملات، مع العلم أن هذا التيار لم يكن هو الذي نشر التدين في البداية، بل استثمر انتشاره في الترويج لمقولاته تبعاً لدعمه من قِبل الأنظمة، ولغياب التيارات الأخرى في مواجهته بسبب انشغالها بمواجهة عمليات التحجيم الرسمية التي تعرضت لها منذ مطلع التسعينيات.

وفي ظل بداية الانقلاب الراهن على هذا التيار من قِبل أنظمةٍ لم تعد تريد التدين برمته، يبدو من الأفضل لعقلائه أن يعيدوا

النظر في مواقفهم وخطابهم، تماماً كما كانوا يفعلون في سياقات أخرى ولاعتبارات إرضاء الحكومات، وإلا فإن الزمن سيتجاوزهم، والأسوأ أنهم سيساهمون في تهديد الصحوة والتدين، بل الدين برمته، بدلاً من المساهمة في معركة المواجهة مع من يستهدفونه.

بقي القول إن من الظلم وضع جميع رموز هذا التيار وتجمعاته في سلة واحدة، فهي تختلف من حيث مواقفها؛ إذ تميز التيار (الجامي) السعودي وامتداداته العربية بالتطرف في الانحياز لـ«ولاة الأمر» ومهاجمة التيارات الإسلامية الأخرى، بينما كان التيار (المدخلي)، هو الأسوأ على الإطلاق، والذي حمل السلاح لصالح الطغيان، كما في ليبيا واليمن. أما الآخرون، فقد راوحوا في مواقفهم، حتى إن بعضهم قد سجّل مواقف جيدة على صعيد رفض الظلم، وإن بقي الطيف الأوسع منحازاً لخيارات «ولاة الأمر»، بحسب البلد الذي ينشط فيه.

زمن التصوف في عرف مطاردي «الإسلام السياسي»

يبدو أن من ضاقوا ذرعاً بالإسلام السياسي، ويميلون لنظرية «المستنقع والبعوض»، الإسرائيلية المنشأ، والعابدية (نسبة إلى زين العابدين بن علي) التطوير.. يبدو أنهم على عجلة من أمرهم، ويريدون حرق المراحل.

من تحدثنا عنهم في البداية ينتمون إلى هذه النظرية، خاصة في طبعتها الأخيرة. وفيما كانوا يستخدمون التيار السلفي التقليدي (له مسميات عديدة بحسب البلد.. سلفية علمية، جامية، مدخلية...) في مواجهة «الإسلام السياسي»، فقد اكتشفوا أن ذلك ليس مجدياً من جهة، ومن جهة أخرى ليس مناسباً للنمط الذي يريدون، والذي يجمع بين الانفتاح الاجتماعي (التغريب بتعبير أدق) ونظرية الطاعة الكاملة، إذ يرفض هذا التيار نمط «الانفتاح الاجتماعي»، وإن مَنح الطاعة الكاملة، كما أن انتقال بعض عناصره من مربعهم إلى مربع «التيار الجهادي» ليس مستبعداً، وقد ثبت ذلك من خلال الوقائع الواضحة، وبالطبع لأن المرجعية الفكرية هي ذاتها وإن اختلف التأويل للنصوص التي يُعتقد بصحتها.

لا يعني ذلك بالطبع نهاية الاستخدام للتيار المذكور، إذ سيبقى ذلك قائماً بحسب ظروف كل بلد، لكن المسار العام لا ينسجم مع بقائه في حال نجاح المخطط العام بتجفيف ينابيع التدين.

لذلك كله، بدأ ميل من ذكرنا واضحاً إلى نمطين من التدين: الأول ذلك الذي يصعب تسميته تديناً، بقدر ما يمكن وصفه بخطاب ديني، ويذهب نحو «تمييع» الدين، إن جاز التعبير، وإعادة النظر في الكثير من ثوابته، بدعوى التجديد، ويرفع شعار الانفتاح على الآخر، بكل ما تعنيه كلمة الآخر. بل ستجد عجباً أن بعض مروجي هذا الخطاب يكادون يلامسون حدود الإلحاد، فيما لا يُعرف عن بعضهم أي تدين راهناً، مع أن بعضهم قد تخرّج من مدارس التيارات الإسلامية بمختلف ألوانها.

وفيما يصعب على هذا النمط المشار إليه الوصول إلى الطبقات الشعبية، كونه «نخبوي» الطابع، وسيُستخدم في سياقه كذلك، فإن الحل يأتي من التيار الثاني، وهو التيار الصوفي الذي بدأ يحظى برعاية رسمية في عدد من البلدان، ونرى الكثير من رموزه يتصدرون الفضائيات، كما يتنقلون من بلد إلى آخر، وينظمون المؤتمرات، ويحصدون الأموال، ويوزعونها على الأتباع.

وحين نتحدث عن التيار الصوفي على هذا النحو فلا يعني أننا نقف منه موقفاً سلبياً من حيث المبدأ، ولسنا من أولئك الذين لا يحلو لهم وصف أتباعه بغير مصطلح «القبوريين»، لأن الصوفية ليست شيئاً واحداً، ولها في مواجهة الاستعمار دور مشهود، فضلاً عن الحفاظ على الدين في عدد من الدول الإفريقية على سبيل المثال.

وفيما يمكن القول إن جوهر التصوف يتمثل في الزهد والذكر

وحب النبي عليه الصلاة والسلام وآل بيته، فإن متابعة بعض رموز هذا التيار ستكشف أنهم من المنعّمين الذين لا يعرفون للزهد طريقاً، لكنهم (وهو ما يعني من يدعمونهم) يقدمون خطاباً يُبعد الناس عن السياسة وقضاياها، بل عن عموم الشأن العام، وبذلك يريحون، وربما يستريحون، إذا جاز القول إن السياسة والاهتمام بالشأن العام لا يورث غير وجع الرأس!!

والحال أن تديناً لا يلتحم بقضايا الناس لا يمكن أن يبقى كما أشرنا من قبل، وهذا ما يدركه من يذهبون في هذا الاتجاه، بل هذا ما يريدونه في واقع الحال، ممثلاً في أن ينتهي تيار التصوف إلى ما كانت عليه الحال حتى مطلع الربع الأخير من القرن الماضي، قبل أن تصعد الصحوة الجديدة، أي أن يبقى تديناً بغير تدين عملي، بما في ذلك الفرائض الأساسية؛ اللهم سوى زيارة قبور الأولياء وطلب العون منهم، أو اللجوء إلى شيخ متصوف طلباً للنصيحة أو البركة، كما تعكس ذلك بعض روايات نجيب محفوظ.

لن نعيد هنا ما سبق أن قلناه عن المواجهة مع هذا المخطط، ولا عن عبثية الاعتقاد بأن ضرب التدين سينهي مطالب التغيير التي رفعها الناس خلال ربيع العرب، ثم تجددت في الجزائر والسودان عام ٢٠١٩، وستواصل التجدد عبر موجات متوالية، وبأشكال عديدة.

الدين والسياسة.. من يستخدم من؟

منذ عقود، تحديداً منذ بروز ظاهرة ما يسمى الإسلام السياسي، ونحن نسمع مقولة استخدام الدين في السياسة من قِبل الأوساط الرسمية العربية بمختلف تجلياتها وتصنيفاتها، وذلك في معرض الهجوم على القوى الإسلامية التي تطرح برنامجاً ذا صبغة إسلامية، وشارك تلك الأنظمة في الاتهام عدد من القوى السياسية اليسارية والليبرالية والقومية (على تفاوت بينها)، من تلك التي كانت تعجز عن منافسة القوى الإسلامية في صناديق الاقتراع، فتضطر إلى رد ذلك إلى مقولة استخدام الدين في السياسة، وأحياناً المساجد في السياسة، ولذلك لم يكن غريباً أن جرى النص في قوانين الانتخابات في الدول التي تعرف الانتخابات على منع الدعاية الانتخابية في المساجد، فضلاً عن منع تأسيس أحزاب على أسس دينية.

تستحق مسألة العلاقة بين الدين والسياسة بعض التحرير، ذلك أن حرمان أي قوى سياسية من استخدام ما تراه مرجعية لها في سياق الدعاية لنفسها هو عبث حقيقي، فهل بوسعنا أن نقول مثلاً إن الليبراليين يستخدمون النوادي الاجتماعية التي يلتقون فيها في الدعاية السياسية، أو إن اليساريين يستخدمون النقابات التي ينشطون فيها، أو إن القوميين يستخدمون رموزهم في الدعاية لأنفسهم، فضلاً عن

استخدام الوطنية والعروبة والاستقلال والوحدة وقضية فلسطين لخدمة مآربهم السياسية؟!

لو عدنا عقوداً إلى الوراء حين كانت القوى الإسلامية ضعيفة وهامشية، فسنرى أن تلك المقولة (استخدام الدين في السياسة) لم تكن موجودة، بينما كنا نسمع مثلاً عن استخدام اليساريين لمظالم الفقراء من أجل كسب أصواتهم أو تأييدهم، ولم تظهر تلك المقولة عملياً إلا بعد تسيّد الإسلاميين للساحة السياسية.

اللافت في هذه القضية هو أنه لم يقلْ أحدٌ إن الدين كان حكراً على قوة سياسية بعينها في يوم من الأيام، فالإخوان الذين كانوا ينشطون سياسياً كان يقابلهم صوفيون يتبعون مزاج الأنظمة، وسلفيون من ذات اللون أيضاً، وآخرون من ألوان شتى، وكل طرف يقدم تفسيراً مختلفاً للدين عن الطرف الآخر، لكن التركيز كان منصباً على من ينشطون في العمل السياسي، ما يعني أن القضية هي في اللون السياسي المعارض، بدليل أن سلفيين يعملون في السياسة، وأقله المطالبة بالإصلاح السياسي، ما لبثوا أن انطبقت عليهم مقولة استخدام الدين في السياسة أيضاً، وحوربوا مثل الإخوان. ولو عارضت تيارات سياسية أو فكرية أخرى لما كان الموقف منها متسامحاً إلا في سياق من استخدامها ضد أخرى أكثر أهمية.

الأكثر إثارة في هذه القضية هو الوجه المقابل لها، ممثلاً في استخدام الأنظمة للدين في الدعاية لنفسها والحصول على الشرعية، فضلاً عن توجيه الناس نحو مسارات أخرى تخالف ما تراه وتريده القوى الإسلامية المسيّسة، بل إن استخدام السياسة للدين كان يمثل الظاهرة الأكثر بروزاً في العقود الأخيرة، وربما تاريخياً أيضاً، وقد بدأها في الجمهوريات أنور السادات حين أطلق على نفسه لقب

"الرئيس المؤمن"، بل إن أمراً كهذا قد حدث في بعض الدولة الغربية كما حصل مع بوش الابن في أمريكا على سبيل المثال.

منذ أن ظهر ما يُعرف بالإسلام السياسي ردت الأنظمة باستخدام الدين لخدمة السياسة بشكل لافت، وبدأ ذلك بالسيطرة على المساجد، ومنح منابرها ومحاريبها للون معين ينادي بطاعة ولاة الأمر، ورفض الخروج عليهم، بل الدعاية لهم، وصولاً إلى منع انتقادهم في العلن، وانتشر هذا الخطاب، وحصل على دعم مالي وأمني كبير؛ ليس على مستويات محلية، بل على مستويات إقليمية ودولية، حتى رأيناه يسيطر على مساجد في دول غربية أيضاً.

في عدد من الدول العربية، بل في معظمها، نشهد ظاهرة استخدام الأنظمة للدين. ولو ذهبنا نعدد الأمثلة والحوادث فلن نتوقف، فمن هو الذي يستخدم الدين من الناحية العملية: هل هو الذي يطرح برنامجاً إسلامياً ولا يزعم أنه يمثل الإسلام بل يمثل نفسه، أم هو الذي يحتكر الدين عملياً، فيصادر المساجد، ويوظف جحافل من الناس كي يتحدثوا باسم الدين ويمنحوه شرعية الحكم والسيطرة، وشرعية القمع في آن؟!

إنها مأساة كبرى تتحرك أمام أعيننا، والعنوان الأبرز لها ليس دينياً، بل هو سياسي بامتياز، وقد رأينا كيف يجري تطويع النص الديني من قبل البعض لكل الحالات، حتى إن حزب النور السلفي في مصر ما لبث أن غيّر الكثير من طروحاته في زمن قياسي من أجل دخول الحلبة السياسية بعد ثورة يناير، ثم أخذ يستخدم نصوص الدين ووقائع التاريخ من أجل تبرير اصطفافاته الخاطئة، قبل أن تبدأ عملية تحجيمه لاحقاً، وفق الاستراتيجية الجديدة التي أشرنا إليها في بداية هذا الكتاب.

إن ما تحتاجه المجتمعات العربية والإسلامية عملياً ليس تحرير الدولة من الدين، وإنما تحرير الدين من قبضة الدولة، لأنها هي من تستخدمه عملياً في تبرير القمع والفساد، وكل ذلك في معرض رفضها للإصلاح السياسي الحقيقي، ذلك أن أيّ قوة إسلامية لا يمكن أن يكون بوسعها الادعاء أنها تمثل الدين في ظل كثرة الحركات واختلافها في تفسير النصوص وتباين طروحاتها.

ثمة فرق بين من يطرح رؤاه الدينية ويعرضها على الجمهور بقوة الإقناع، ومن يفرضها بسطوة الأمن والمال، ومؤخراً بسطوة الإعلام المموَّل من المال المسروق من جيوب الناس، بل يفرضها من خلال مصادرة المساجد برمتها، والحيلولة دون سماع الناس لأي رأي يخالف الرأي الرسمي. وقد رأينا رئيساً عربياً يقول على الملأ إنه «مسؤول عن القيم والأخلاق؛ وعن الدين أيضاً».

الخلاصة أننا بحاجة إلى تحرير الدين من قبضة الدولة أكثر من حاجتنا إلى منع استغلال الدين في السياسة، لأنه لا أحد في التاريخ كان بوسعه ادعاء الحق المطلق في النطق باسم الدين، ولم يتمكن أي عالم أو لون فكري أو مذهبي من صهر الناس جميعاً في بوتقته.

مشايخ علمانيون!!

إذا كان شعار: «ما لقيصر لقيصر، وما لله لله» هو أحد الشعارات التي قامت عليها أسس العلمانية، فإن بعض المشايخ قد تجاوزوا هذا الشعار بكثير، فهم لا يعتبرون أن ما لقيصر لقيصر، وما لله لله فحسب، بل يعتبرون أن لقيصر كل شيء على الأرض في الحدود القومية الخاضعة لسيطرته، وله ما عليها من بشر وثروات، أي إن الدنيا له، لكن الأسوأ أن له الدين أيضاً.

حين قال رئيس عربي إنه مسؤول عن القيم والأخلاق، ومسؤول عن الدين أيضاً، فهو لم يكن يعكس في واقع الحال سوى الخطاب الذي سمعه من مشايخ رفعوه إلى مستوى الأنبياء، وهؤلاء لم يكونوا ينتمون إلى تيار فكري بعينه، بل ينتسبون إلى تيارات مختلفة، وإن بدا أن معظمهم ينتمي إلى تيار السلفية التقليدية، والصوفية وبعض مشايخ الأزهر.

لا يتوقف الأمر عند حدود دولة بعينها، فهو ينسحب على خطابٍ ما لبث أن شمل دولاً كثيرة، بصرف النظر عن الألقاب والمسميات التي منحت الحصانة للحاكم، وصولاً إلى تحريم انتقاده في العلن.

واللافت هنا أن الخطاب الذي استند إليه تيار فكري عريض في الساحة الإسلامية خلال السنوات الماضية، والذي يعود في جذوره إلى مقولات في الفقه الحنبلي. . اللافت أنه لم يجد حرجاً في الانقلاب على المبدأ الذي آمن به من حيث الطاعة لحاكم الغلب، وصولاً إلى حرمة انتقاده في العلن، إذ قبِلَ، بل برّر، سلوكَ أنظمةٍ كان يدافع عنها مستنداً إلى ذات الخطاب، وذلك على الرغم من أنها تآمرت على حاكم شرعي منتخب، وليس حاكماً جاء بالتغلب.

وهنا تكمن مفارقة عجيبة، إذ إن المنطق الذي استند إليه الأقدمون في القبول بحاكم الغلب لا يبدو حاضراً هنا، فقد ذهبوا إلى هذا الخيار إعمالاً لمبدأ المصالح والمفاسد، والذي دفعهم لتفضيل خيار الوحدة على خيار العدل، بجانب العمل على تجنب الفتنة؛ لكن المشهد اليوم يبدو مختلفاً، فنحن ابتداءً نتحدث عن دولة قُطرية محدودة، وليس عن خلافة تشمل عدداً كبيراً من الأمصار، ومن ثَمَّ فإن ولي الأمر ما لبث أن نزل من مستوى الخليفة إلى مستوى حاكم القطر، بل وصل إلى مستوى رئيس الحكومة، وربما الوزير أيضاً، لأن بعضهم لا يرى أحقية الناس في انتقاد وزير باعتباره جزءاً من منظومة حاكم الغلب، ويفضلون النصح له بالسر، مع أنه يرتكب موبقاته في العلن.

وحين نقول إن من يفعلون ذلك ينتسبون إلى تيارات كثيرة وليس إلى تيار محدد، فهذا يعني أن الهوى هو الموجِّه العملي وليس الفقه الحقيقي، والمشايخ هنا لا يختلفون البتة عن النخب الأخرى التي ساندت الظالمين من باب النكاية بتيارات أخرى، وأحياناً من باب المصالح الخاصة بها، سواء أكانت شخصية، أم فئوية (حزبية أو أيديولوجية)، كما حصل مع تيارات يسارية وقومية وعلمانية لم تلبث أن انقلبت على شعاراتها لأن الخصم إسلامي الهوية.

نعم، إن الموقف من السلطة السياسية، وتقديم المسوغات لظلمها، ليس حكراً على فكر معين، إذ إنه يشمل أفكاراً أخرى، تماماً كما أن الثورة أو حمل السلاح أو العنف أو الجهاد (سمّه ما شئت) ليست حكراً على لون فكري بعينه.

في الموقف من السلطة السياسية، ستجد صوفية يقدمون المسوّغات للظلم، ويستخدمون ذات مفردات «الجامية» أو «المدخلية»، وهم من ألد أعدائهما، مثل التيار الصوفي مثلاً، أو الأشعري الصوفي.

وستجد ضمن ذات النهج علماء مستقلين يتبنون مناهج فكريةً وفقهيةً واعتقاديةً مختلفة، لكنهم يسيرون في ركاب السلطة، ويقدمون المسوّغات لظلمها وفسادها، ودائماً باسم طاعة ولاة الأمر.

لا يوجد في عوالم السياسة رذيلة إلا وتملك المبررات. ومن يتابع بعض من كانوا من رموز جماعات ما يسمى «الإسلام السياسي»، مثل الإخوان وغيرهم، ثم انقلبوا وصاروا من أدوات الأنظمة، فسيجد الكثيرين، وبعضهم قدّم ذلك باسم المراجعات.

ومن المثير بالطبع أن فكرة الفتنة لم تلبث أن سُحبت على مبدأ النصح في العلن، أو الدعوات للإصلاح، فقد انتقل القوم في وصفهم للخوارج من حملة السلاح ضد الدولة أو النظام إلى مستوى الناصحين بالعلن وبأساليب سلمية. وصار مصطلح الخوارج هو الأكثر تداولاً في السياق السياسي خلال العقد الثاني من القرن الجديد، ورأينا مشايخ يبيحون قتل المعتصمين السلميين أمام الملأ، وصولاً إلى أن يقول أحدهم: «طوبى لمن قتلهم وقتلوه»، وإنهم «كلاب النار».

إن هذا الخلط بين دعوات الإصلاح السلمي واستخدام العنف

لم يكن عفوياً بحال من الأحوال، بل هو جزء لا يتجزأ من منظومة الحرب على مطالب الشعوب ودعوات الإصلاح السلمي استناداً إلى تبريرٍ يقول إنها ما تلبث أن تتحول إلى عنف، من دون أن يقول أحدهم من هو الذي يدفعها دفعاً إلى ذلك الاتجاه اعتقاداً منه بسهولة ضربها بعد ذلك، كما حصل مع بشار الأسد في سوريا على سبيل المثال.

من الطبيعي أن يقف أبواق كثر من المستفيدين من الأنظمة في مربع رفض الإصلاح، ومحاربة الإصلاحيين، ولكن تحميل الدين وزرَ هذا النفاق السياسي المفضوح لا ينبغي أن يسكت عنه الشرفاء، بل يجب أن يغدو مفضوحاً على الملأ، لأنه أسوأ بكثير من سواه.

يبقى القول إن هذا اللون من خطاب المشايخ لا يجد قبولاً عند الغالبية من الناس، ولكن فضحه يبقى ضرورة من قبل العلماء العاملين، لأن السكوت عنه يمكن أن يمنحه بعض الرواج بمرور الوقت، الأمر الذي يشكل خطورة؛ ليس على البلاد والعباد فحسب، بل على دين الله الذي يتعرض لتشويه كبير على يد بعض منتسبيه، وبعض مشايخه أيضاً، أحياناً تحت لافتة الجهاد، وفي أحيان أخرى تحت لافتة الحفاظ على الأوضاع القائمة، بكل ما تنطوي عليه من فساد واستبداد.

عن استخدام الأنظمة للمشايخ ونتائجه وتبعاته

يعتقد السياسي أنه حين يستخدم أحد رموز الدين أو التدين أو العلم الشرعي في معركة من معاركه فإنه بذلك يكسب الجماهير لصالح المسار الذي يريد.

والحال أن هذا الاعتقاد يعكس جهلاً بالتاريخ، وبمنظومة المسلمين الدينية والفكرية، وجهلاً بالواقع المَعيش أيضاً؛ فالمسار السياسي الخاطئ لا يصبح صائباً في وعي الجماهير بمجرد انحياز هذا العالِم أو الداعية إليه، لأن الوعي الإسلامي لا يؤمن بالكهنوتية، ولا ينطق فيه العالم أو الداعية باسم الله. والمقولة الراسخة في وعي المسلمين هي: «يُعرف الرجال بالحق، ولا يُعرف الحق بالرجال»؛ أي إن معيار قبول الرجال من علماء ودعاة هو اقترابهم من الحق الذي تؤمن به الجماهير، فيما لا يتغير ذلك الحق لأن العلماء أو الدعاة غيروا موقفهم منه.

لن تصبح أمريكا، مثلاً، صديقة للمسلمين بمجرد أن يقول عالم أو داعية ذلك، بل لن تصبح كذلك لو قال ذلك عشرات آخرون سواه، وما سيحدث أن من قالوا ذلك سيسقطون من وعي المسلمين، فيما تبقى القناعة الراسخة في وعيهم على حالها.

هنا المعضلة التي يواجهها السياسي في سياق استخدامه للمشايخ والعلماء في ترويج ما يريد، فهو حين يُسقطهم من قلوب الجماهير باستخدامهم في مسارات خاطئة، سيفقد القدرة على الاستعانة بهم في المعارك الصائبة. هذا بالنسبة إلى السياسي، أما بالنسبة إلى العلماء أو الدعاة أنفسهم فإنهم يخسرون أنفسهم وقيمتهم وتأثيرهم في كل القضايا، بما فيها الدينية، وليس السياسية فقط.

الأسوأ بالطبع أن يجري استخدام العالِم أو الداعية في ترويج فتاوى دينية يريدها السياسي، وتخالف الراسخ في وعي الجماهير وآراء العلماء، وهنا تكمن المصيبة الأكبر، إذ يختلط السياسي بالديني، ويغدو العالِم متورطاً في تشويه الدين لحساب السياسة، وليس فقط في ترويج موقف سياسي باسم الدين.

حين حظي الإمام أحمد بن حنبل بكل ذلك الثقل التاريخي بسبب موقف يتعلق بالدين يريده السياسي (قضية خلق القرآن)، لم يكن أغلب الناس يدركون تماماً معنى القضية وفلسفتها، لكنهم وجدوا في موقف الإمام تحدياً للسلطة وإرادتها الوصاية على الدين بعد سيطرتها على شؤون الدنيا. وفي هذا السياق يحكي لنا التاريخ صعود رموز دينية بسبب تحديها للظلم، مقابل غياب أخرى قبلت الخضوع لمنطق السياسة الخاطئ والسير في ركابه.

أهل العلم الشرعي، كما أهل السياسة، ليسوا سواءً، ففيهم الرجال أصحاب المواقف، وفيهم الأتباع، وفيهم ما بين ذلك، لكن بيع الدين بعرض من الدنيا كان ولا يزال مقتل العلماء والدعاة على مر التاريخ، من دون أن يؤدي ذلك إلى تشويه وعي المسلمين، والسبب هو ما قلناه حول طبيعة هذا الوعي وانحيازه للقيم العليا في الحق والعدل والنزاهة والرجولة والبطولة، بوجود حشد من الرموز

الكبار الذين مثلوا تلك القيم؛ من لدن نبي البشرية عليه الصلاة والسلام، مروراً بكبار الصحابة والتابعين وكل القرون، وصولاً إلى زمننا هذا. والنتيجة التي يحسن تكرارها من جديد هو أن استخدام السياسي للرمز الديني في معارك إشكالية لا يفيده في شيء، بقدر ما يؤدي إلى خسارة ذلك الرمز، وعدم إمكانية الاستفادة منه لاحقاً في معارك صائبة، ويكون الوضع أسوأ بكثير حين يرى الناس آخرين في السجون، لا لشيء، إلا لأنهم رفضوا أن يكونوا أبواقاً تنطق بما يريده الحكام.

مشايخ ورموز.. بين السقوط والصمود

مع نهاية العقد الثاني من الألفية الأخيرة، ومع ما يمكن وصفه بتفوق تيار الثورة المضادة على تيار الانتفاضات الشعبية، انشغلت مواقع التواصل الاجتماعي بجملة من أخبار العلماء والدعاة الذين سقطوا في وحل السياسة والمال؛ بين من اشتغل في مجال الدعاية والإعلان، وبين من غيّر مساره وانقلب على مواقفه واصطدم بالوعي الجمعي للأمة، وبين من راح يبشّر بالتسوية مع الصهاينة، وبين من راح يبرر عمليات التغريب.

كان مثيراً للحزن أن تتكاثر هذه الأخبار، لا سيما أن الضجة حيالها في مواقع التواصل كانت كبيرة جداً، الأمر الذي يثير مخاطر على وعي الأجيال الجديدة التي يُخشى أن يصل بها الحال حد النظر بعين الشك إلى أي شيخ أو عالم أو رمز.

لا شك أن الأفكار لا تنتقل بالوعظ وحسب، بل تنتقل بالنموذج. وحين يسقط من يعظون الناس في وحل المواقف الإشكالية بعد صعودهم بفعل الكلام المسموع أو المقروء، فإن معادلة النموذج ستسقط بالضرورة، وهنا تكون الصحوة في خطر كبير، ولعل ذلك هو ما يريده البعض ممن يسعون لضرب ظاهرة التدين برمتها، لأنهم يرونها حاضنة للإسلام السياسي. وحين يجري

إبراز نماذج علمانية بوصفها مراجع تفتي في قضايا الدين، فهذا يكشف مكيدةً هدفها تشكيك الأجيال الجديدة في دينها، وليس مسعى لتصحيح مسيرة التدين أو خطابه.

ما ينبغي أن يُقال ابتداءً هو أن العالِم أو الداعية أو حتى المفكر هو إنسان قبل أي شيء، ويخضع لما يخضع له الإنسان من صعود وهبوط، وتقدم وتراجع، وخضوع لمنطق الإغراءات من جهة، أو الخوف من جهة أخرى.

الفارق بالطبع بينه وبين الإنسان العادي هو أن حجم ما يتعرض له من تهديد، وما يتعرض له من إغراءات هو أكبر بكثير، ما يجعل احتمال خضوعه أكبر بالضرورة من أي إنسان آخر.

ما تفعله الأنظمة الشمولية في كل مراحل التاريخ هو أنها تستهدف المؤثرين من الناس، إن كان بالإغراء أو بالتهديد، وهذا يشمل المشايخ والكتّاب والإعلاميين والشعراء وغيرهم من أهل التأثير، بمن في ذلك شيوخ القبائل، وكذا المشتغلون بالسياسة؛ خصوصاً المعارضين في الزمن الراهن.

وما تؤكده التجربة الإنسانية هو أن السقوط في عالم السياسة والعمل العام لا صلة له بالأيديولوجيا، بل هو عابر لها، إذ يشمل كل الألوان الفكرية والسياسية والتنظيمية، ولا ينجو منه أي فكر، ومن يدّعي أن «تجمّعه» عصي على ذلك، فهو يكذب، أو لعله يتجاهل حقيقة أن تجمّعه ليس مهماً حتى يُستهدف رموزه بمساعي الشراء أو التهديد أصلاً.

من جانب آخر، فإن ما يجهله الكثير من أهل السياسة في هذا المضمار هو أن الوعي الجمعي للأمة يبقى عصياً على التزييف، فهو يتابع هذا العالِم أو الرمز أو المفكر، ويحبه أيضاً، لكنه ما إن يسقط

في وحل السياسة حتى يتركه دون تردد، بينما يظل منحازاً لمن يصمدون أمام الإغراء والتهديد، ويواصلون الانحياز لقضايا دينهم وأمتهم، وهذا البعد ليس محصوراً في زمن التدين، بل يمتد طوال الوقت.

هنا يمكن القول إن الجماهير قد تقبل من العالِم أو الرمز أن لا يقول كل الحق، تبعاً لظروف صعبة تحيط به، لكنها لا تقبل منه أن ينحاز إلى باطل، أو يبرر مواقف تصطدم مع وعيها الجمعي.

بقي القول أن على المعنيين بمصالح الأمة أن لا يتوقفوا عند من يتساقطون من العلماء والدعاة فقط، بل يجب أيضاً الحديث الدائم عن حشد أكبر بكثير من العلماء والدعاة والرموز الذين يصمدون، والذين تزدحم ببعضهم السجون العربية، وهذه مسألة بالغة الأهمية حتى لا يجري بث الإحباط في أوساط الأمة، ولا سيما الأجيال الجديدة من أبنائها.

هذه التعددية الدينية المثيرة
بين السياسي والواقعي

خلال الألفية الجديدة، وتبعاً لاتساع نطاق الظاهرة الدينية وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية، لم يعد بالإمكان تبسيط المشهد الديني والمذهبي وفق التصنيفات التقليدية؛ سني وشيعي، سلفي وصوفي، إخواني، تحريري، تبليغي أو مستقل، أزهري وغير أزهري، إلى غير ذلك؛ ذلك أن داخل كل تيارٍ قدراً كبيراً من التباينات لا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال، الأمر الذي يبدو أكثر وضوحاً في سياق المواقف المتعلقة بالشأن السياسي والعام، لكنه لا ينحصر في ذلك، بل يمتد ليشمل المواقف الفقهية المتعلقة بمستجدات القضايا، بل حتى بعض القديم منها، كما هي حال قضايا المرأة والموسيقى والتصوير، وصولاً إلى استعادة بعض الخلافات القديمة فيما يتصل بقضايا الفقه والاعتقاد، وحيث يرى كل فريق أنه الأقرب إلى الكتاب والسنّة، أو الأصول الصحيحة من الآخرين.

لا شك أن توضيح الأمر يحتاج إلى جولة بانورامية قد لا تأتي على كل الشواهد، إذ سيكون بوسع كل باحث أو حتى قارئ أن يضيف إليها من عنده، لكننا نتوقف عند أبرزها من أجل الوصول إلى

الأسئلة والنتائج التي نرمي إليها، إن كان بوسعنا حقاً التوصل إلى نتائج نهائية في هذا البحث الشائك والمعقد.

في السياق العام تبرز الحالة الإخوانية والسلفية كأهم النماذج على التعددية التي نتحدث عنها، إذ نعثر في ظلهما على اجتهادات شتى، إنْ كان في سياق التعاطي مع الشأن السياسي، أو حتى الفقهي أحياناً، بصرف النظر عما إذا بقي بعضهم ضمن الإطار أو خرجوا منه أو عليه.

ممارسات الفروع الإخوانية على صعيد التعامل مع السلطات في كل بلد تبدو متباينة جداً؛ من الخروج المسلح كما في سوريا مطلع الثمانينيات، وحتى الثورة الحالية، إلى اعتبار الحاكم ولياً للأمر كما في بعض الفروع الخليجية، إلى التعاون ضد أطراف إسلامية أخرى كما في الجزائر خلال التسعينيات من القرن الماضي، وبين ذلك مساحة واسعة من الاجتهادات في العمل السياسي، مع تنوع مشابه في الاجتهادات الفقهية الأخرى، بين المتأثرين منهم بالتيار السلفي، وبين الأكثر انفتاحاً كما هي حال التجربة التونسية مثلاً.

في ذات السياق أيضاً رأينا صراعاً سياسياً بين أبناء ذات المرجعية، كما حصل في السودان مثلاً بين تيار الترابي من جهة وتيار البشير وعلي عثمان طه من جهة أخرى، وهما أبناء حركة واحدة، فرقتهم صراعات السياسة أكثر من أي شيء آخر.

التيار الآخر الذي لا يقل إثارة خلال الألفية الجديدة هو التيار السلفي، وهنا لم يعد بالإمكان الحديث عن تيار ورؤية موحدة، بل عن سلفيات متعددة، والمشكلة أنها جميعاً تتبنى ذات المرجعية، وذات المنهج في الاستنباط، لكنها ما تلبث أن تتباين حدّ الصراع، وصولاً إلى الاقتتال. وفي حين كانت هناك ثلاث سلفيات يرى كل

منها أنه الأقرب إلى الصواب، بل ربما يستشهد بنصوص لذات العلماء (الجهادية، التقليدية وهي «الجامية» بالتعبير الخليجي، أو العلمية بتعبير آخرين، الإصلاحية أو السرورية بتعبير آخرين)، فإن الأمر لم يعد بهذا التبسيط، إذ يحدث أن تتباين الاجتهادات داخل كل إطار، كما في الحالة الجهادية التي اقتتلت في سوريا (تنظيم الدولة، والنصرة وأحرار الشام)، وتتباين مجموعاتها أيضاً، فيما يذهب بعضها بعيداً في التشدد، كما في مجموعات جهادية في الصومال ونيجيريا وسواهما، وصولاً إلى الآخرين الذين نعثر لكل فريق منهم على اجتهادات شتى في التعاطي مع الشأن السياسي. وحتى في السياق التقليدي نجد الكثير من التباين، وإن انحصر هنا في الشأن الفقهي التقليدي، وقضايا الاعتقاد، وبقي متفقاً إلى حدٍّ كبير في الموقف السياسي من «ولي الأمر»، مع أن ذلك لم يلبث أن أخذ يتغير، إذ رأينا فروعاً تجيز المشاركة في الانتخابات (اقتراعاً)، ولا ترى ذلك ترشيحاً، بينما تجيزه أخرى ترشيحاً وانتخاباً، إلى غير ذلك من التبدل في المواقف الذي يأتي غالباً في سياق من التبعية لرأي ولاة الأمر، أو لنقل مطالبهم بتعبير أدق. ثم هناك السلفية المنخرطة في العمل السياسي، والتي تباينت بشكل مذهل كما رأينا ذلك في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١ (حزب النور ومن انشقوا عليه مثالاً).

في التيار الصوفي لا يبدو الأمر مختلفاً وإن بدا أن خلافاته هي الأقل إثارة، والسبب بالطبع هو غياب البعد السياسي في نشاطه، وعدم متابعة الإعلام له تبعاً لعدم تأثيره في المجال العام، ولكون جميع مجموعاته مع السلطة السياسية الموجودة بصرف النظر عن لونها، لكن صراعاتها لا تنتهي أيضاً بسبب اختلاف الطرق والمرجعيات، وحين تنهض للعمل السياسي تختلف وتتباين أيضاً،

كما في الحالة السودانية بين الختمية والمهدية، لكن زمنها الحالي قد يغدو مزدهراً تبعاً لدعمها من قبل الأنظمة، ومن ثم ستتكاثر خلافاتها مستقبلاً.

وإذا ذهبنا نتحدث عن التيارات المستقلة، كالأزهرية مثلاً، فإن الأمر لا يبدو مختلفاً كذلك؛ فداخل الإطار الأزهري هناك تباينات كبيرة في الاجتهاد السياسي، بين تيار ثوري، وآخر تابع للسلطة؛ أية سلطة، ولا تسأل عن التباين في الاجتهاد في كل ما يخص قضايا الفقه والاعتقاد أيضاً.

لا يختلف المجال السنّي عن المجال الشيعي في هذا الإطار، إذ من السطحية وضع الشيعة في حالة واحدة كما لو كانوا كتلة لا تباين، والدليل على ذلك ما يجري في العراق، فالقوى الشيعية التي تتصارع على كعكة السلطة هي قوى ذات مرجعية دينية (حزب الدعوة، المجلس الأعلى، التيار الصدري، وقوى أقل وزناً من ذات اللون)، فهذه جميعاً في حالة صراع؛ بعضه ظاهر وبعضه مكتوم، الأمر الذي ينطبق على تنافس المرجعيات الكبرى المقلدين. ولا يخفى أن الحالة السنية العراقية تشهد ذات التباينات أيضاً بين قوى تنتسب إلى المرجعية الدينية.

لا يختلف الأمر في لبنان، وإن بدا أقل شأناً تبعاً لسيطرة حزب الله على المشهد، لكن ذلك لا يخفي وجود أسماء معتبرة لها آراء مختلفة، لكن الأهم هو ما يجري في إيران، فالإصلاحيون ينهلون من مرجعية دينية، وكذلك حال المحافظين. ولا تسأل عن الخلاف التقليدي القديم الجديد بين الأصوليين والإخباريين، وهجمة التيار الشيرازي الموغل في التشدد، خاصة ضد السنّة، على منهج «الولي الفقيه». وفي حين يبدو الصراع الحديث سياسياً وعلى كعكة

السلطة أكثر منه دينياً، إلا أن البعد الديني حاضر هنا في شتى القضايا القديمة والحديثة، كما هي حال التيار الشيرازي المشار إليه.

سيكون بالإمكان تعداد حالات في كل بلد، لكن ما ورد آنفاً يلخص إلى حدٍّ ما طبيعة المشهد، ليدفعنا إلى التساؤل أولاً عن سبب هذا التباين ابتداءً، وكيفية حل معضلاته من جهة أخرى، أعني معضلات الصراع وما ينبني عليه من مصائب وضحايا.

في تعداد أسباب الخلاف يبرز أكثر من بعد، الأول ذو صلة بالنص الديني والتاريخ المذهبي والفقهي، والثاني ذو صلة بدور السياسة في توجيه دفة المشهد الديني، أما الثالث فهو المتعلق بالصراع الإنساني الطبيعي على المكاسب والفرار من المخاوف.

من المؤكد أن الخلاف حول تفسير النص الديني هو الأصل وليس الاستثناء، أعني الخلاف في تفسير النص المتَّفق على صحته، والخلاف حول تصحيح النصوص وتضعيفها، ومن ثم الخلاف حول اختيار ما يناسب كل طرف منها، وهنا يمكن القول إن ذلك كان موجوداً طوال الوقت، سواء تعلق الخلاف بالشأن السياسي (مسألة الخروج على الحاكم الظالم مثالاً)، وحيث يأتي كلُّ طرفٍ بنصوص تؤيده، وكذلك بوقائع تاريخية، أم تعلق بالخلاف الديني التقليدي في قضايا الفقه والاعتقاد. وهنا لا يُعتقد أن مثل هذا الخلاف سيصل إلى نتيجة في القريب، لكنه سيبدأ بالحلحلة بعض الشيء في المستقبل في حال جرى تنقية النصوص مما علق بها لأسباب بعضها سياسي وبعضها الآخر طبيعي، وذلك من خلال عرضها على القرآن الكريم والعلم الحديث والواقع وسنن الله وتجارب التاريخ الطويلة، فضلاً عن إشاعة التسامح وقبول الآخر.

البعد الثاني، ولعله الأهم راهناً هو ما يتعلق بتأثير السياسي

على المسار الديني، وذلك في دولة حديثة تحتكر أدوات القوة والبطش، وبوسعها توجيه دفة الدين، من دون أن يعني ذلك نجاحاً حاسماً. وفي العقود الأخيرة رأينا كيف أثّر أصحاب السلطة (والمال أيضاً) في مسارات التعددية الدينية، وكان لهم دور في نشر السلفية ذات اللون الرافض للعمل السياسي، والمؤيد لولي الأمر بشكل دائم، وبالطبع مقابل حرب على التيارات الدينية المسيّسة، إن كانت إخوانية، أو من ذات اللون السلفي (الإصلاحي)، ورأينا أنظمة أخرى تدعم التيار الصوفي، أيضاً لذات الغرض، وأحياناً الأزهري الموالي، كما في مصر مثلاً. والنتيجة أن دور السلطة السياسية يبدو فاعلاً، ولا يبدو أنه سيتغير ما لم تتغير هي ذاتها، إذ ستواصل الأنظمة دعم التيارات التي تواليها، مقابل العمل على تحجيم الأخرى التي تطالب بالتعددية والشراكة في السلطة والثروة. وسيتواصل ذلك حتى تتغير منظومة الحكم.

على أن الأهم من ذلك هو المتعلق بالصراع الإنساني الطبيعي، إن كان الشخصي أو الحزبي، أو عموم الصراع على المكاسب الدنيوية والفرار من المخاطر، وهو البعد الكامن في النفس الإنسانية، ولن يغادرها ما لم تجرِ برمجة جينية جديدة له (كما يزعم بعض أهل الخيال العلمي)، مع أن ذلك سينفي عن الكون بُعده الطبيعي في الصراع مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وفي حين لا يبدو أن ثمة حلاً للإشكالين الأول والثاني، أقله في القريب، ما لم تحصل المجتمعات العربية والإسلامية على حريتها السياسية والدينية، ويكون بوسع كل طرف أن يعلن اجتهاده دون خوف من أحد، فإن حل البعد الأخير هو إدراك كل طرف

لحقيقة أن هذه المساحة الواسعة من تعدد الاجتهادات لا يمكن أن يجري تبسيطها بمقولة «الفرقة الناجية»، لأن ذلك سيحجِّم رحمة الله، بل لا بد من النظر إليها كشيء طبيعي، حتى لو كان بعضها موجّهاً من قبل دوائر السياسة، ما يعني أن على كل طرف أن يعرض نفسه ورؤاه على الناس، وهم وحدهم من يحكمون على صلاحية طرحه، فيما قد يفعلون ذلك مرة، ثم يتراجعون في التالية. والنتيجة أن الحرية والتعددية هي الدواء الأهم، وهي وحدها التي تكفل لكل الناس أن يعبدوا ربهم بحرية، ويختاروا من يمثلهم بحرية أيضاً، ويحكموا على سلوكه وكذلك خطابه بحرية، ما يعني أن معركة الحرية هي الأهم؛ الحرية من استبداد الداخل، ومن التبعية للخارج في آن.



هل الكتب والأفكار هي سبب العنف؟

مع كل عملية عنف هنا أو هناك تبدأ الأصوات إياها في اغتنام الفرصة من أجل الهجوم على التراث الإسلامي، وهو ما تابعناه في محطات عديدة خلال الألفية الجديدة. والغريب أن مشايخ من كل لونٍ ما لبثوا يشاركون في الزفة أيضاً، مشيرين إلى الأفكار المنحرفة، في تأكيدٍ للنظرية التي يتبناها خصوم الإسلام وكارهو الصحوة الإسلامية ممثلة في أن ما جرى ويجري هو نتاج تلك الأفكار.

في ضوء هذه الحملة، وكما في كل مرة، نجد أنفسنا مضطرين لاستعادة ذات السؤال، ممثلاً فيما إذا كان العنف المسلح هو نتاج الأفكار والأديان من حيث المبدأ، أو نتاج ظروف موضوعية تتيح له النشوء والنمو، وإذا كان الإسلام هو الدين الذي يفرِّخ العنف كما يزعم أولئك، فلماذا لم يعرف تاريخه الحديث منذ انطلاق الصحوة الإسلامية مطلع الثمانينيات من القرن الماضي هذا المستوى من العنف الذي نتابعه هذه الأيام، والذي جاء في موجته الأولى رداً على الغزو الأمريكي للعراق، وفي موجته الثانية رداً على النهج الطائفي في العراق، وبعدها دموية بشار الأسد، ومن ثم جنون الحوثي، وكله بدعم إيران؟ ونعني هنا العنف «المعولم»، أما العنف

المحلي فمرده الاستبداد والفساد في الغالب، مع توفر ظروف مواتية أخرى بالطبع، أو وجود نوع من الاحتلال.

سيقول البعض: وماذا عن العنف المسلح في دول أخرى؟ الحق أن تفسير ذلك يتعلق بصعود موجة السلفية الجهادية، خاصة طبعة تنظيم الدولة، وظهور نماذج لها في أكثر من بلد، وهذا أمر طبيعي في مظاهر صعود الموجات الأيديولوجية، الأمر الذي يتكرر في حالات التراجع.

هل كانت تلك النصوص التي استخدمها تنظيم الدولة ضائعة؟ بل هل كان أسامة بن لادن نفسه غافلاً عنها حين كان ينتقد في رسائله بعض تلك الممارسات، كما عكست ذلك رسائله التي نشرت ضمن ما عُرف بـ«وثائق أبوت أباد» أو «وست بوينت» التي نشرها الأمريكان أنفسهم؟!

الحق أن الأفكار ليست هي المنتج الأساسي للعنف، وإن استخدمت (إن كانت أرضية أو سماوية) لتبريره ضد الآخر «الكافر» أو غير ذلك بحسب الأيديولوجيا، وما ينتجه بالفعل هو الظروف الموضوعية، ولذلك لم يكن ثمة دين ولا مذهب إلا وخرج من بين أبنائه من يتبنون نهج العنف المسلح في لحظة من اللحظات، وليس ثمة أيديولوجيا إلا واستخدمت العنف، بدليل أن عنف النصف الأول من القرن العشرين كان في معظم تجلياته يسارياً، وخرج من اليسار يسار متطرف أكثر عنفاً؛ وهكذا.

حين تتهيأ الظروف، يأخذ بعضهم نصوصاً من هنا وهناك لتبرير ألوانٍ من العنف أنتجتها الظروف الموضوعية، ثم ما أن يتراجعوا عنها أو يراجعوها حين تتغير الظروف، كما حصل في مراجعات عدد من الجماعات المسلحة في مصر وليبيا وغيرها نهاية القرن الماضي.

خذ مثلاً أصل فكرة القتال، منذ زمن بعيد لم يقل أحدٌ إن الكفر هو مبرر القتال، وفي التراث لم يرِدْ ذلك عن الأئمة الأربعة سوى مقولة تُنسب إلى المذهب الشافعي لكن مع ضوابط، وهي حفظ المستأمن والذمّي والمعاهد. وحين توفرت الظروف الموضوعية استعاد تنظيم الدولة هذا الرأي الذي لا يأخذ به أحد، بمن في ذلك منظرو السلفية الجهادية مثل «أبو محمد المقدسي» وسواه.

من جهة أخرى، فإن من يقرأ العهد القديم سيجد أنه الأكثر وضوحاً في تبرير العنف ضد الآخر، لأن الأصل أن هناك «أبناء» للرب لهم خصوصيتهم، و«الرب» هنا يتحوّل عملياً إلى جندي في خدمة أبنائه، وفي منحهم الأوامر لكي يشنوا حروب إبادة ضد أعدائهم!! ومن يتابع بعض فتاوى الحاخامات في الكيان الصهيوني يلاحظ من أي منهل ينهلون، لكنْ لا أحد يجرؤ على انتقادهم خاصة في الغرب. ولا بد من التذكير هنا بأن من أحرق اليهود فيما عُرف بالـ«هولوكست» لم يكونوا مسلمين. وقد سبق أن هاجر اليهود إلى ديار المسلمين طلباً للأمان. ونتذكر أن تلك الفتاوى تستحضر أحياناً في سياقات معينة، مثل المعارك والمواجهات، لكن الدولة لا تسمح بتبنيها لاعتبارات سياسية.

ولا يتوقف الأمر عند العهد القديم، بل يشمل ذلك جميع الأديان الأخرى، بما فيها تلك التي يُشاع عنها الدعوة إلى التسامح مثل المسيحية والبوذية مثلاً، وما جرى ويجري ضد مسلمي الروهينغا في ميانيمار، وتبرير رجال الدين البوذيين للقتل الدموي الأعمى بحق المسلمين، دليل صريح.

الأسوأ في السياق الذي نتحدث عنه هو تلك الهجمة التي يشنها الإعلام الإيراني والعربي التابع، والتي تحشر العنف الأعمى في

إطار سلفي أو وهابي كما يحلو له أن يسميه، فيما يعلم الجميع أن تجليات العنف الإسلامي المسلّح (وإن كانت سلفية في القرن الجديد) لم تبدأ كذلك، كما في سوريا مطلع الثمانينيات من القرن الماضي (كانت إخوانية)، وكما في مصر سابقاً ولاحقاً، وينسى أولئك أن حزب الدعوة، أشهر الأحزاب الشيعية، كان من بين من تبنوا العنف المسلح ضد النظام العراقي. كما يتناسون أبشع عمليات القتل التي مارستها المليشيات الشيعية في العراق بعد الغزو.

ولعلنا نسأل من يشاركون في الزفة بكل ألوانهم: ماذا عسانا نفعل بهذا التراث الموجود في الكتب، والذي يتفوق عليه تراث أكبر بكثير يدعو إلى التسامح وينشر قيماً نبيلة في الحرب؟ هل نحرقه مثلاً؟ لم يعد الأمر ممكناً، بعد أن تحول إلى مواد مخزّنة في وسائط لا يمكن حرقها؟ ولماذا تتجاهلون أن هناك رأيَ أغلبيةٍ ورأيَ أقلية؟!

لا تتوقف أي موجة عنف إلا بأحد احتمالين؛ الأول أن ترتطم بالجدار المسدود، لتبدأ مراجعاتها كما في تجارب أخرى، والثاني أن تزول الظروف الموضوعية التي أنتجتها. وأي كلام آخر هو بلا قيمة. أما الهجوم على التراث فهو في غالبيته جزء من الحرب على التدين برمته، وأحياناً على الإسلام ذاته، وليس على العنف، حتى لو زعم أصحابه ذلك.

معارك تستند إلى نبوءات دينية

هناك مفارقة بالغة الغرابة ظهرت في صراعات المنطقة خلال الألفية الجديدة، إن كان الصراع العربي الصهيوني، أو الصراع مع المشروع الإيراني؛ إذ تنهض أحلام كبرى لأطراف متعددة من أديان ومذاهب شتى، كلها تحيل انتصاراتها المأمولة إلى نبوءات دينية، على تناقض سافر، بل صارخ بين تلك النبوءات.

ومع مجيء الرئيس الأمريكي ترامب ٢٠١٦ اكتملت دائرة النبوءات، لتشمل اليهود والمسيحيين المتدينين، بعد أن كانت تشمل المسلمين في الدائرتين الشيعية والسنيّة، ولنكون أمام مشهد مثير لمن يتأمل.

في الحالة الأولى - الإسلامية أعني - قاتل كثيرون من أتباع النظام الإيراني في سوريا والعراق واليمن لأن ذلك ضرورة ومقدمة لظهور المهدي الذي يرون أنه أُخفي طفلاً في السرداب هرباً من بطش العباسيين في القرن الثالث الهجري، ولم يخرج على الرغم من توالي القرون عليه، ويعتقدون أن الانتصار الشيعي في سوريا والعراق، وربما اليمن، هو الذي سيتكفل بخروجه «ليملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً»، مع التذكير أن هناك من بين الشيعة من ينكر ولادته أصلاً، كما هي حال المفكر العراقي أحمد الكاتب، ومع

التذكير أيضاً بأن حسابات المسؤولين الإيرانيين، أو معظمهم، لا تنطبق بالضرورة مع هذا الطرح وإن استخدمته في إطار الحشد.

ومع صيحات «يا حسين»، و«لن تُسبى زينب مرتين»، و«عج» (عجل الله ظهور المهدي)، خاض أولئك القوم معاركهم، من دون التأمل في حقيقة التناقض بين شعارات الحسين وتلك المعارك التي خاضوها، من حيث نصرتها لطاغية في سوريا، أو تحالفها مع طاغية في اليمن قبل قتله من قِبل ذات الفئة.

على الجانب الآخر، خاض تنظيم الدولة معاركه وفق قصة «دابق»، وهي المعركة الكبرى التي تسبق «الدجال» و«نزول المسيح»، وحيناً آخر ضمن حديث عودة «الخلافة على منهاج النبوة». وهو ما ينطبق على جبهة النصرة (فتح الشام، ثم تحرير الشام) التي تحدث بعض منظريها عن الملاحم الكبرى، وعن الخلافة استناداً إلى الحديث المذكور أيضاً.

في الجانب الآخر، المسيحي واليهودي، تنهض مقولات مشابهة، وهنا يتحدث اليهود عن اقتراب بناء الهيكل الذي يقرؤون عنه في آثارهم، وذلك بفضل ترامب الذي يتبنى دعم الكيان الصهيوني بكل قوة. أما اليمين المسيحي، خاصة في أمريكا، فيتحدث عن حرب «يأجوج ومأجوج» أحياناً، وعن مجيء المسيح المخلص بعد تجميع اليهود في فلسطين، ووقوع معركة «هرمجدون» الفاصلة التي سيُخيَّر اليهود في نهايتها بين المسيحية أو القتل (هناك مقال لكبير المستشارين الاستراتيجيين لترامب، ستيف بانون، يتحدث عن حتمية اندلاع «حرب يأجوج ومأجوج»).

هكذا ينتظر كلٌّ خلاصَه بالطريقة التي يراها، ومن أجل ذلك خاض ويخوض معاركه، ويرى بطبيعة الحال أن الله ﷻ معه،

وسُلطانه ويمنحه الانتصار لأنه على الحق (لا نساوي هنا بين الفرق المذكورة بكل تأكيد)، مع أن التجارب التاريخية لجميع الأديان لا تؤكد أبداً أن الحق (بمعيار أهله بطبيعة الحال) هو الذي ينتصر بالضرورة؛ فقد شُرّد اليهود في الأرض، وحرقهم هتلر، وهم يعتقدون أنهم «أبناء الله» الذين فضّلهم على سائر خلقه، وصُلب المسيح بحسب اعتقاد المسيحيين وهو على الحق، وهُزم حَمَلةُ الصليب في معارك شتى، الأمر الذي ينطبق على الحالة الإسلامية (الشيعية)، إذ هُزم الحسين أمام يزيد، كما هزم كثيرون من حملة المذهب الشيعي بعده، تماماً كما في الحالة السنيّة (الحسين موضع إجماع المسلمين)، وحيث خاض المسلمون معارك شتى هُزموا فيها حين لم يسعفهم ميزان القوى بمعناه الشامل، وانتصروا في أخرى كثيرة حين تهيأت الظروف لذلك. وفي الحالة الراهنة، انتهت مقولة «دابق»، ولن يظهر المهدي (وفق النظرية الشيعية أياً تكن نتائج المعارك الراهنة)، ولم نرَ الملاحم الكبرى لمن بشّروا بها في سوريا مثلاً، كما أن نظريات اليهود لن ترى النور أيضاً، بل كلما بالغوا في محاولات الاقتراب منها سيعززون الصراع وصولاً إلى نهاية دولتهم بإذن الله.

والخلاصة أن الإيمان، خاصة الإيمان الحق، يضاعف (كما فصّلنا مراراً في السابق) من القوة المعنوية، لكنه لا يكسر كل موازين القوى، والنتيجة أن هذه الصراعات الدائرة ستحكمها موازين القوى الداخلية والخارجية (بمعناها الشامل مرة أخرى)، وهي سنّة الله في الكون (قد يُستثنى الأنبياء وقد يُقتلون، كما في صريح القرآن ووقائع التاريخ)، وحتى حين يأتي زمن النبوءات (الصحيحة طبعاً)، فستتحقق أيضاً ضمن موازين القوى، بمعناها الشامل وليس بالمعجزات. والله أعلم.

آخر ما كتبه أسامة بن لادن لمريديه

في سياق حملة التراشق بين رموز التيار السلفي الجهادي، تابعنا نزاعاً على إرث أسامة بن لادن؛ إذ زعم كل فريق أنه الأقرب إليه من الفريق الآخر، ما يعيدنا إلى السؤال حول طبيعة تفكير الرجل الذي اغتيل عام ٢٠١١ في مدينة أبوت أباد الباكستانية، خاصة في مراحله الأخيرة؟!

قضية تستحق التوقف، وفي هذه السطور سأكتفي بنقل فقرات من الرسالة الأطول بين الرسائل التي وُجدت في البيت الذي اغتيل فيه، مع نتفٍ من رسائل أخرى، وهي الرسائل التي ثبت عملياً أنها صحيحة، لاسيما بعد أن استشهد الظواهري ببعض ما ورد فيها، مع وضوح صحتها لمن يعرف طبيعة النص والمعلومات الواردة، وله اطلاع على أدبيات تنظيم «القاعدة» منذ نشأته.

في بداية الرسالة الطويلة جداً (٤٨ صفحة) تعزية من الشيخ لنفسه وإخوانه بـ«أبي عمر البغدادي وأبي حمزة المهاجر»، ثم يشرع الشيخ في حديثه عما سماه «العمل الجهادي»، وذلك على «محورين: محور العمل العسكري، ومحور الإصدارات الإعلامية».

وبعد حديثٍ عن انتشار واسع للفكر الجهادي، يقول: في

المقابل «وبعد أن اتسعت الحرب وانتشر المجاهدون في أقاليم عديدة، انهمك بعض الإخوة في القتال ضد الأعداء المحليين، وازدادت الأخطاء التي تقع نتيجة خلل في حسابات الإخوة المخططين للعمليات، أو نتيجة لأمر يجد قبل التنفيذ، إضافة إلى توسع البعض في مسألة التترس، مما أدى إلى سقوط بعض القتلى من المسلمين ـ نسأل الله أن يغفر لهم ويرحمهم ويعوض أهلهم خيراً ـ وأحسب أن مسألة التترس قد بُحثت قبل قرون في ظروف مختلفة، وهي بحاجة إلى بحث حسب المعطيات المعاصرة (يقصد الفرق بين زمن السيف، وزمن المتفجرات)، ووضع حدود عامة يفقهها عامة الإخوة حتى لا يقع ضحايا بين المسلمين إلا في ضرورة قصوى». ثم يذكر بأن من قواعد الشريعة «جلب المصالح ودرء المفاسد»، وهي العبارة التي تتكرر كثيراً في الرسائل.

ثم يدعو إلى «تجنب العمليات في الدول الإسلامية»، والسبب أن ذلك «يزيد في احتمال سقوط ضحايا منهم»، وهنا يعود إلى ذمّ التوسع في «مسألة التترس»، مضيفاً: «مما يحمّلنا مسؤولية أمام الله ﷻ أولاً، ثم يحمّلنا في الواقع العملي خسارة وأضراراً بالدعوة الجهادية». أما السبب الثاني فهو «الضرر الكبير جداً الذي يلحق بالإخوة في القطر الذي يبدأ فيه العمل». ثم يعدد سلبيات كثيرة لهذا النوع من الأعمال، من الصعب نقلها هنا، والرسائل موجودة لمن أحب أن يستزيد.

بعد ذلك يدخل في باب الإصدارات الإعلامية، لكنه لا يغادر مربع الأخطاء التي تُرتكب باسم الجهاد، حيث يقول إن «على الإخوة في الأقاليم أن يعتذروا ويتحملوا مسؤولية ما جرى، وتتم مساءلة من وقع منهم في الخطأ عن الخلل الذي أدى لوقوعه». ثم يضيف «كما ينبغي التأكيد على جميع الإخوة المجاهدين بأهمية الوضوح والصدق والوفاء بالوعود والحذر من الغدر».

في الجزء الثاني يقول بن لادن: «إنني أنوي إخراج بيان أتحدث فيه عن أننا نبدأ مرحلة جديدة لتصحيح بعض ما بدر منا، وبذلك نستعيد بإذن الله ثقة جزء كبير ممن فقد ثقته بالمجاهدين، ونزيد خطوط التواصل بين المجاهدين وأمتهم» ـ لم يعش حتى يفعل ـ لكن المشهد بدا أسوأ في المرحلة التالية لجهة الأخطاء، مع ضرورة الإشارة إلى تأكيده على أن الثورات الشعبية تمثل «تحولاً تاريخياً».

ثم يواصل التوجيهات، معتبراً أن التصعيد في اليمن «يستنزف جزءاً كبيراً من طاقة المجاهدين، دون استنزاف رأس الكفر، أمريكا». ويقول في رسالة أخرى: «والرأي عندنا أن توسّطوا كبار العلماء وشيوخ القبائل في السعي للاتفاق على هدنة منصفة تساعد على استقرار اليمن». . (تغيّر كل شيء لاحقاً).

وفي بند منفصل يقول بن لادن: «وأما في مسألة إقامة الدول قبل اكتمال مقومات نجاحها فأقول: إقامة الدول قبل اكتمال نجاحها هو في أغلب الأحيان إجهاض للعمل، إذ إن إقامتها وإسقاط العدو لها عبء فوق طاقة الناس». وفي هذا الباب ثمة تفصيل كثير في الرسالة.

في رسالة أخرى، وهذه المرة من الناطق الإعلامي باسم القاعدة (آدم داغان)، الذي وصفه أحدهم ساخراً بـ«آدم الأمريكي»، استعراض لعدد كبير من العمليات التي نفذتها فروع القاعدة مما يستحق الاستهجان؛ تتصدرها عملية قتل طلبة الطب بحفل تخريجهم في الصومال (٢٠٠٩)، وبعض عمليات حكيم مسعود في المساجد، والمفخخات العشوائية في العراق، وفيها هجوم على الخطاب المتشدد في بعض مواقع الجهاديين.

أحببنا أن نضع هذه النتف من رسائل أسامة بن دلان لكي نقول

إن مشكلة جماعات العنف السرية - بصرف النظر عن أيديولوجيتها ودينها ومذهبها - غالباً ما تفرز نهجاً وأحياناً مجموعات أكثر تشدداً، وهذا ما جرى للقاعدة التي بدأت ضد العدو البعيد، ثم تبعتها مجموعات قاتلت «العدو القريب»، وارتكبت الكثير من الأخطاء، وتوسّعت في القتل بدعوى التترس، وفي الخطف وأشياء أخرى على نحوٍ شوّه الإسلام من جهة، وأفقدها التعاطف الشعبي من جهةٍ أخرى. ثم جاء تنظيم الدولة ليمثّل مرحلة أكثر عنفاً وتطرفاً من القاعدة.

عن المطالبة بحذف آيات من القرآن

في فرنسا، وفي عام ٢٠١٨، وقّع ٣٠٠ من الشخصيات الفرنسية، يتصدرهم الصهيوني برنار ليفي والمتصهين ساركوزي، مقالاً مشتركاً يطالب بحذف آيات من القرآن الكريم، بزعم أنها تنطوي على تشجيع لـ«اللاسامية والعنصرية».

هي خطوة تتجاوز المألوف في الهجوم على الإسلام، والذي تابعنا فصولاً منه في العلمانية الفرنسية المتوحشة، وتجلى في قضية الحجاب بشكل أساسي، بجانب مظاهر عنصرية يعيشها المسلمون هناك بشكل يومي.

ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن المقال المذكور هو جزء من تجليات السطوة الصهيونية على المجتمع الفرنسي، خاصة المجتمع السياسي والإعلامي، على الرغم من أن عدد اليهود هناك هو ٤٥٦ ألفاً وفق آخر إحصاءات الكيان الصهيوني، بفارق كبير عن عدد المسلمين الذين يتجاوزون الثلاثة ملايين. والمقال هو تعبير عن نفاق من قِبل موقعيه لهذه الأقلية القوية والمؤثرة.

أياً يكن الأمر، فما قاله القوم هناك يجري الهمس به هنا وهناك منذ سنوات بعيدة، واتضح أكثر بعد هجمات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١،

مطلع الألفية الجديدة، ويتورط فيه بعض متطرفي العلمانية العربية (أحد أبرز موقعي المقال الفرنسي هو العلماني الجزائري بوعلام صنصال)، الأمر الذي يستحق التوقف، ليس في سياق من التنديد والهجاء فحسب، بل في سياق من فضح الجهل الذي يعيشه أولئك، وتحفزه دوافع عنصرية أيضاً.

لو قرأتْ هذه النخبة العنصرية «**العهد القديم**»، فضلاً عن «**التلمود**»، وصولاً إلى فتاوى الحاخامات الجدد التي تبرر قتل الأطفال الفلسطينيين، لما تجرؤوا على قول ما قالوا بحق القرآن الكريم، ولو سأل أولئك أيَّ مبتدئ في علوم النصوص المقدسة، لكان بوسعهم فهم حقيقة النص القرآني، وما إذا كان «لاسامياً»، أو «عنصرياً»، أو هو نص رباني يعلي من قيمة الإنسان من حيث هو إنسان، قبل أن يتعامل معه وفق انتمائه الديني.

إنه كتاب جاء ليصحح النظرة إلى الإنسان، ويذكّر بأصول الديانات التي تم تحريفها.. ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [المائدة: ٣٢].

هنا تحضر النفس، من حيث هي نفس أياً تكن هويتها ولونها أو ديانتها، بل إن الإسلام هو الوحيد الذي لم يحسم وضع غير المسلمين في الآخرة، حتى لو اعتبرهم بالمنطق الدنيوي كفاراً، وربط الأمر بوصول الإسلام إليهم واقتناعهم به (هناك تفاصيل في هذا الشأن، وهي موضع خلاف بالطبع)، خلافاً للأديان الأخرى التي تجعل من عقيدتها مساراً وحيداً للنجاة.. ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا

وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

واللافت هنا أن بعض الجهلة يستخدمون مصطلح كافر من أجل التحريض على المسلمين، لكأن الآخرين يقولون عن المسلمين إنهم مؤمنون. إنه تعبير يخص واقع الحال، ولا صلة له بالموقف من الآخر، بدليل أن الأديان الأخرى تقول ذلك عن المسلمين، ولا ترى أن دينهم سماوي أصلاً، لكن على مستوى التعامل الإنساني تأتي الآية صريحة: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

والبرّ هنا هو أعلى درجات الإحسان. أما القتال فلا يكون بغير سبب، وهو ما أجمعت عليه الأمة، باستثناء آراء محدودة لا يُعتدّ بها. أما السلوك التاريخي، فلا يمكن إخضاعه للمحاكمة استناداً إلى النص القرآني، بل للظرف التاريخي المتعلق بصراع الإمبراطوريات طوال الوقت، والحروب الصليبية شاهدة على ذلك.

اللافت أن الحس الإنساني لموقّعي المقال الفرنسي لم يتذكر أبداً ممارسات الكيان الصهيوني حيال الفلسطينيين، وتجاهل فتاوى حاخاماته الطاعنة في العنصرية، ولم يرَ ما فعله الأمريكان في العراق، ولا ما فعلته روسيا في سوريا باسم «الأرثوذكسية»، ولم يرَ أيضاً السلوك العنصري من قِبل قوى اليمين حيال المسلمين في الغرب، وتوقف عند حوادث عابرة في فرنسا ضد اليهود.

إنه منطق الغطرسة وغرور القوة الذي يتلبس هؤلاء، والذي يقابله منطق الضعف والهوان الذي يتلبس الأوضاع الرسمية في

العالم العربي والإسلامي، والذي يسمح لأمثال هؤلاء بالتطاول على الإسلام والمسلمين من دون أن يكون لذلك أي ثمن يذكر، لكن الأمة ستدافع عن دينها بكل ما أوتيت من قوة، وما عجزت عنه قرون طويلة من الحروب لن ينجح هذه المرة بحال من الأحوال.

يهاجمون الدين ويرفضون حق الرد

لا يحتاج المرء إلى كثيرٍ من الذكاء حتى يدرك الفارق بين الهجوم على أنماط معينة من التدين ـ ومثلها الهجوم على ما يسمى جماعات الإسلام السياسي ـ وبين الهجوم على الدين ذاته، لكن بعض النخب التي تكره الإسلام ـ وإن حاولت تغليف ذلك بكلام دبلوماسي ـ تريد التعمية على ذلك، كما تريد إقناعنا بأن ردود الناس عليها هي ضرب من مصادرة حرية التعبير، بل ضرب من التخوين والتكفير، وصولاً إلى تبرير القتل.

ما لا يريد أولئك الاعتراف به هو أن ما يرددونه عن وقوف القوى الإسلامية وراء تلك الردود هو محض هراء، لأن أكثر الردود إنما تأتي من أناس عاديين لا صلة لهم بجماعات ما يسمى الإسلام السياسي، أناس يدافعون بفطرتهم عن المقدس الذي يؤمنون به، ما يعني والحالة هذه أن علينا أن نوفر لتلك النخب العلمانية واليسارية التي تهاجم الدين مجتمعاً آخر يقبل بإهانة مقدساته دون أن ينتفض ولو بكلمة في مواقع التواصل الاجتماعي (ما يتجاوز ذلك مرفوض بالتأكيد)، حتى يمكنها التعايش معه، أو العيش فيه.

المصيبة أن هؤلاء أنفسهم ينتفضون إذا تم المساس بدين آخر، ويسمّون ذلك تكفيراً، في خلط طفولي بين مستويين؛ يتعلق

الأول بالموقف الاعتقادي، فيما يتعلق الثاني بالموقف العملي.

لا يوجد دين يقول إن الدين الآخر على حق، والآخرون يرون أن الإسلام ليس ديناً سماوياً، ومحمداً عليه الصلاة والسلام ليس نبياً، وهناك عشرات الفضائيات والمواقع التي تردد ذلك ليل نهار، بل يحسمون مصير المسلمين في الآخرة، خلافاً لكثير من تجليات الخطاب الإسلامي الذي يفرّق بين أحوال غير المسلمين من حيث النجاة في الآخرة، ولا يضعهم في ذات المربع كما أشرنا من قبل.

الإسلام يتعامل مع غير المسلمين بمنطق التسامح ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]. والبرّ أعلى درجات الإحسان، ولو لم يكن التسامح أو السماحة هو السمة الغالبة في الحالة الإسلامية لما بقيت الأديان والمذاهب الأخرى حاضرة في هذه المنطقة، بينما أبيد المسلمون بشكل كامل في الأندلس، ومحاكم التفتيش تاريخ شاهد.

النخب الكارهة للإسلام تطالب في الجوهر بحرية الكفر، مع حرمان الآخرين، ليس من حرية التكفير، بل من حرية الرد (هو الهجاء في حالة الناس البسطاء)، وتلك لعمري قسمة ضيزى، مع أن من يفعلون ذلك في الحالة الإسلامية هم قلة محدودة، لسنا معها بحال، وهم في الغالب يمارسون الهجاء الطبيعي من بشر تُهان مقدساتهم أكثر من ممارسة التكفير بالمعنى العملي للكلمة.

لا أحد ينكر وجود خطاب متطرف، وليس ثمة دين ولا مذهب إلا ولديه هذا اللون، لكن اللافت أن النخب إياها تريد إدانة كل من يرفضون خطابها، وكأنها تطالب بحقها في أن تقول ما تشاء دون ردٍّ من أحد.

الفكر يُرَد عليه بالفكر، والغالبية الساحقة من المتدينين يؤمنون بذلك، لكن ضبط ردود فعل جميع الناس الذين أتيح لهم التعبير عن مواقفهم بسهولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي إنما ينطوي على مطالبة بشطب حرية التعبير برمتها، وزج الآلاف في السجون، لأن كلامهم يزعج «سادة التنوير» إياهم!!

من يتصدر للعمل العام، ومن ضمن ذلك الكتابة، عليه أن يتوقع ردود فعل من كل لون، وإذا رأى أنه تعرّض لما يتجاوز المعقول، فبوسعه أن يلجأ إلى القضاء، أما أن ينصّب نفسه وصياً على دين الناس ومقدساتهم، ويقول فيها ما يشاء، ثم يصرخ حين يرد عليه بعضهم، فذلك ضرب من النرجسية البائسة التي تستحق الإدانة.

نعود إلى القول إننا مع المجادلة بالتي هي أحسن، والرد بالكلمة الطيبة والموعظة الحسنة، لكن وجود قلة من الناس يفعلون غير ذلك، ويميلون إلى لغة مختلفة، سيبقى متوقَّعاً، خاصة حين تُهان مقدساتهم.

هناك عشرات من المقالات التي تنشر يومياً في هجاء القوى الإسلامية، ومعها أنماط معينة من التدين «الخلافي»، لكن الهجوم على ثوابت الدين شيء آخر، ولدى الناس من الوعي ما يمنحهم القدرة على التفريق بين الأمرين.

بعض العلمانيين إذ يستهدفون منظومتنا الاجتماعية

لم يعد من العسير القول إن طائفة من العلمانيين في مجتمعاتنا ممن لا يعرفون من العلمانية أو الليبرالية سوى التحلل الأخلاقي قد باتوا يرفعون أصواتهم تباعاً مستهدفين منظومتنا الاجتماعية، وبتشجيع رسمي في بعض الأحيان.

واللافت أن عناصر هذا الفريق يتجاهلون ما تبقى من قيم (سياسية) في المنظومة الليبرالية، لأنها ببساطة تدين انحيازهم لسوط السلطة. ويشترك معهم في السياق بعض اليساريين ممن يدبّون الصوت حيال قضية اجتماعية، بينما يتجاهلون القمع والدكتاتورية، خاصة إذا كان نقيضها يصبّ في صالح الإسلاميين.

لو جئنا نعدد الوقائع التي تؤكد أنه لا وجود لحرية مطلقة في أي مكان في العالم لكتبنا صفحات طويلة، ومن عاش في الغرب يدرك ذلك تمام الإدراك، حتى في القضايا ذات البعد الشخصي التي لا تمسّ مباشرة بمصالح الآخرين، وما يحدد السقف الأخلاقي للمجتمعات، أو منظومتها الاجتماعية، هو ما تتوافق عليه، ولا يُفرض عليها بسوط السلطة، وحين يتم إقرار شيء جديد من خلال

السلطة يكون ذلك من خلال مؤسسات منتخبة انتخاباً حقيقياً وليس صورياً، وأحياناً من خلال استفتاءات، كما في بعض الدول الإسكندنافية وسويسرا.

من يتابع تحولات مسألة الشذوذ، أو المثلية كما يسمونها، يدرك ذلك؛ فالدول التي أقرّتها، ولا تزال أقلية إلى الآن، فعلت ذلك من خلال المؤسسات الدستورية، ولم يهبط القرار من الأعلى بسيف القانون، أو بسبب قناعة أقلية وحسب. وينطبق ذلك على سائر قضايا الانفتاح الجنسي.

سيقول كثير من الإسلاميين إن ما يحكمنا ليس الرأي العام، بل الحكم الشرعي، وهذا قد يصحّ في أمر، وقد لا يصحّ في آخر، لأن الحكم الشرعي ليس محسوماً تماماً في كل الأمور، وإن كان كذلك في قصة الشذوذ مثلاً، وقضايا أخرى مشابهة مثل قضية إرث المرأة التي تُثار في بعض الدول راهناً، من دون إدراك لحقيقة أن المرأة ترث أحياناً أكثر من الرجال؛ بحسب الحالة.

أياً يكن الأمر، فما بيننا وبين تلك الطوائف من العلمانيين واليساريين هو المجتمع؛ ما داموا لا يلقون بالاً للأحكام الشرعية، ولا يحق لهم تبعاً لذلك أن يفرضوا على مجتمعاتنا ما يريدون من قيم اجتماعية بدعوى الحرية، لأن الثابت أن الحرية نسبية، ومن حق كل مجتمع أن يحدد سقفها بناءً على قناعاته.

هنا تتبدى إشكالية هؤلاء الكبرى ممثلةً في قناعتهم بأن مجتمعاتنا متدينة، وكانت محافظة قبل أن تتصاعد موجة التدين في العقود الأخيرة، ولذلك هم يدعون إلى جرّها للمنظومة الاجتماعية التي يؤمنون بها؛ بسوط السلطة أو السياسة.

المصيبة أن هؤلاء يريدون حرق المراحل، ويريدون نقلنا إلى

منظومة الغرب (بل بعض الغرب؛ ودعك من بقية العالم لأن الكون ليس الغرب فحسب) الاجتماعية، حتى دون المرور بمرحلة التدرج التي مرّت بها تلك المجتمعات، قبل أن تمرر ما يخالف ثقافتها المسيحية مثلاً، والتي هي في أصلها محافظة؛ إن كان على صعيد اللباس أو القضايا الاجتماعية الأخرى.

لا حاجة بالطبع إلى ضرب الأمثلة من دولة الاحتلال الصهيوني التي يراها البعض واحة الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط، وكيف يتحكم المتدينون بجزء معتبر من منظومتها الاجتماعية من دون أن يستنكر عليهم أحد ذلك؟!

في عام ١٨٨٦، ثارت ضجة كبرى بسبب قبلة في فيلم إيطالي حمل اسم «القبلة»، ثم تدرّج الأمر إلى ما نعرفه حتى الآن، من دون أن يتطور مثلاً للمشاهد الجنسية الساخنة (دعك من أفلام البورنو الممنوعة في الإعلام الرسمي)، ولك أن تتخيل كم استغرق الأمر من زمن بين الحالتين، لكن القوم الذين نتحدث عنهم يريدون نقل مجتمعاتنا إلى ما يريدونه سريعاً، وبقرار من الأعلى!!

نحن نثق بانحياز الغالبية الساحقة من شعوبنا إلى القيم الإسلامية التي تحافظ على الأسرة كلبنة للمجتمع، وعموم المنظومة الاجتماعية التي تحافظ على تماسك المجتمع، لكن أولئك لا يريدون ذلك، وهم يعتقدون، مثل بعض السياسيين، أنه من دون تغريب المجتمع لن يتخلصوا من التدين الذي يمنح حاضنة لما يسمونه الإسلام السياسي، وعليهم تبعاً لذلك أن يشتغلوا على هذا البعد ما داموا عاجزين عن المنافسة الشريفة في ميدان السياسة الديمقراطية، وأي ميدان يقول الناس فيه رأيهم بحرية.

ابتزاز الإسلاميين كنهج لدى البعض

في الفضاء العربي نُخَبٌ بلا حصر أدمنت ممارسة «الأستذة» على الإسلاميين، وتقديم وجبات من النصائح لهم على نحو متواصل، مع ميل لدى بعضهم إلى تجاوز «الأستذة» نحو التقريع، بل التهديد في بعض الأحيان، فيما جوهر اللعبة هو الابتزاز، وصولاً إلى الإقصاء.

واللافت بالطبع أن كثيراً من تلك النخب لا تنتمي أصلاً إلى خلفيات ديمقراطية حقيقية، بقدر ما تتحدر من فضاءات اليسار الذي يعرف الجميع تنظيراته حول «دكتاتورية البروليتاريا»، أو القومية التي يعرف الجميع تجاربها «الراسخة» في ديمقراطية الإقصاء والقتل والتعذيب، أو كانوا من العلمانيين الذين لهم سجل طويل في التحالف مع الأنظمة الدكتاتورية، والعمل معها (المنتمون إلى هذه التيارات ليسوا سواءً للأمانة).

ليس لنا اعتراض على أن يتبنى أي أحد النهج الذي يريد، أو أن ينتقل من معسكر إلى آخر، لأن التغير سنة ماضية، خاصة في عوالم النخب التي لا يجد بعضها غضاضة في الانتقال من مربع إلى آخر في زمن قياسي، فيما يحدث ذلك مع آخرين كنتاج لمراجعات أو ضغوط أو إغراءات، وهو أمر يشمل الإسلاميين بشتى ألوانهم

أيضاً، فكم منهم انتقل من السجون إلى التنظير لخدمة الطغيان، وكم منهم انتقل من المعارضة إلى أقصى درجات الموالاة.

ليس لنا اعتراض أيضاً على أن يوجّه أي أحد النقد والتوجيه للإسلاميين، فهم ليسوا فوق النقد، ومن يخوض المجال العام ينبغي أن يكون جاهزاً لتقبل النقد مهما كان قاسياً.

ما يعنينا هو ذلك التعالي في «الأستذة» والتنظير على الإسلاميين، كما لو كان عليهم أن يقدموا من الاستحقاقات ما يرضي شهية أولئك القوم كي يقبلوهم ضمن الفضاء الديمقراطي (المتاح، وهو محدود طبعاً، بل شبه معدوم في بعض الأحيان)، أو يكفوا عن التحريض عليهم، مع العلم أن مسلسل المطالب غالباً ما يتغير ويرتفع سقفه بحسب الأجواء السائدة، وهو غالباً ما يمضي صعوداً، ولا يُستبعد أن يأتي اليوم الذي يطالب بعض أولئك فيه الإسلاميين بالكف حتى عن بناء المساجد لكي يثبتوا أنهم يسيرون في الخط الصحيح الذي يناسب التنمية والتطور!!

والحال أن الفضاء الديمقراطي الحقيقي الذي يزعم أولئك الانحياز إليه، والتنظير لصالحه، لا يجد حرجاً في تقبل التطرف والاعتدال، فيما تُترك للجماهير حرية الاختيار. وإذا كان الكيان الصهيوني هو أحد النماذج الديمقراطية التي يُعيِّر بها العرب، بالقول إنه (أي الكيان) يمثل «واحة الديمقراطية» في شرقٍ مسكون بالديكتاتورية والرجعية، فإن الساحة الإسرائيلية تزدحم بالأحزاب ذات الخلفية الدينية المتطرفة، ولم يطالب أحدٌ بشطبها من الحياة السياسية.

يحدث ذلك في أعتى الديمقراطيات التي يتحرك فيها اليمين الديني والقومي بحرية، ويخوض الانتخابات، ويحقق نتائج عالية أو

محدودة بحسب كل بلد، ولم يطالب أحد بشطب أحزابه من الحياة السياسية، إلا في حالات نادرة بلغ خلالها التطرف حد الدعوة إلى العنف، كما هي حال المتطرف الهولندي «فليدرز».

الإسلاميون كما التيارات الأخرى ليسوا سواءً، وهم يراوحون في مواقفهم ونظرتهم للسياسة والديمقراطية والشريعة وما يجب وما لا يجب، والجماهير وحدها هي صاحبة الحق في الحكم عليهم، ولا يحق لأي أحد آخر أن يمارس الوصاية عليهم، ما داموا يحققون ما تفرضه الحياة السياسية من شروط، ولا يلجؤون إلى الإكراه.

الحق أن أزمة تلك النخب مع الإسلاميين لا تتمثل في مواقفهم، ولا في تطرفهم واعتدالهم، بل في شعبيتهم التي تستفز فيروسات الحسد في نفوس القوم، فيميلون إلى «الأستذة» عليهم، مستبطنين التحريض والإقصاء، وليس النصيحة التي تجعلهم أكثر قرباً من الجماهير.

كل ذلك ليس وصفة لغرور الإسلاميين، إذ إن عليهم أن يستمعوا إلى الجميع، بمن في ذلك الكارهون، لكن بوصلتهم الأساسية يجب أن تبقى مصوّبة نحو الضمير الجمعي للجماهير، لأنها هي حاضنتهم، وهي الأصدق في تصحيح النهج الذي يتبنونه أكثر من أي طرف آخر.

تحويل أهل السنّة إلى طائفة

تاريخياً، لم ينظر السنّة إلى أنفسهم على أنهم طائفة تخشى على وجودها أو مذاهبها، بل اعتبروا أنفسهم الأمة التي تحتضن جميع الفئات، سواء كانت أقليات ضمن الدائرة الإسلامية نفسها، بصرف النظر عن الموقف من مفردات اعتقادها، أم كانت من طوائف أخرى تصنف ضمن دائرة «الكفر»، تماماً كما يصنف أصحابها المسلمين، وربما الأديان الأخرى ضمن دائرة «الكفر» أيضاً.

حدث ذلك، ليس لأن السلطة السياسية كانت سنيّة كما يذهب الطرف الآخر، فقد حدث مراراً في التاريخ أن كانت السلطة في مناطق كثيرة شيعية (جعفرية أو إسماعلية)، لكنها لم تتمكن في الغالب من ترجمة ذلك تغييراً يُذكر في معتقدات الناس، أو تهديداً لمذهب الغالبية. . حدث ذلك لأن الرواية السنية للدين كانت الأقرب إلى المنطق الذي ينسجم مع ضمير الناس (فيها تنوّع كبير بالطبع)، سواء أكان في العنوان الديني، أم في العنوان السياسي. ولذلك لم يشعر أتباعها يوماً بأن عليهم أن يثبتوا خطأ الرواية الأخرى، بينما كان الإقناع في الطرف الآخر قائماً على تسفيه رواية الغالبية، ومن ثمَّ الصدام معها، واستعادة ثارات التاريخ كما لو كانت جزءاً لا يتجزأ من الدين، أي تحويل السياسة وتقلباتها إلى جزء لا يتجزأ من

أصل الدين، مع أن السياسة أصلاً ليست من أركان الإسلام على الصعيد الفردي، فهي فرض كفاية، ويمكن للمرء أن يعيش ويموت على الإسلام في مكان ليس فيه مسلمون، ويدخل الجنة، من دون أن يدخل في جدل حول من الأحق بالخلافة (أبو بكر أم علي)، أو يلعن معاوية كل ساعة، فضلاً عن يزيد لأنه قتل الحسين (وربما السنّة جميعاً كأنهم يوالونه، مع أنهم جميعاً مع الحسين)، لأن دين الله كان مكتملاً قبل يزيد وقبل معاوية وقبل الحسين، ولا تسأل بعد ذلك عن نص القرآن الصريح على أن ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤].

حتى عندما اقتتل الصفويون والعثمانيون قبل نحو أربعة قرون، كان الأمر أقرب إلى صراع دولتين منه إلى صراع مذهبين. لكن المشهد في العقدين الأول والثاني من القرن الجديد بدا مختلفاً، إذ ثمة من كان يدفع السنّة دفعاً إلى التصرف كطائفة تدافع عن نفسها على الرغم من كونها تمثل الغالبية الساحقة من أبناء الأمة الإسلامية، الأمر الذي لم تفعله من قبل. بل إنني أقول دون مبالغة إن قلة قليلة في أوساط الغالبية هي من كانت تكفّر الشيعة، بينما الغالبية على غير ذلك، ولم تكن تراهم خطراً على مذهبها العام (وهو متنوع بطبيعة الحال)، ونتذكر هنا كيف فرحت غالبية الأمة بالثورة الإسلامية في إيران من دون السؤال عن تفاصيل معتقداتها، ولا عن دستورها المذهبي، ووقفت مع حزب الله (الشيعي) في مقاومته للاحتلال الصهيوني للبنان.

لا أتحدث عن الأنظمة التي تقيس مصالحها بمنظور مختلف، وقد يكون موقفها من هذا الملف مختلفاً عن ملف آخر، وإنما أتحدث عن الغالبية الساحقة من أبناء الأمة، والتي هي ذاتها من بدأت تنظر إلى نفسها كطائفة مهددة، وبالطبع بعد أن تبجّح بعض

قادة إيران بأنهم احتلوا أربع عواصم عربية (معارك لم تضع أوزارها بعد)، فيما ينظر بعضهم إلى حواضر أخرى بعد أن اعتبروا أن دولتهم أصبحت الوصية على المذهب وأتباعه، توجههم حيث تشاء.

لم يحدث أن كان للمسلمين السنّة في المراحل الأخيرة دولة تعبر عنهم، بل كان ضميرهم الجمعي هو العنوان، وهو البوصلة، مع حشد من العلماء الصادقين، لكن الشيعة كان وضعهم مختلفاً بعد ثورة الخميني، إذ أُريد لهم أن يعيشوا في أوطانهم كأنهم رعايا لإيران، بجانب مواطنتهم في بلدانهم، ما يذكّر بوضع اليهود وجالياتهم في العالم ممن يتعاملون مع الدول التي يحملون جنسيتها كبلد يأتي بعد إسرائيل في التسلسل العاطفي، هذا مع التذكير بأن هناك شيعة يرفضون هذا المنطق.

بعدوانها في العراق (عبر التهميش والإقصاء الذي مارسته أدواتها)، وعبر دعم دموية بشار وعدوان الحوثي، دفعت إيران السنّة إلى التصرف كطائفة تدافع عن نفسها ضد الإبادة، وأقله ضد التركيع، وهي مسألة خطيرة من جهة، لكنها مفهومة من جهة أخرى؛ فالمظلومون يتشبث بعضهم ببعض عند الحاجة، وهم في الحالات الراهنة يواجهون الكثير من الظلم، ومن الطبيعي أن يلتحم بعضهم ببعض لردع الظلم ورد العدوان، وبعد ذلك لكل حادث حديث، من دون أن ينفي وجود بعض منهم تتفوق عندهم القومية على المذهب، كما هي حال الأكراد، والذين يقابلهم العرب الشيعة في الأحواز بإيران، ومن دون تجاهل أن هناك سنّة ينحازون للمعسكر الإيراني بهذا القدر أو ذاك، تبعاً لاعتبارات مصلحية.

هي ظاهرة خطيرة بكل تأكيد (أعني تحوّل السنّة إلى طائفة)، والسبب أنها تدفع الحرب المذهبية نحو مداها الأبعد، بما ينطوي

عليه ذلك من دمار ومعاناة للجميع، وتخدم عدو الأمة الأكبر، وهو الكيان الصهيوني ومن ورائه أمريكا والغرب، وكل القوى الاستعمارية، لكن المسؤول الأكبر هو من أطلق هذه الحرب المجنونة، وهو إيران، وليس من هبوا يدافعون عن أنفسهم وأمتهم، ولا ننسى بعض مواقف أنظمة تبنت الدفاع عن السنّة، فيما كانت تسيء إليهم بمواقفها البائسة وبمعاركها الفاشلة.

ويبقى أن التعايش كان وسيبقى ممكناً، بصرف النظر عن الموقف الفكري أو الديني، بدليل نجاح التعايش مع أقليات من غير المسلمين، أعني التعايش داخل الدولة الواحدة، والتعايش على صعيد الدول أيضاً.

قد يحدث ذلك بعد أن يصل هذا الصراع المجنون إلى نهاياته، وتتفاهم قوى المنطقة الكبرى (العرب، وإيران، وتركيا) على كلمة سواء تخدم مصالح الشعوب، بعيداً عن أحلام التمدد والهيمنة واستعادة ثارات التاريخ، ومع قبول سائر الأنظمة بمنطق الإصلاح الذي يحقق الحرية والعدل والمساواة.

الانقلاب على المبدأ والقتل باسم الدين

تقوم السردية الشيعية على جملة من العناصر، أهمها «سرقة» الصحابة للولاية من الإمام علي بن أبي طالب، ثم الإمام الغائب الذي وُلِد واختفى (هناك من الشيعة من ينكر القصة بالطبع، ولأحمد الكاتب كتاب مهم في هذا السياق كما أشير من قبل)، أما الثالثة التي تنهض بوصفها الأهم فهي «الكربلائية» ممثلة في قصة الحسين ﷺ، والذي يحتل المكانة الأبرز في الفكر السياسي الشيعي، بينما يغيب شقيقه الحسن بشكل واضح، وإن حضر، فعلى نحو هامشي بوصفه الإمام الثاني في التراتبية المعروفة.

الحسين هو الأيقونة في الفكر السياسي الشيعي؛ كان ولا يزال، وفكرته في الخروج على «حكام الجور» هي الأساس؛ فبينما اختار أهل السنّة تفضيل الوحدة على العدل، ورفض ما سمّوه «الفتنة»، على الرغم من تواصل «الفتن» والخروج على الحكام، اختار الشيعة نهج الحسين، ممثلاً في رفض الاعتراف بشرعية «حاكم الغلب»، والانحياز للخروج عليه.

في خروجه الشهير (هو قبِل التسوية لاحقاً ورفضها جيش يزيد)، لم يكن اعتراض الحسين على يزيد متعلقاً بسياسته الخارجية، فقد كانت جيوش الأخير تفتح الأمصار، وكان المد الإسلامي في

ذروة تألقه يواجه أكبر القوى في العالم ويلحق بها الهزائم، بل كان اعتراضه على الفساد والجبر، وإذا قبل إنها القناعة بالتحديد الإلهي للولاية، فهذا يعني إدانة للإمام الحسن الذي قبل بولاية معاوية، وكان اتفاق الصلح معه ينص على إعادة الأمر من بعده (بعد معاوية) شورى بين المسلمين، وليس تراتبية في آل البيت.

هذه المعادلة التي لا خلاف عليها ـ حتى لو سلّمنا بقصة الولاية في آل البيت، وليس الأمر كذلك ـ تعني أن خروج الحسين على يزيد يتعلق بالجبر والظلم والفساد، وليس بالسياسة الخارجية، وهنا تنهض فضيحة منطق محافظي إيران ومن تبعهم من خارجها باعتبار مرشدها (قائدها) هو «الولي الفقيه» واجب الطاعة.

في ثورة سوريا، افتضح تناقض أولئك مع الحسين الذي يرفعون رايته، فقد خرج الشعب السوري على بشار لأنه دكتاتور وفاسد (الحديث عن كونه حاكماً منتخباً هو الأكثر إثارة للسخرية، لأن الجميع يعرف كيف أصبح رئيساً)، تماماً كما خرج التوانسة والمصريون والليبيون واليمنيون، ولم يكن للأمر صلة بالسياسة الخارجية، ومكث السوريون في الشوارع ٦ أشهر يبذلون الدم دون رصاصة واحدة، ومن أخرج «الجهاديين» من السجون بعد ذلك هو بشار، وهو يعرف النتيجة تماماً، من دون أن يعني ذلك إدانة لمن حملوا السلاح دفاعاً عن أنفسهم وشعبهم.

هكذا وقف محافظو إيران (تبعهم الإصلاحيون بالطبع)، ومن ورائهم الأتباع، مع الطاغية الفاسد ضد الشعب، في تناقض سافر مع مبدأ الحسين؛ ولم يتوقفوا عند ذلك، بل دعموا سرقة ثورة شعب اليمن من خلال أتباعهم بالقوة، وأيضاً بالتحالف مع الطاغية الفاسد الذي ثار الشعب ضده (قتلوه لاحقاً)، فأين ذلك من أوامر الله ﷻ

بنصرة المظلومين، ومن مبدأ الحسين أو آل البيت الذين يزعمون النطق باسمهم؟!

لا شك أن كثيرين يقتلون باسم الدين وباسم الله، لكن الفرق كبير بين من انقلب انقلاباً سافراً على أساس عقيدته، ومن أخطأ البوصلة أو جاء فعلُه رداً على فعلٍ آخر. لقد انحاز أسامة بن لادن مثلاً إلى ربيع العرب، واعتبره تحوّلاً تاريخياً، وطالب أتباعه بالانسجام معه وترك السلاح، لكن مرشد إيران، الذي اعتبره (أي ربيع العرب) «صحوة إسلامية»، ما لبث أن انقلب عليه حين هدد مصالحه السياسية في سوريا. فمع من التقى بفعله ذاك: مع الحسين أم مع يزيد؟!!.

خاتمة

أعلم تماماً أن هذه الصفحات ستثير الكثير من الجدل، وسيتحدث البعض عن الحكمة بأثر رجعي، وربما عن «التعالم» وما شابه، مع أنها لم تكن كذلك يعلم الله. وقد يردّ البعض بالهجاء، لكنها أمانة الكلمة على أي حال، وما نرجوه هو أن يجري التركيز على الأفكار الأساسية، أو لنقل الرسائل الأساسية في هذه الصفحات، لا سيما الجزء الأول، بعيداً عن جدل التفاصيل، وهي قليلة على كل حال، وبعيداً عن تصيّد الأخطاء.

إنها رسائل هاجسها الدفاع عن دين الله وأمته، وليس لها أي هدف آخر، وكاتبها مستقل تماماً، وإن كانت له تجربة «حركية» انتهت قبل نحو عقدين من الزمان.

وهي أيضاً ليست ضرباً من الترف الفكري أو البحث عن كتاب يصدر، مع العلم أن كثيراً منها قد سبق الحديث عنها هنا وهناك، بهذا القدر أو ذاك، لكني أحببت تثبيتها هنا على أمل أن تكون في متناول الجميع، لا سيما أن الكتاب سيغدو متاحاً في الإنترنت، وليس ككتاب مطبوع وحسب.

أسأل الله ﷻ لي ولك الإخلاص والسداد أخي القارئ،

وأن يُحسن سبحانه خاتمتنا، ويجمعنا في مستقر رحمته «إخواناً على سرر متقابلين».

والحمد لله رب العالمين



لماذا يفشل الإسلاميّون سياسيّاً؟

يمثّل هذا الكتاب محاولة من الكاتب لوضع اليد على معضلة بالغة الأهمية في سيرة الحركات الإسلامية بمختلف تصنيفاتها، وهي تلك المتعلقة بالوعي السياسي؛ كثقافة من حيث المبدأ، وكسلوك وممارسة كذلك، ويؤشر على ما أنتجه ذلك من خسائر يمكن أن تتواصل إذا لم تُعِد تلك القوى والحركات النظر في منظومة الوعي السياسي لقادتها وكوادرها، والتي تبدأ من قراءة السيرة النبوية بطريقة جديدة لا تحشرها فقط في إطار الغيبيات، بل تتعامل مع شقها الأهم كنشاط إنساني غاية في الإبداع، إضافة إلى مقترحات أخرى تتعلق ببناء حالة الوعي الضرورية لتجنب العثرات والخسائر.

في ذات الإطار يقرأ الكاتب نماذج من الأخطاء السياسية التي وقعت فيها القوى الإسلامية، وما ترتب عليها من خسائر، وكلها ذات صلة بقلة الوعي السياسي، وفهم موازين القوى ودقة تقدير الموقف السياسي، إلى جانب الدولة الحديثة وطبيعة تكوينها وآليات فعلها.

الكتاب يحمل رؤية جديدة لم يسبق أن طُرحت بهذا المستوى من الوضوح والصراحة من قبل. ومن المتوقع أن يثير الكثير من الجدل في الأوساط المعنية بظاهرة «الإسلام السياسي»، بخاصة المؤيدون.

الثمن: ٥ دولارات
أو ما يعادلها


ISBN 978-614-431-769-3

